

**المسكوت عنه
في السودان**

أحمد محمود كانم
**المسكوت عنه
في السودان**

ISBN 9789773120122

الطبعة الأولى: 2022 منشورات ويلوز - جوبا

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين أو الاسترجاع، دون إذن خطّي من الناشر.

All copyrights are reserved to the publisher, and no person, institution or entity has the right to reissue this book, or part of it, or transfer it, in any form or medium of information transmission, whether electronic or mechanical, including copying, recording or storing Or, without written permission from the publisher

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

Willows House
منشورات
ويلوز هاوس



جنوب السودان، جوبا، كاتور، مربع ٨ جوار مركز جيران

www.willowshouse.net
www.jubabok.com
gatawillow@gmail.com
willowshouse3@gmail.com
+211927302302

إهداء

إلى رُوحِي شقيقِي محمد أحمد محمود «درشو»
وإبراهيم محمود اللّذين اغتالتهما أيادي الظلم والجبروت.

أحمد

تمهيد

بادئ ذي بدء، يجب أن أعترف أنني لم ولن أستطع أن أحصي كل المسكوت عنه في الساحة السياسية السودانية مهما أتيحت لي من مصادر ومراجع.. ذلك لأن ما خبأتها مآزر الليالي ومطابخ المكر والدهاء من دسائس وأسرار طوال السبعة عقود التي تلت خروج المستعمر البريطاني من الأراضي السودانية، لم تخرج منها للعلن سوى ما نفذت من خلال منافذ الغرايل السميقة، وهي لا تساوي أمام الكم الهائل مما أخفيت إلا ربع الربع.

وقد حاولتُ جاهدًا تناول الجزء الأخير من المسكوت عنه في فترة ما قبل اشتعال جذوة ثورة ديسمبر التي نجحت في اقتلاع رأس النظام الإسلامي الشمولي، وما تلت السقوط من خبايا تحاشي معظمُ الكتابِ تناولها، إما لشح المصادر الموثوقة التي من خلالها تكتمل ملامح الصورة المخفية؛ وإما لارتباط المسكوت عنه بحاملي السوط والخنجر في وجه من يحاول إماطة اللثام عما أريد له الكتمان.

فكان لزامًا علينا سحب الغطاء عن وجوهٍ لطالما حسبها العامة من الشعب السوداني ملائكية، بينما هي في واقع الأمر تتفوق بما خفي عنها من أفعال على الشيطان الرجيم.

إذ عكفتُ على البحث المضي لعامين وبضعة أشهر أحاول لملمة المسكوت عنه حتى يحيط القارئ والأجيال القادمة بما جرى للأسلاف، فكان هذا السفرُ الذي بين يديك.

«المسكوت عنه في السودان»

وهو تأملات وقراءة من زوايا مختلفة في دفاتر الشأن السوداني قبل ثورة ديسمبر وفي أثنائها وبعدها.

وقد عمدتُ إلى أن أختصر محتواه في عشرين فصلًا، على أن تتناول أبرز ما سكتت عنه الأقلام والألسن، مستعينًا في ذلك -بعد الله- بمصادر ذات ثقة، أوردتُ بعضُها في هوامش الكتاب للأمانة العلمية والدقة في النقل.

فحمل الفصل الأول عنوان: الإنقاذ على ذات خطى نظام مايو نحو السقوط المحتوم في مقارنة بين نهايات النظامين. ليحمل الفصل الثاني عنوان: المعزول في آخر سنوات حكمه الذي وقفت خلاله على جوانب من أيام التخبط الذي مارسه الرئيس المعزول بغية الخلود في عرش الرئاسة.

يليه الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان: العنف لغة المفلسين، يرسم الوجه الحقيقي للسياسة النظام البائد

المتبعة في قهر الخصوم والمغضوب عليهم.

ثم توغلتُ في الفصل الرابع إلى جراح الوطن التي لا تزال لينة تنزف، فدخلت نحو دارفور «دارفور الجرح النازف» وكيف نبعت وتطورت الميليشيات المسلحة للقضاء على الحركات المسلحة هناك.

ليعقبه الفصل الخامس الذي توقفتُ فيه على إحن ومحن طلاب دارفور وطالباته في الخرطوم في ظل النظام السابق. ليגיע الفصل السادس كاشفًا عن دوافع استكباش أبناء دارفور ودلالاتها.

ووقف الفصل السابع على النزاعات القبلية التي باتت خناجر مسمومة في كبد السودان، وتلك الأسلحة الخطيرة التي ما عتمت تداعب أنامل بعيدة عن عين القانون.

وقد جاء الفصل الثامن ليلسلط الأضواء على جانب من أنين النازحين.

ومثله سلط الفصل التاسع الضوء على بعض أشجان اللاجئين السودانيين وأحزانهم في مختلف بقاع وجودهم بدول الاستضافة المؤقتة.

ثم أخذ الفصل العاشر يتعمق في المرحلة التي تلت الإطاحة بالبشير.

ليقف الفصل الحادي عشر على دهاليز المجلس الانتقالي أو اللجنة الأمنية التي أراحت صانعها.

ويواصل الفصل الثاني عشر ليكشف عن ماذا يريد العسكر وماذا يخططون.

ليأتي الفصل الثالث عشر ويحلق طويلاً حول مجزرة فض الاعتصام، وكيف ولماذا وأين ومن خطط لها حتى حدث ما حدث؟

ثم أعقبه الفصل الرابع عشر بتناول التوقيع على الوثيقة الدستورية، والمجلس السيادي، والتشكيل الوزاري الأول للحكومة الانتقالية.

ثم محاولات الحكومة الانتقالية للبحث عن الاستقرار وتوقيع اتفاقية جوبا للسلام في الفصلين الخامس عشر والسادس عشر.

ليأتي الحديث عن العدالة التي لم تتحقق بعد في الفصل السابع عشر وما رافقتها من خلط لأوراق الأولويات في تطبيقها.

وقد كشف الفصل الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون عن مكامن الخطر والتحديات الخفية التي تواجه وتقوض تقدم الثورة السودانية، ومن هم أصدقاء الثورة والآخرين.

وقد أفردتُ لغير المسكوت عنه كتاباً يؤرخ للثورة السودانية والمسيرة النضالية في السودان سيرى النور في العام المقبل ليكمل ما لم يتم تناوله في هذا الكتاب.

ختامًا خالص شكري وامتناني لكل من ساهم في مراجعة هذا العمل من الأساتذة الأكاديميين والزملاء في العمل الصحفي والمصادر، الذين لم يخلوا عليّ لحظة بما لديهم من جهود ومعلومات ووقت.. أرجو أن أكون قد أرويت قليلاً من ظمأ الباحثين عن الحقيقة والمعلومة الأكيدة.

ودمتم بخير.

أحمد محمود كانم

الفصل الأول

« الإنقاذ على ذات خطى نظام مايو
نحو السقوط المحتوم »

بداية النهاية

يتبدى بشكل واضح لكل من تابع أو عاش مجريات الحراك الشعبي الذي انطلق في ١٣ ديسمبر ٢٠١٩ من مدينة الدمازين وامتد ليشكل بداية لنهاية أمد سياسات المؤتمر الوطني الارتجالية المهترئة، وما تبعته من أساليب قمعية لوأد إرادة الشعب بقعقة الرصاص، إن هذه العصاة تكاد تعتمد السير على ذات المنعرجات التي سلكها نظام الرئيس السوداني الأسبق جعفر محمد نميري التي انتهت به إلى سلة مزبلة التاريخ مذموماً مدحوراً.

وكان التاريخ يعيد نفسه عندما تحملنا عقارب الزمن إلى الوراء لتحط بنا الرحال في صبيحة يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨٥/٤/٢، غداة تنادى أنصار الاتحاد الاشتراكي لمسيرة مؤيدة لبقاء الدكتاتور نميري رداً على المظاهرات السلمية الشعبية التي اندلعت في ٢٦ مارس من العام ذاته، لذات الأسباب التي أشعلت المظاهرات الحالية.

وقد أرادت قيادات الاتحاد الاشتراكي أن تؤكد للرئيس نميري -الموجود آنذاك في أمريكا- أنها ليست مقصرة في أداء عملها الرامي إلى قمع الاحتجاجات المشتعلة بكل السبل.

يقول الكاتب صلاح عبد اللطيف في كتابه المحور باسم «عشرة أيام هزت السودان» الذي احتوى على أهم أحداث ثورة أبريل التي جرت شتلة نظام نميري: «في يوم الثلاثاء امتلأت ساحة الشهداء خلف القصر الجمهوري بمكبرات الصوت وسيارات تحمل أعضاء الاتحاد الاشتراكي تحت اسم «جماهير التحالف»، كانت المسيرة معدة سلفاً تضم في داخلها عشرات من رجال الأمن، وقد بدوا واضحين للعيان بزيهم المعروف ونظراتهم التي تكشف عن تحد سافر وشكوك نحو الآخرين، ومئات آخرون من هواة المسيرات الذين ينضمون إليها أيّاً كان اتجاهها، ومئات جاؤوا يسمعون ماذا ستقول السلطة المتمثلة في الاتحاد الاشتراكي...»

ويضيف الكاتب: «وجاءت كلمة الرئيس التي أرسلها عبر جهاز «الفاكس ميل» وقرأها على الجماهير نائب رئيس الجمهورية الرشيد الطاهر على نحو ما يلي: «وأنا هنا في واشنطن ظللت أتابع بالثقة واليقين تصديكم الشجاع وصمودكم الراكز لفلول الخيانة وواجهات العمالة» -لاحظ نفس نغمة البشير في مسيرة الأربعاء- ثم قال: «إن انتصار ثورة مايو إنما هو انتصار لإرادة الشعب المستمدة من إرادة الخالق عز وجل ومن يناهض إرادة الشعب إنما ينكر إرادة الله الغالبة الغلبة.»

وكان البشير يحاول تحفيظ جنوده الواقفين أمامه بزيهم المدني
تصريحات نميري عندما قال: القرار يعود للشعب.. وأنا أحكمُ
بإرادة الشعب.. وما إلى ذلك.

لكن الأمر الذي لم يتوقعه نميري وجماهيره هو أن تلك المسيرة
إنما أتت لتشهد على سقوط آخر ورقة كانت تستر عورة نظامه
العاري، وهي ما دفعت الشعب السوداني نحو الإصرار على
كنس حكومة مايو، فقويت العزائم حتى أسقطتها بعد أربعة
أيام فقط من تلك المسيرة الوداعية التي أسدلت بها ستار ستة
عشر عامًا من الاستبداد والترويع والتجويع.

والناظر لما قام به نظام المؤتمر الوطني في أواخر أيامه يلحظ
بوضوح أوجه الشبه بينه وأواخر أيام نظام مايو.

فعندما يلتقي الفريق أمن صلاح قوش بممثلي الصحف
والفضائيات ويطلق بالونة سيناريو مسرحية عملاء إسرائيل
واستهداف أبناء دارفور، إنما يفعل ذلك مقلدًا سلفه اللواء أمن
عمر محمد الطيب النائب الأول لرئيس الجمهورية إبان حكم
نميري الذي عقد مؤتمرًا صحفيًا خاطب من خلاله الشعب
السوداني بذات اللغة التي استخدمها قوش، بيد أن اللواء عمر
كان قد رمى التهمة على من أسماهم ب«الفلاتة» و«الشماسة»
المحركين من قبل بعض الجماعات المدعومة خارجيًا حسب
قوله.. ليهيئ بذلك لنفسه المبررات لإبادة العاصفة البشرية
من المتظاهرين الذين تدفقوا كالسيل الجارف على كل طرقات
مدن الخرطوم، مرددين هتافات «تسقط تسقط طغمة مايو»

«عميل عميل يا نميري». وبعد أن حصد الرصاص سبعة قتلى و٧٩ من الجرحى وسط المتظاهرين، ارتفعت الحناجر بالهاتفات «لن ترتاح يا سفاح» و«القصاص بالرصاص»^{*} فارتعدت أوصال الطغمة الحاكمة لتسلك طرقاً أخرى في التصدي للحراك كما حدث بالضبط في نهاية عمر الإنقاذ.

وعندما يحاول البشير تبرير العنف الذي يقوم به ضد الشعب الذي لا يملك سوى سلاح الإرادة المتعطشة للتحرر من قيود الذل والجوع والخوف بالآيات القرآنية والتصريحات التي تدينه من حيث يدري أو لا يدري، إنما يسلك ذات المسلك الذي كان عليه الرئيس نميري الذي وجد من الدين أقصر سلم لامتطاء ظهر الشعب، شأنه في ذلك شأن كل من نبذه أهل الأرض فيحاول استبقاء سلطته بتخدير الشعب بالتشبيث بالغيبات وإيهام البسطاء منهم بأنه باقٍ بإرادة أهل السماء.

إن ما لا يدركه الطغاة على اختلاف أزمانهم وأنظمتهم هو أن الشعوب أكثر ذكاء من كل الأعيبهم، وقد عرف الشعب السوداني باكراً من هم أولئك الغوغاء الذين خرجوا في الساحة الخضراء لمراقبة رئيسهم والتهيل وراءه، إما طمعاً ولهناً وراء بعض المصالح الضيقة، وإما تجابناً وخوفاً مما بأيدي بوليس النظام من القنابل المسيلة للدموع.

وما الهاتفات الهستيرية اللا إرادية التي غطت سماء الساحة

[1] صلاح عبد اللطيف - عشرة أيام هزت السودان. ط أولى دار الهلال للطباعة والنشر.

الخصراء نهار الأربعاء 9 يناير ٢٠١٩ عقب تصريح البشير الخاص بتسليم السلطة للشباب إلا آية من آيات الكره الخفي اللا شعوري الذي يكنه له أتباعه المصلحيون.

وبدلاً من إظهار تضامن الشعب مع نظامه عرف القاصي والداني حقيقة الوهمة التي يعيشها البشير وعصابته، ومدى مراحل الانحطاط والعزلة التي وصلت إليه حكومة الإنقاذ.

التاريخ يعيد نفسه

في السابق بإمكانك أن تتحايل على «الزول» السوداني باسم الدين تارة، أو أن تستحلب تعاطفه بشعارات رنانة ناعمة تارة أخرى، أو تشعل حماسه بقصة التصدي للمؤامرات الخارجية وشيء من هذا القبيل، ولكن ليس بعد أن يكتشف حقيقتك، كما أنه من تاسع المستحيلات أن يدعن المواطن السوداني للتهديد والوعيد مهما كان الثمن وأياً كان الشخص المهدي ومقدراته.

وإذا ما ألقينا نظرة عابرة لبعض صفحات تاريخ السودان وسلطاننا الأضواء على جانب من نهاية حقبة الرئيس السوداني الأسبق المشير/ جعفر محمد نميري التي حملت نفس الملامح والشبه، نجد أن التاريخ يعيد نفسه، والدكتاتورية على مر العصور في استنساخ مستمر مع ارتدائها ذات الأقنعة.

فحسبما أورده صلاح عبد اللطيف في كتابه «عشرة أيام هزت السودان» «عُقد مساء ١ أبريل ١٩٨٥ بنادي الخريجين بالخرطوم بحري اتفاق بين ممثلين لعدد من النقابات المهنية على الإضراب

السياسي حتى سقوط النظام، وحدد لبداية تنفيذه يوم الأربعاء ٣ أبريل 1985.

كما تقرر تسيير موكب للقصر الجمهوري بقيادة نقابة الأطباء يوم الأربعاء ٣ أبريل لتسليم مذكرة لرئاسة الجمهورية».

«وفي محاولة منه لإظهار حجم شعبيته -كما يفعله نظام الإنقاذ والمجلس العسكري من بعده- قام الاتحاد الاشتراكي الحاكم يوم الثلاثاء ٢ أبريل بتنظيم ما أسماه بموكب الردع بساحة الشهداء خلف القصر الجمهوري.. حيث كانت المشاركة الجماهيرية ضعيفة والحضور الرسمي طاعياً. خاطب الموكب الرشيد الطاهر بكر، وزير العدل والنائب العام، مبرراً الغلاء بالظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي كله. كما ادعى اللواء بابكر عبد الرحيم، الأمين العام للاتحاد الاشتراكي بالإجابة، أن جماهير الاتحاد الاشتراكي «قادرة على الرد الحاسم على كل معتد في كل زمان ومكان ولن تسمح بأية تنظيمات أخرى موازية للاتحاد الاشتراكي». خاطب التجمع أيضاً أبو القاسم محمد إبراهيم داعياً لإصلاحات في أجهزة الاتحاد الاشتراكي.

بعد انكشاف ظهره في مسيرة الردع فشل اللواء عمر محمد الطيب مدير جهاز الأمن ونائب رئيس الجمهورية عند اجتماعه مساء الثلاثاء ٢ أبريل بقيادة القوات المسلحة في إقناعها بإعلان حالة الطوارئ. ولكن قرر الاجتماع منع موكب الأطباء في اليوم التالي وأصدر بابكر علي التوم، معتمد الخرطوم، بياناً حذر فيه المشاركين بالمساءلة وفق قانون العقوبات.

خلال الفترة من ٣١ مارس حتى الثالث من أبريل انضمت أكثر من ٣٠ نقابة عامة لدعوة العصيان المدني والإضراب السياسي العام حتى إسقاط النظام [د. أحمد التجاني، نقيب أطباء مستشفيات الخرطوم، نقلًا عن: جادين، ٢٠٠٢، ص ٦٨]. ضمت هذه النقابات الأطباء والمحامين والصيافة والمهندسين وأساتذة جامعة الخرطوم وموظفي المصارف وموظفي التأمينات. وفي الفترة ما بين ١ إلى ٣ أبريل ١٩٨٥ ازداد صدور منشورات النقابات والأحزاب واتسع نطاق تداولها. كما كان لإذاعة لندن دور بارز في هذه الفترة في نشر أخبار الانتفاضة داخل السودان.

فكانت النتيجة أن شهد يوم الأربعاء ٣ أبريل مسيرة هادرة للقوى النقابية ابتداءً من مستشفى الخرطوم وبتجاوب منقطع النظير من المواطنين، إذ اكتظ شارع القصر وما حواليه بعشرات الآلاف من المتظاهرين. قرأ المحامي عمر عبد العاطي، النائب العام عقب الانتفاضة، نص مذكرة «التجمع النقابي لإنقاذ الوطن» الموجهة لرئيس الجمهورية والمطالبة بتنحيه عن السلطة. وعند المقارنة مع موكب الاتحاد الاشتراكي في اليوم السابق اتضح جلياً مدى ضخامة المعارضة الجماهيرية للنظام.

في مساء الأربعاء ٣ أبريل امتدت المظاهرات الشعبية العفوية من وسط العاصمة إلى الأحياء السكنية واستمرت نهائياً وليلاً حتى الساعات الأولى من الصباح. كما أعلن القضاء أنهم سينظمون موكباً يوم السبت ٦ أبريل يبدأ من دار القضاء بشارع الجامعة بجانب الدبلوماسيين تضامناً مع نقابة الأطباء والمحامين

والمهندسين وسائر النقابات وجماهير الشعب السوداني.

فاضطرت السلطات استصدار قرار بتخفيض أسعار الرغيف والزيوت والصابون وتشكيل لجنة لدراسة تخفيض الأسعار.. وأعلنت أن الرئيس نميري -الذي كان في زيارة إلى واشنطن- «نجح في مهمته في الولايات المتحدة الأمريكية وسيعود ومعه ملايين الدولارات من أمريكا لحل المشكلات الاقتصادية. نفس جولات التسول مع اختلاف العملات والبلدان».*

لكن وكما أسلفت، فإن المواطن السوداني عندما يعلن عصيانه بعد صبر طويل فلا سبيل لإثناؤه مهما يكن الثمن، فلم يكثر تلك القرارات «التخديرية»، وواصل في التظاهر السلمي بصورة أكثر كثافة من ذي قبل.

وعندما بدأت بوارد السقوط الحتمي تلوح في الأفق هرب محمد محبوب سليمان، السكرتير الصحفي للرئيس، ويوسف ميخائيل، المستشار القانوني لرئاسة الوزراء خارج البلاد عن طريق المطار أمسية الأربعاء ٣ أبريل.

ليدخل المتظاهرون في صبيحة الخميس ٤ أبريل في تنفيذ الإضراب السياسي، واستمرت المظاهرات وانقطع التيار الكهربائي وتعطلت خطوط الهاتف والاتصالات والمواصلات العامة وتوقفت حركة الملاحة الجوية وأغلقت الأسواق، وكانت آخر طائرة غادرت مطار الخرطوم في العاشرة من صباح الخميس ٤ أبريل.

[2] [عبد اللطيف، 5891 عشرة أيام هزت السودان، ص 63]

كما امتد الإضراب ليشمل وكالة السودان للأنباء، مما أدى لانقطاع الاتصال مع النميري عن طريق جهاز الفاكس ميل الموجود بالوكالة. وامتد الإضراب للإذاعة والتلفزيون، واكتفى الأخير بمذيع واحد لم يشارك في الإضراب.

وانضمت نقابة الدبلوماسيين للإضراب.

مر يوم الجمعة ٥ أبريل هادئًا وكان التجمع النقابي يتأهب لمسيرة القضاة والدبلوماسيين يوم السبت، وكان عمر محمد الطيب النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس جهاز الأمن يخطط لإضعاف المسيرة بإغلاق الكباري، بينما كانت قيادة الجيش في مشاورات مكثفة لتشكيل موقف موحد لا يقود لانقسامات بالجيش.

وفي ذات اليوم صرح النميري لصحيفة نيويورك تايمز قائلاً «إنه لا توجد قوة تزحزحي عن موقعي وأنا لا زلت رئيس الجمهورية».

كما تم تكوين قيادة نقابية وحزبية موحدة للانتفاضة في ليلة الجمعة ٥ أبريل وتم التوقيع على ميثاق «تجمع القوى الوطنية لإنقاذ الوطن» في منزل المحامي محمد سعيد عبد اللطيف. وقع على الميثاق ٣ أحزاب هي الأمة والاتحادي والشيوعي و٦ نقابات هي الأطباء والمحامين والسياسة والمهندسين وأساتذة جامعة الخرطوم وموظفي المصارف وموظفي التأمينات الاجتماعية.

في التاسعة والنصف من صباح السبت ٦ أبريل ١٩٨٥ تدخل الجيش ضد نظام مايو وأعلن انتهاء الحقبة النميرية وذلك

استباقاً لمسيرة القضاة والدبلوماسيين التي كان من المفترض أن تبدأ عند العاشرة صباحاً.

وعندما وصلت طائرة النميري القادمة من واشنطن إلى مطار القاهرة في الساعة ١١ صباح السبت أخطر هناك بالتطورات الأخيرة فمكث في القاهرة.

وسرعان ما أعلن الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب عن خلع النميري وقيام مرحلة انتقالية في السودان.

تقرر إنشاء المجلس العسكري الأعلى الانتقالي برئاسة الفريق سوار الذهب وأعلن هذا المجلس عن فترة انتقالية مدتها عام تنتظم فيها الأحزاب وتتعقد الانتخابات العامة.*

الشاهد مما سبق أن جميع أركان السقوط النهائي لنظام المؤتمر الوطني جاءت مطابقة للخطوات السابقة رغم ما تفصل بينهما من عقود، لا سيما بعد ظهور بوادر التمرد وسط صغار ضباط الجيش أمثال الملازم حامد ورفاقه، وقد أعلنوا تأييدهم للثورة في صبيحة الثامن من أبريل ٢٠١٩ في القيادة العامة.. والذي كان له الفضل في انصياع ضباط الصف الأول لقرار الشارع القاضي بإزالة نظام المؤتمر الوطني.

[3] المصدر نفسه

فساد المعزول وآله وأصحابه

كشف عضو لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال، وجدي صالح، الأربعاء ٥٢/١١/٢٠٢٢ عن وجود حساب خاص تم فتحه العام ٣١٠٢ في بنك التضامن بعلم البنك المركزي.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية عن صالح قوله إن الحساب بقي مفتوحًا لمدة أربع سنوات، في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ بأسماء أشخاص وضعت عائدات أرباحه تحت تصرف أسرة الرئيس المعزول عمر البشير.

وأضاف صالح أن مبالغ تتراوح قيمتها بين ٣٠٠ ألف دولار ومليون دولار كانت تودع «يوميًا» بالحساب المذكور.

وأوضح أنه تم استخدام تلك المبالغ في المضاربات بالسوق السوداء للعمليات، حيث تستخدم أرباحها لتغطية نفقات أسرة المعزول وتمويل عمليات النظام السابق والأمن الشعبي.

وأشار إلى أن النظام البائد، ممثلًا في رئاسته ومكتبه ومحافظي بنك السودان المركزي السابقين، كانوا ضالعين في عمليات الفساد عبر الاتجار والمضاربات في العملات في السوق السوداء.

ولفت إلى أن محافظ بنك السودان وقتها كان يوجه مدير بنك التضامن بورقة عادية تستخدم في شكل مذكرة داخلية، لصرف مبالغ بالعملات الصعبة.

وأكد أن الرئيس المخلوع يعلم بحجم الأموال المتداولة في هذا الخصوص، ويديرها هو ومكتبه وكثير من مقريه. والسبت الماضي، أعلن عضو مجلس السيادة ونائب لجنة تفكيك الإخوان، محمد الفكي سليمان، أن لجنة تفكيك الإخوان بالسودان تعمل حاليًا على ملفات أكثر حساسية عن الفترة السابقة تتعلق بتمويل الأمن الشعبي وهو الجهاز السري للحركة الإسلامية السياسية، بجانب ميليشيات أخرى تتبع للتنظيم الإخواني المعزول بقيادة الرئيس عمر البشير.

وأضاف أن رموزًا عديدة بنظام الإخوان متورطة في تمويل هذه الميليشيات وستتخذ بشأنها قرارات خلال الفترة المقبلة، مضيفًا «إننا نعمل كذلك في ملفات أخرى مهمة وحساسة في الخدمة المدنية ذات صلة بعناصر نظام الإخوان».*

وكانت وكالة رويترز، قد نقلت تفاصيل جلسة محاكمته التي انعقدت في السبت السابع من أيلول/سبتمبر 2019، وتناولت

[4] العين الإخبارية 52 / 11 / 0202 م .

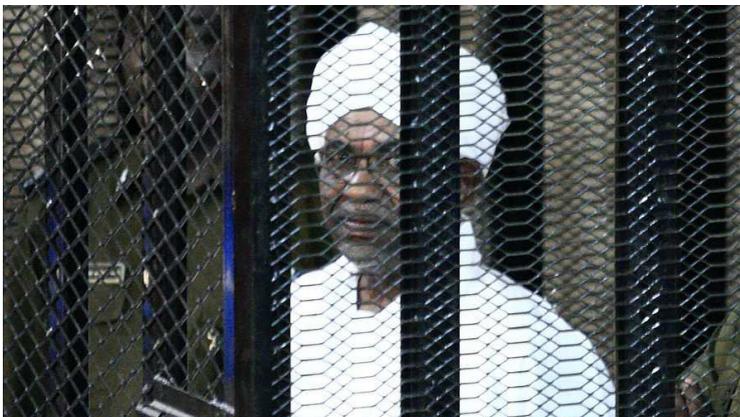
حيازة البشير لملايين اليوروهات والدولارات، في غرفة بالقصر الرئاسي.

ووفقاً لرويترز فإن ياسر بشير، آخر مديري مكتب الرئيس المعزول، والذي يمثل للمحاكمة، بصفة شاهد دفاع، قال للمحكمة إن البشير أعطاه أكثر من عشرة ملايين يورو نقدًا، في الأشهر الأخيرة من حكمه، لتسليمها إلى أطراف مختلفة.

وأضاف المدير السابق لمكتب البشير في شهادته، بأن الرئيس كان الشخص الوحيد الذي يحمل مفتاح الغرفة، التي عثر بها على ملايين اليوروهات داخل القصر الرئاسي، مشيرًا إلى أن الرئيس السابق منحه ذات مرة خمسة ملايين يورو، لتسليمها لنائب قائد قوات الدعم السريع، عبد الرحيم حمدان دقلو.

وكان رئيس المجلس العسكري الانتقالي عبد الفتاح البرهان، قد أعلن في أبريل الماضي، عقب الإطاحة بالبشير وإيداعه السجن أنه تم العثور على ما قيمته ١١٣ مليون دولار، من الأوراق النقدية بثلاث عملات مختلفة في مقر إقامة البشير بالخرطوم.*

[5] وكالة رويترز للأخبار السابع من أيلول/سبتمبر 9102



البشير في إحدى جلسات محاكمته

وفي واحدة من جلسات محاكمته في نفس القضية، اعترف البشير بأنه تلقى نحو ٢٥ مليون دولار من مسؤولين سعوديين، وقال «تلقى مدير مكثبي حاتم حسن بخيت اتصالاً من مدير مكتب الأمير محمد بن سلمان ولي عهد المملكة العربية السعودية بأن لديه رسالة سيرسلها بطائرة خاصة». وأضاف البشير «أبلغنا بأن الأمير لا يريد لاسمه أن يظهر في هذه الأموال».

وتشير عدة تقارير إلى أن السودان، كان قد عانى من الفساد المستشري في عهد البشير، وقد جاء في المرتبة ١٧٢ بين ١٨٠ دولة، وفق «مؤشر مدركات الفساد»، الذي تعدّه منظمة الشفافية الدولية، وكان النائب العام السوداني المكلف وليد سيد أحمد قد أصدر قرارات سابقة، بإنشاء نيابة لمكافحة الفساد، وإحالة

كل الدعاوى الجنائية التي كانت تباشرها نيابة أمن الدولة إليه،
بعد تكشف حجم الفساد المالي في عهد البشير.

إذن فما حجم أموال البشير؟

على الرغم من مصادرة عدد كبير من ممتلكات الرئيس السوداني
السابق عمر البشير، فإن مسألة إعادة الأموال المقدرة بمليارات
الدولارات وصفها الخبراء بالعملية الصعبة حتى الآن.

وذكرت مونت كارلو الدولية نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية،
إفادات لمحللين وخبراء جاء فيها: «إن ما تمت مصادرته حتى
الآن ليس سوى قمة جبل الجليد مما حصل عليه البشير بشكل
غير قانوني خلال سنوات حكمه».

وقال صلاح مناع المتحدث باسم لجنة «محاربة الفساد وتفكيك
نظام عمر البشير» بأن «التقديرات الأولية تشير إلى أن حجم
العقارات والممتلكات التي استولى عليها رجال النظام السابق
تتراوح بين ٣,٥ مليار وأربعة مليارات دولار».

وذكر «مناع» أن ما أعلنت عنه اللجنة حتى الآن يمثل «قمة جبل
الجليد»، وأنها لم تضع يدها حتى الآن على أي أموال منقولة،
وأن كل ما تسلمته هو عقارات. إذ صادرت السلطات السودانية
شركات وعقارات وممتلكات ومزارع وأراضي ومراكز تجارية للرئيس
السوداني السابق عمر البشير، ومساعديه تقدر قيمتها بالمليارات.

وأضاف «مناع» أن اللجنة لن تعرف قيمة هذه الممتلكات إلا بعد

تقييمها بدقة، وسيتم اللجوء إلى خبرات عالمية للتدقيق بقيمتها قبل أن يتم تسليمها إلى وزارة المالية.

وتعود ملكية الممتلكات المصادرات إلى «البشير» وبعض أفراد أسرته وكبار مساعديه، ومن بينهم وزير الخارجية والدفاع السابقان علي كرتي وعبد الرحيم محمد حسين*.

ولم يتوقف سير الفساد الذي استشرى ليزكُم الأنوف في جميع مرافق الدولة، إذ امتد ليكتسح حتى تلك المؤسسات التي تتسم بشيء من القداسة، كوزارة الشؤون الدينية والأوقاف. فقد كشف نصر الدين مفرح وزير الشؤون الدينية والأوقاف في الحكومة الانتقالية السودانية، عن تعديت بقيمة ٦٤١ مليار جنيه على الأوقاف، في عهد المخلوع عمر البشير.

وقال مفرح في مؤتمر صحفي عقده في مايو ٢٠٢٠، ونقلته سكاى نيوز عربية «إن لجنة كونت قبل نحو شهرين لمراجعة الأوقاف توصلت إلى فساد مهول في الأوقاف السودانية، مشيرًا إلى أن الفترة المقبلة ربما تكشف المزيد من التجاوزات حيث تعكف اللجنة حاليًا على مراجعة الشهادات التاريخية للأوقاف منذ العام ١٩١١، بما في ذلك أوقاف قاعة الصداقة وحديقة الحيوانات وفندق السودان**». كما تحقق اللجنة في أسهم شركات وقفية مثل أسهم قناة النيل الأزرق التي يعتقد أنها لم تسدد ريع الأسهم الوقفية منذ ٢٠١٣. وكانت لجنة تفكيك النظام السابق قد استردت من منظمة

[6] مونت كارلو الدولية 9102\9١8.

[7] سكاى نيوز عربية

الدعوة الإسلامية وهيئة الدعوة الإسلامية ١٧ قطعة أرض لصالح
الأوقاف بقيمة ١,٣ ترليون جنيه.

مستندات فساد بحمولة ٣ شاحنات

أكد مسؤولون في لجنة محاربة الفساد أن المستندات التي حصلت عليها اللجنة فيما يتعلق بامتلاكات الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير، كثيرة لدرجة احتاجت إلى ٣ شاحنات لنقلها، بحسب ما ذكرته صحيفة «الشرق الأوسط».

وفي تصريح لها على قناة «العربية الإخبارية»: «إن ثلاث شاحنات حُمّلت بمستندات تعود لفترة حكم البشير.. الغوص فيها يتطلب وقتًا كبيرًا وفحصها يتطلب وقتًا أكبر...».*

لجنة «محاربة الفساد وتفكيك نظام البشير» لم تضع يدها على أي أموال سائلة حتى اللحظة، إذ تواجه صعوبة في استردادها من بنوك أجنبية محكومة بقوانين تمنعها من إعطاء هذه الأموال لغير مودعيها.

[8] فضائية العربية الإخبارية 0202\6\1

غير أنها صادرت ممتلكات وشركات وفنادق ومراكز تجارية حصل عليها الرئيس السابق ومساعدوه بشكل غير قانوني، فضلاً عن مئات العقارات والمزارع تعود ملكيتها للبشير وبعض أفراد أسرته وكبار مساعديه، ومن بينهم وزير الخارجية والدفاع السابقان.

هذه العقارات قدرت قيمتها الأولية بأربعة مليارات دولار، حيث لا تزال اللجنة في مرحلة تقييم ما صادرته وفحص المستندات.

وفيما يرى خبراء أن فساد النظام السابق كان على نطاق كبير وأخفي براءة تجعل أمر كشفه صعباً، يدفع آخرون باتجاه تحويل العقارات التي صادرت إلى أموال تعود بالنفع اقتصادياً حتى لو استلزم ذلك وقتاً طويلاً، نظراً إلى أنها تقع في المناطق الأعلى سعراً في الخرطوم وقيمتها الفعلية والاستثمارية كبيرة.

وكانت صحيفة «الراكوبة» الإلكترونية الأكثر انتشاراً قد نشرت بعضاً مما تحصلت عليه من مستندات رسمية في ٢٧ فبراير ٢٠٢٠ والتي جاءت مؤرخة بتاريخ ١١/١٢٩/٢٠١٧ تؤكد تسجيل الرئيس المخلوع وعائلته الممتدة لعدد من المنظمات مولت من أموال الدولة.

وتأتي على رأس هذه المنظمات منظمة الإحسان ومنظمة حسن أحمد البشير ومنظمة معارج.

وحسب المستندات فإن المنظمات المملوكة للعائلة الحاكمة في السودان طيلة ثلاثة عقود تملك أصولاً ثابتة ومتحركة تم تشييدها وشراؤها من مال الدولة واستغلال النفوذ.

وتمتلك المنظمات أبراجًا ضخمة بمنطقة كافوري الحي الذي يقطنه غالبية عائلة البشير وأقربائه وقيادات حزبه ونظامه.*

فيما تملك المنظمات شركات ومشاريع ربحية واستثمارية في مخالفة واضحة لقانون المنظمات.

* صحيفة الراكوبة الإلكترونية فبراير 2020

منظمة حسن أحمد البشير الخيرية

2017/10/29

الموضوع: محضر إجتماع الجمعية العمومية لمنظمة حسن أحمد البشير الخيرية

بالإشارة للموضوع أعلاه تم الإجتماع في يوم 2017/12/5م في حي المطار لجلس الجمعية العمومية لمنظمة حسن أحمد البشير الخيرية وكانت وقائع الإجتماع كما يلي:
قدم السيد أحمد عبدالله حسن أحمد البشير (رئيس اللجنة التمهيدية) مقترحة عن فكرة الجمعية وأهدافها والوسائل المتممة لتحقيق هذه الأهداف ثم قدم تقديم السيد المستشار أحمد محمد عثمان ممثل منظمة الآون الإسلامي وممثل عام المنظمات.
قدم السيد المستشار مقترحة عن أهمية العمل الطوعي في المجتمع وعن ما يمكن تحقيقه من ترابط اجتماعي عبر المنظمات الطوعية.
بعد ذلك انتقل السيد المستشار إلى إجراءات تسجيل المنظمة حيث تم التصويت على النظام الأساسي بالإجماع نون وجود أي معترضين.
تم التصويت على المكتب التنفيذي بالإجماع كما يلي:

- المكتب التنفيذي
- 1- أحمد عبدالله حسن أحمد البشير - رئيس المكتب التنفيذي
 - 2- اواب علي حسن أحمد البشير - الأمين العام
 - 3- محمد خالد الصديق أحمد البشير - أمين المال والشؤون الإدارية
 - 4- يوسف محمد حسن أحمد البشير- أمين الشؤون الاجتماعية
 - 5- محمد عثمان حسن أحمد البشير- أمين الإعلام والعلاقات العامة
 - 6- حسن نور الدائم إبراهيم محمد - أمين الاستئثار والتكريب
 - 7- هاجر محمد حسن أحمد البشير-عضو
 - 8- مروه عبدالله حسن أحمد البشير-عضو

منظمة حسن أحمد البشير الخيرية

بسم الله الرحمن الرحيم
استمارة بيانات شخصية عن أعضاء اللجنة التمهيدية
منظمة حسن أحمد البشير الخيرية

الإسم:
السكن:
عنوان العمل:
المؤهل الأكاديمي:
مكان العمل الحالي:
العضوية في منظمات أخرى (اسم المنظمة وموقعها) :

شخصين يمكن الرجوع إليهم
- الإسم:
عنوان العمل:
- الإسم:
عنوان العمل:

أقر بأن هذه المعلومات أعلاه صحيحة
الإسم:
التاريخ:
التوقيع:

سلة إرهاب

لا تتطح عنزتان حول حقيقة أن الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب لم يك مخطئًا في قراره المثير للجدل حينما وضع اسم السودان في قائمة الدول المغضوب عليها من قبل البيت الأبيض من بين سبع دول في العالم في العام ٢٠١٧ والذي أثار دهشة غير العالمين بحقيقة ما وصلت إليه دولة المشروع الحضاري الإسلامي بالسودان . أثار وضع المواطن السوداني في قائمة المحظورين من تعتب باب الولايات المتحدة الأمريكية موجة تساؤلات حول ما الذي جناه المواطن السوداني حتى يصنف ضمن مهددي السلم والأمن الدوليين، سيما وأن الجرائم الإرهابية التي نفذها أعداء الإنسانية في أوروبا والولايات المتحدة وغيرها لم يحص من بينها سوداني واحد مقارنة بدولٍ لم يأت ذكرها في تلك القائمة. إلا أن الواقع الذي لم تغطه «طبطات المطبطين»

يجيب بكل سخرية عن تلكم التساؤلات الساذجة:
هل ثمة دولة بالعالم تمنح جنسيتها وجواز سفرها
بكل كرم وسخاء لكل من وطئت قدماه أرضها منذ
لحظة وصوله، شريطة أن يحظى بلون بشرة يميل إلى
البياض وشعر صبيبي وعقيدة إخوانية، غير السودان؟
هل من دولة على وجه الأرض تجود بأرواح مواطنيها
في الدفاع عن لا شيء بدول أخرى مقابل بضعة ريالات
خليجية، غير السودان؟

أم هل خطر على بال أحد بالكون أن تسمح حكومة
دولة ما لعصابات عالمية وعربية باستخدام أراضيها
لتصنيع الصواريخ والمتفجرات التي حتمًا ستستخدم
في إحدى دول الجوار أو في أحد مساجد العواصم الآمنة
أو كنيسة أو غيرها، ومن ثم تجار بأصوات عالية عن أن
البلاد لا تؤوي الإرهابيين والمتطرفين، فضلًا عن مباركتها
لقتل مواطنيها بدم بارد بالسماح لدول النفايات بتمر
حاويات نفاياتها الكيميائية التي تقضي على الحرث والنسل
بأرض السودان، وتترجى من البيت الأبيض أن يغفر
لها ذنوبها ويكفر عنها سيئاتها غير حكومة السودان؟
وكيف استطاعت هذه الحكومة أن تستلذ بهنيء نومة
بينما مئات الآلاف من المواطنين بأقصى شرق السودان
ومعسكرات الذل والنزوح باتجاهات السودان الثلاثة
يقاسون أبشع أنواع أمراض سوء التغذية والمجاعة
-المنكورة من قبل المركز- وكل اعتمادهم على المساعدات

التي تجود بها جراب المنظمات الإنسانية التي لا تقوى هي الأخرى لتغطية هذا الكم الهائل من جوعى السودان. وفي الوقت الذي يخترق النيلان السودانَ من أقصى الجنوب لأقصى الشمال، يشتري مواطن العاصمة «تأكر الماء» لريِّ ظمأ أطفاله ب75 جنيهاً؟! أضحى الفساد يدب دبيباً في كل المرافق الخدمية بالسودان حتى فكر الكثير من الشباب بوضع حد لحياتهم التي انقلبت بسبب فساد النظام الحاكم إلى الجحيم، فمات ذلك المهندس حرقاً أمام الأعين في أواخر مايو ٢٠١٧ ولم تحرك تلك الحادثة شعرة في جلد النظام المخشوشن، بينما لف الصمت بقية الشعب تجابناً منه وتخاذلاً. ومع ذلك ما برح الشعب السوداني يدعي القداسة والشهامة والنقاء الأخلاقي. فهل فعلاً أضحت دولة السودان «سلة مبولة العالم» كما تفوه بها أحد السوريين الحاملين لجواز سفر سوداني وأكرمه دولة المشروع الحضاري بشقة -سوبر لوكس- للسكن مع أسرته اللاجئة بحي كافوري بالخرطوم بحري؟!!

حصاد فساد

منذ تأسيسها في مايو تموز ١٩٩٣ لم تخلُ قائمة مؤشر «منظمة الشفافية الدولية» للدول الأكثر فسادًا من اسم السودان الذي تربع لأكثر من ربع قرن على عرش أفسد دول الكون وأفشلها، والذي عادة ما يجيء متقدمًا أو متأخرًا بقليل في أسفل القائمة عن الصومال وكوريا الشمالية، وميانمار وأفغانستان وأوزبكستان وتركمانستان والعراق وهاتي وفنزويلا إضافة إلى ليبيا وجنوب السودان، وهي منظمة مستقلة تعني برصد وتقييم مستوى الفساد في بلدان العالم وتستند في تقاريرها إلى التقييمات المختلفة واستطلاعات الرأي التي تجريها مؤسسات مستقلة ومحترمة، وتشمل المعلومات المستخدمة لتكوين المؤشر المسائل المتصلة برشوة الموظفين الحكوميين، ورشوة في مجال المشتريات العامة، واختلاس الأموال العامة، وفعالية جهود القطاع العام ومكافحة الفساد.

تحسست تماسيح البعزقة والفساد في السودان «كروشهم» وأعادوا تلاوة ما اعتادوا تلاوته من تعويذة «حوالينا لا علينا» وهم يتابعون بقلق واهتمام كبيرين ما أقدم عليه وليُّ العهد السعودي محمد بن سلمان بعد إعلانه حربًا ضروسًا على الفساد بالمملكة العربية السعودية، والتي ضربت أعاصيرها قطاعًا واسعًا من أملاك العشرات من أمراء ووزراء آل سعود، ووضع الأمير الشاب ذو العقل المتحرر -نوعًا ما- يده على أكثر من تريليوني دولار كأموال منهوبة وأعادتها إلى خزينة الدولة، وهو ما هز أوصال اللصوص من منتسبي نظام المؤتمر الوطني في السودان.

لا شك أن الفساد الذي عجز حتى «تلسكوب» مؤثر منظمة الشفافية الدولية عن التقاطه في المملكة العربية السعودية، ما هو إلا قطرة من بحر لجي من الفساد الذي شهدته دولة الإنقاذ في السودان، وهو ما يثير هلع الناهبين في حالة ما إذا انتقلت عدوى محاربة الفساد إلى السودان، لعلمهم أن أي خطوة من هذا النوع ستعيدهم إلى نقطة ما قبل العام 1989. ولأن نظام البشير قد قطع على نفسه عهدًا وميثاقًا غليظًا بأن يحذوا حذو المملكة العربية السعودية في كل خطواتها، حتى لو دخلت السعودية جحر «ورل»* لدخلوا خلفها، بحيث يغضب لغضب المملكة ويفرح لفرحها، وعليها يحيا وعليها يقاتل فيقتل أو يغلب بأرض اليمن

[10] نوع من أنواع الزواحف من عائلات الضب البري، كثير الشبه بالتمساح الاستوائي، يتراوح متوسط وزنه ما بين 5.1 إلى 2 كج

وغيرها، ويقاطع ويغلق سفارات من قاطعها، بل ويرهن أمن الشعب السوداني كله بأمن شعب المملكة، فقد توقع بعض المراقبين أن يحذو حذوها في محاربة الفساد أيضاً، لكن الذي حدث أنه يتفق معها ويقلدها في كل شيء إلا في هذه.. وهي ما لن يفعلوها أبداً ما داموا فيها.

الفصل الثاني

« المعزول في آخر سنوات حكمه »

شهادة الرئيس

في تغريدة لفضائية سودانية ٢٤ على تويتر نقلًا عن صحيفة الانتباهة ذكرت أن «الرئيس البشير يطلب الشهادة في سبيل الله».*

على الرغم من تعدد معاني كلمة «الشهادة» في اللغة العربية فإن ما ورد على لسان رئيس الجمهورية المعزول عمر البشير في خطابه الأخير في احتفالية ميليشيات الدفاع الشعبي في عيدها التاسع والعشرين، يميل إلى معنى الشهادة بمفهومها الإسلامي، وبالتالي إذا ما نظرنا إلى مدلول ما ترمي إليه كلمة الشهادة «استشهاد» في أدبيات الإسلام نجد أن الشهادة اصطلاح إسلامي يراد منه أن يقتل الإنسان في سبيل الله تعالى.

وللشهاد في الإسلام مجموعة من الأحكام والسنن خاصة

[11] المعجم الوسيط ص 497

به، من قبيل سقوط الغسل والكفن عمن يستشهد في أرض المعركة.

إذن من خلال السطور التالية سنحاول تقليب دفاتر الترجمة العملية لمعاني الشهادة في سبيل الله حسب عقلية البشير وقواته وميليشياته الجهادية.

في صبيحة يوم الاثنين الثامن من مايو أيار عام ٢٠٠٦ أي بعد ثلاثة أيام فقط من توقيع اتفاقية أبوجا لسلام دارفور، أعدت قوات المؤتمر الوطني وميليشياته عدتها بأمر مباشر من والي جنوب دارفور الأسبق الحاج عطا المنان إدريس الذي صرح في إحدى خطاباته الجماهيرية أمام مئات من ميليشيات الدفاع الشعبي وأكابر مجرمي الحرب بأن على إثنيات وقبائل بعينها -سماها- البحث عن كوكب آخر ليعيشوا فيه.

ليدشن بذلك مرحلة جديدة من مراحل تطوير أدوات التطهير العرقي ضد المدنيين العزل.

وبأمر منه نفذت ميليشيات الوالي عطا المنان هجومًا موسعًا على قرية «لبدو» التي كانت تقع وقتها ضمن نطاق سيطرة قوات إحدى الحركات المسلحة الجالسة قيادتها على طاولات المفاوضات الموقعة تَوًّا على اتفاقية أبوجا.

وكعادتها قامت ميليشيات -الجنجويد- الدفاع الشعبي بقتل وإصابة العشرات من المدنيين المسلمين السلميين، بينهم

شيوخ لتحفيظ القرآن الكريم، وأستاذ بمرحلة الأساس وطلاب القرآن الكريم وطالباته الذين اختلطت دماؤهم بـ«الدواية»* وتناثرت أمخاخهم على الألواح داخل مباني خلوة تحفيظ القرآن الكريم بالمنطقة!

لكن المدهش في أمر أفراد تلك الميليشيات أنهم هجموا في ذلك الوقت وعلى تلك المنطقة تحديداً طلباً «للسهادة» في سبيل الله قبل أن يسبقهم الوقت ويحل السلام بالبلاد -كما حدث بعد اتفاقية نيفاشا- الذي سيحرمهم بالضرورة من مبتغاهم الذي يتلخص في شعارهم: «المات شهيد.. والحي يستفيد.. من مال العبيد» حسبما ورد في تسجيل صوتي على شريط الكاست الذي عُثِر عليه ضمن أمتعة أحد المجاهدين الذين أرغموا على التخلي عنها بعد أن حمى الوطيس وولّوا الأدبار.

إن تصريحات البشير المتباينة في لقاء بأنصاره الثلاثاء 13 نوفمبر 2018 تعكس بجلاء مدى تصلب العقلية «الجهجية» الإرهابية واعتباطية نمط تفكيرهم بشأن إدارة أزمات البلاد بعد أن أوكلها هو في مستنقعات الفساد الفكري والاقتصادي الذي عصف بالجميع إلى هاوية الهلاك.

فقد حملته بوم حماسته في لحظة عابرة وحلقت به فوق

[12] محبرة مصنعة محلياً من الصمغ السوداني وسواد القدور لغرض الكتابة على الألواح الخشبية.. وقد اشتهر بها أهالي غربي السودان حتى سميت [دارفور اللوح والدواية]

رؤوس أتباعه ليفجر ما أضمره ويضمرة السذج من دراويش الحركة الإسلامية من تشوقهم إلى العودة بالبلاد إلى عهد بداية تكوين ميليشيات الدفاع الشعبي، واحتفاليات عرس الشهيد، وساحات الفداء، وإجبار الشباب إلى التجنيد الإلزامي، مستغلين فقر المواطن فكريًا وماديًا وثقافيًا.

إذ دأب شيخهم الروحي الراحل د. حسن عبد الله الترابي وبعض قاداتهم المدنية والعسكرية على احترام مهنة إصدار الفتاوى و«نَجْر» الشعارات البراقة لإقناع الشباب بالانخراط في صفوف التجنيد مقابل تعويضهم عن شقائهم وفقدهم في الدنيا والاستبدال بهما نعيم أحضان الحور العين التي سيظفرون بهم فور استشهادهم في معارك الجنوب.

ومن ذلك ما أوردته صحيفة الوسط العربية في عددها الصادر بتاريخ 0 يونيو حزيران من العام ١٩٩٥ قول قائد قوات الدفاع الشعبي آنذاك العميد الركن عبد المجيد محمود قائلاً: «إننا نعتبر أن العمليات في الجنوب فريضة وطريق إلى الجنة، وأضاف أن من يقتل في سبيل وطنه ودينه وعرضه أو ماله يموت شهيداً»، مع العلم أن لا مال ولا دين ولا وطن ولا عرض للمتسبين إلى ميليشيات الدفاع الشعبي في مناطق الجنوب.

فما الشهادة التي يتمناها ويتشوق إليها فخامة الرئيس عمر البشير وقواته وميليشياته؟

بعد التعريف السالف الذكر والترجمة الفعلية لمعنى الشهادة في عرف الحركة الإسلامية يتضح لنا أن الشهادة «خشوم بيوت».

فهل كان البشير يعني شهادة خبرة معتمدة في التطهير العرقي والفساد المحمي بالدبابات والطيران روسي الصنع؟ أم كان يعني شهادة دكتوراه فخريّة أخرى من دولة أخرى مجاورة؟

أم كان يتمنى نيل شهادة براءة اختراع في تقسيم البلاد وتهجير كوادرها وشل عقول المتبقين بالداخل؟

أم كان يعني حقًا الاستشهاد في سبيل الله طمعًا في أن يحشر مع النبيين والشهداء والصالحين؟

وكنت قد كتبتُ معلقًا في مقال نشر في حينه على صحيفة الراكوبة الإلكترونية بما نصه «بما أن سعادة الرئيس قد طلب الشهادة التي ليس من العدالة أن يحرم منها بأي حال، وكعادة الشعب السوداني في الوقوف بجانب الرئيس وإعانتته على بلوغ كل ما يحتاجه سيادته، فيرجو الشعب السوداني من سيادته الموقرة تقبل نصيحته التي حتمًا ستوصله إلى نيل مبتغاه وبأسرع مما يتمنى بإحدى الطرق التالية:

- أخذ الرئيس كل طاقمه الرئاسي وجميع وزراء حكومته

الاتحادية والولائية ثم التوجه الفوري إلى لاهاي لزيارة المحكمة الجنائية الدولية.

- أو مرافقة كتائبه المرابطة حاليًا على خنادق تخوم مدينة الحديدة اليمنية للدفاع عن تراب ومقدسات الحرمين الشريفين.

- أو إن شاء فالقدس التي لطالما تمايل ورقص على إيقاعات أنغامها في شوق إليه.

- وإن بعدت عليه المسافات، فالشعب السوداني ينصحه باختصار الطريق واصطحاب دفاعه الشعبي وكل أتباعه المخلصين والتوجه بهم مباشرة إلى كودا التي كان قد أقسم بالطلاق على الصلاة بأرضها، فهذه فرصة لا تعوض».

للشعب عصا.. وللغريب عطاء

في مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي المقام في العام ٢٠١٥ اعتلى الرؤساء العرب المنصة وبكل سخاء تبرعوا بأموال نقدية، مساهمة من دولهم في دفع عجلة الاقتصاد المصري، وما إن حان دور الرئيس السوداني المعزول حتى نفض أمير دولة الكويت الشيخ الأحمد جابر الصباح ونائب رئيس الإمارات حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وآخرون عباءاتهم وولّوا الأدبار خارج قاعة المؤتمر -ولهم عذرهم في ذلك- لكن لم يثر ذلك التصرف فيه أي ثائرة، فبعد أن حمد الله وأثنى عليه قال البشير: «للأسف أنا لا أملك المال لأتبرع به لشعب مصر الشقيق، ولكن أمتلك أراضي زراعية واسعة، لذلك أنا أتبرع لجارتنا بـ1000،000 فدان زراعي».

ولا أدري هل أوفى بوعوده تلك أم مرّت كأخواتها من التصريحات النابعة من فقايع حماسه اللا مدروس.

فقد عمدت حكومة البشير منذ تسنمها سرج السلطة في السودان إلى الجود بكل ما من شأنه المساهمة في تعزيز إطالة بقائها في السلطة وبيع ما يمكن وما لا يمكن بيعه، ابتداءً من المؤسسات الخدمية وحتى التعليمية، مروراً بأجزاء شاسعة من تراب الوطن، إما بيعاً وإما إهداءً أو يتخلى عنها تجاباً أو وضعها رهينة ديون لا علم للشعب السوداني بماهيته وأوجه صرفها، بل لم يسلم من كرم الحكومة حتى إنسان السودان الذي بات سلعة تباع وتشتري لأغراض مختلفة في أسواق النخاسة في بلدان عربية مختلفة، كإعادة إنتاج جديد لاتفاقية «البقط» التاريخية بصورة مغايرة.* معلوم أن طمع الحكومة النازية في الحصول على أكبر قدر ممكن من مساحات الأرض لاستغلالها في الزراعة والصناعات وغيرها هو أحد أهم الأسباب التي أشعلت الحرب العالمية الثانية، فأيدت وهجرت تحت وطأتها الملايين، فقط من أجل أن تنهأ شعوب الدولة النازية وحلفائها بتلك المساحات الواسعة، وبغض النظر عن مشروعية تلك الأنظمة من عدمها فإن مراميهم هذه تؤكد غلاء الأرض وتقديمتها حتى على النفس والدم، بينما نجد أن حكومة المؤتمر الوطني كانت تسعى عكس هذا المبدأ. في الوقت الذي تحذو حذو النظام النازي في جوانب البطش والقمع والتنكيل بشعبها، واتخاذ العنصرية والتعالي العرقي والديني منهجاً

[13] نَعُوم شقير- جغرافيا وتاريخ السودان - ط الخراطوم: دار عزة للنشر

لتبرير وحشيتها ضد ملاك الأراضي الأصليين.
فبفضلها استوطن الملايين من عربان دول غرب إفريقيا في
ثلاثي المساحات المحروقة بدارفور كمستوطنين جدد.
وامتلكت الصين مئات الآلاف من الأقدنة الزراعية الخصبة،
وصار لقطر قُطر بالسودان يفوق مساحتها، وسيطرت
الإمارات على مشاريع استثمارية تفوق خيال المواطن
السوداني، وإيران قبلها مساحات كبيرة للتصنيع النووي
الذي ترى طهران في مخلفات تصنيعها داخل إيران هلاكاً
للحرث والنسل، وما مصنع يرموك النووية إلا واحد من
صغار الأماكن لهم داخل السودان وحتى اليوم، كما
أن للروس نصيب الأسد من مساحات التعدين في حفرة
النحاس بـ«كافيقانجي» على مثلث الحدود الجنوبية الغربية
التي تحدها وجنوب السودان شرقاً وإفريقيا الوسطى من
جهة الغرب.

كل ذلك دون أي حسابات استثمارية واضحة تعود بفوائدها
إلى جيب الوطن لا المؤتمر الوطني.

ومما زاد النار «عويشا» قدوم الرئيس التركي رجب طيب
أردوغان إلى السودان في أواخر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ وقد
تزامنت زيارته بأيام عيد الاستقلال لينقب جراح الشعب
السوداني، وقد كافأته الحكومة -كما توقعت- بميناء سواكن
التي تعد إحدى شرايين السودان المتدفقة على قلتها. فما
المقابل بعد كل تلك الإغداقات والإهداءات الساذجة؟

- لا شيء.

قوات سورية مسلحة في قلب الخرطوم!

وكان السودان أرض تنقصها الجماعات والبؤر الإرهابية المسلحة التي تكتظ بها المدن السودانية عن جنبتها حتى سعت حكومة البشير لإيواء مزيد من العناصر الأجنبية مجهولي الهوية والهوية، والمشير للدهشة أنها لا تزال تحتفظ بأسلحتها غير أبهة بسيادة الدولة المضيضة أو على الأقل كرامة شعبها الطيب.

طالعنا الصحف السودانية في مطلع العام ٢٠١٨ نبأ عمليات مدهمة وتفتيش نفذتها عناصر مسلحة تحمل هويات تشير إلى تبعيتهم لجهاز أمن إحدى دول الجوار داخل حي شعبي بمنطقة الشجرة بالعاصمة الخرطوم بحجة البحث عن أشخاص هاربين.

سبقتها حادثة انفجار مصنع للقنابل والمتفجرات يديره أفراد سوريون ومصريون في وسط العاصمة الخرطوم، إلا أن الأجهزة الأمنية كعادتها «طبطبت» على الحادثين وكان

شيئاً لم يكن، ليدع المواطن يعيش اندهاشته إلى أن تغطيها حوادث أكثر إدهاشاً.

لم تكتف الحكومة السابقة بكل ما جلبته على الشعب السوداني من مجاعة وعزلة دولية وإقليمية جراء إيوائها وتمويلها قادة تنظيمات إرهابية مثل زعيم تنظيم القاعدة الأسبق أسامة بن لادن في مطلع التسعينيات، وجماعة جيش الرب اليوغندية، وجماعة أنصار الدعوة والجهاد المالية، والجماعات الجهادية الليبية، وجماعة الإخوان المسلمين الملاحقين من قبل سلطات بلدانهم، وقادة معارضة إريتريا وإفريقيا الوسطى وجنوب السودان وبوكو حرام، إضافة إلى حركة «إسكود» التشادية التي استوعبتها مؤخراً في ميليشيات الدعم السريع، وغيرها ممن «يقتلون» بأفخم السيارات المظلمة في شوارع الخرطوم وعواصم الولايات بلا رقيب ولا عتيد، حتى عمدت حكومة البشير إلى تغطية النار بـ«العويش» بتملك اللاجئين السوريين السلاح الناري وفي قلب العاصمة!

فما فتئ المراقبون يتساءلون بشأن السر وراء علاقة الأجانب بتلك الجرائم المسلحة التي تحدث بين حين وحين إلى أن جادت قريحة الصدفة بالإجابة عن جل تلك التساؤلات، حيث أماطت الأقدار اللثام عن وجود أسلحة «مرخصة» في أيادٍ أجنبية لم تطلها عمليات حملة جمع السلاح بعد، بل برزت كتائب مسلحة بكامل عدتها وعتادها في المشاجرة التي جرت بحي كافوري بالخرطوم

بحري صبيحة يوم الجمعة التاسع من فبراير ٢٠١٨ بين مواطنين سوداني وآخر سوري، والتي تطورت إلى مرحلة تدخل أفرادٍ مناصرين لكلا الطرفين، وسرعان ما اضطر المتشاجرون السوريون للهرع إلى شقق سكنهم المجاورة ليعودوا بعد هنيهة مدججين بأسلحة متطورة أعجزت الخصوم السودانيين عن مواجهتها فأطلقوا السوق للرياح، وولّوا الأدبار بعد إصابة أحدهم بطلقة نارية، في فوضى أشبه بفيلم هندي، وهو ما يعزز حقيقة أن ثمة قوات جلبتها حكومة المؤتمر الوطني من دول بعينها للوقوف معها عندما يستحكم عليها الخناق، مقابل توفير شقق سكنية مريحة لهم ولأسرهم ومنحهم أوراقًا ثبوتية للتجوال حول العالم، إضافة إلى تعيين جزء كبير منهم ضباطًا في الأجهزة الأمنية.

وما تخفيه الليالي والفلل مشددة الحراسة أعظم وأبشع.

الدولارات تبيح المحظورات!

من الأمور المثيرة للضحك حتى التقيؤ، هي تلك البوالين الإلهائية التي عادة ما يطلقها عباقرة الحزب الحاكم للتغطية على روائح الفساد الذي استشرى حتى أثار ثائرة الناظرين حين استعصى عليهم كبح جماحه ومنع تسربه، فقد بلغ أذكياء الحزب مبلغًا عاليًا في التفنن في حفر مطامير لوأد الأصوات الصادحة الفاضحة لبؤر الفساد باختلاق أكذوبات تحير في الغالب حتى أكبر رواد الكذب والتدليس، إذ لم يخطر على بال أمهر جوكية الخيال العلمي والرواية وجحافلة القصة القصيرة والمتوسطة والطويلة أن يأتوا يومًا بأسطورة كتلك التي تحمّر لها الأقلام حياءً وخجلًا، مثل أكذوبة اختفاء الجبل عن الوجود في لمح البصر بكامل تضاريسه وصخوره العملاقة جدًّا وأحجاره الضخمة وحصاه ورماله ووحوشه وأرانبه ونمله وأشجاره وما حوله، إضافة إلى من كانوا حول الجبل من عمال الشركة الصينية المختفية

هي الأخرى وموظفيها، والمخلفة وراءها آلياتها التي تجاوز ثمنها الـ25 مليون دولار حسبما أوردتها التلفزيون المحلي والصحف السودانية نقلًا عن والي كسلا الأسبق السيد جماع الذي أكد نفي علمه المسبق بالشركة قبل أن يتعرّف عليها صدفة، رغم توفر ما يشير إلى خلاف ما يدعي!

قد يرادف الحقيقة -إن صح أصلًا- إحدى التكهّنات المثارة حول اختفاء عمال الشركة الصينية وموظفيها، كأن يكونوا قد عثروا على كنوز بالجبل المختفي أغنتهم عن آلياتهم فهربوا إلى حيث أتوا عبر دولة إريتريا، أو ربما اقتادهم الجان حارس الكنز -كما زعم بعض المتكهنين- إلى دار سيد الجان الأعظم لمحاكمتهم، أو لربما اختطفتهم ميليشيات مسلحة وقامت بنهب ما خف حمله من ممتلكاتهم قبل تصفيتهم أو إخفائهم بغية طلب الفدية من ذويهم كما يحدث في مدن دارفور منذ أكثر من عقد، وهو الأقرب إلى الصواب والمنطق.

إذ كيف يسمح لأي شركة مهما صغر حجمها بالعمل داخل دولة ما، دون عقود عمل تربطها بالشركة الأم وحكومة بلد المنشأ وفق إجراءات وبروتوكولات معلومة تعيدهم عند الهروب؟!

أما الأسطورة التي فجّرت براكين من الدهشة لدى كل شعوب العالم لتفوقها حتى على الأساطير الإغريقية ذائعة الصيت، فهي كذبة هجمات «النمل» لمخازن سكر الدندر التي جعلت وسائل التواصل الاجتماعي تتلقاها

بكل استهزاء واستصغار -على عكس ما قصدته العصابة الحاكمة- وما تبعتها من تداعيات لا مجال لإعادة ذكرها. ولو بقوا في السلطة حتى هذه اللحظة، لأطلّ علينا أحدهم يوماً بتصريحات تؤكد هجوم سرب من الذباب الأخضر وافدة من إحدى دول الأعداء مسلحة بأسلحة حديثة الصنع لتنهب كل مستودعات خزائن البنك المركزي وتستهدف الدين وسيادة البلاد.

من نافلة القول التذكير هنا بأن تلك الفقايق والبوالين الانصرافية ما هي إلا محاولة مدروسة من عصابة الحزب الحاكم للتغطية على قذارات وفضائح، أدناها بيعهم لمادتي الكيمياء واللغة العربية اللتين سُرّبتا من قبل بعض أعضاء لجنة الامتحانات السودانية لتباع في السوق السوداء مقابل حفنة من الدولارات التي عادة ما تبيع المحظورات، مثلما حدث في امتحانات السنتين 2015 و2016 عندما اشترى بعض طلاب الدول العربية الممتحنين في السودان بدولاراتهم بعضاً من أعضاء ذات اللجنة المشبوهة.

والمحزن حقاً هو ذلك التجاهل والضباية المريبة التي غمرت ملف محاسبة المسرّبين في السنوات الماضية ٢٠١٥ - 2016 ما يكشف بجلاء مدى تواطؤ الجهات المختصة مع أولئك الذين لا يخشون في الطالب السوداني إلا ولا ذمّة. بقي أن نلفت إلى أن الأيادي التي نهبت سكر الدندر ومعادن جبل سرارات وغيرهما مما خفي علينا، هي ذات الأيادي التي عبثت بأوراق الامتحانات الثانوية فسربتها،

وقبلها قبضت أثمان أرض وعرض وإنسان السودان.
فهل فكرة إعادة امتحان الكيمياء المُسرّب التي تم إجراؤها
بيوم الثلاثاء ١٧ أبريل 2018 بقرار من مدير الإدارة العامة
للقياس والتقويم والامتحانات السيد مختار محمد مختار في
بيانه الصحفي السبت 31 مارس 2018 في ظل التعامي عن
محاسبة الفاعلين تعد حلاً نهائيًا لهذه الجريمة الخطيرة؟!!

الطائشون في أحراش اليمن

يقول زهير بن أبي سلمى*:

وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ فِي غَيْرِ أَهْلِهِ
يَكُنْ حَمْدُهُ دَمًا عَلَيْهِ وَيَنْدَمِ
وَمَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الزُّجَاجِ فَإِنَّهُ
يُطِيعُ الْعَوَالِي رُكْبَتُ كُلِّ لَهْدَمِ
وَمَنْ يَغْتَرِبَ يَحْسَبْ عَدُوًّا صَدِيقَهُ
وَمَنْ لَمْ يُكْرَمْ نَفْسَهُ لَمْ يُكْرَمْ.

عادة ما تهاوى هيبة الشعوب والدول عندما تدمن حكوماتها الاسترزاق والتقوت من مزابل المتغوطنين، حتى تصبح سلة يرمى عليها بذيء الأقوال والأفعال من أئفه تافهي الأرض.

توقعت كغيري من المراقبين بدهشة لصفقات البيع والشراء بحق الرقيق -عفوًا الجنود السودانيين- بأسواق النخاسة الخليجية الذين بلغت أعدادهم الـ30,000 مواطن سوداني، أن يأتي يوم ما، يمد فيه السادة الخلدان ألسنتهم على الجندي السوداني الطائش بفيافي اليمن،

[15] ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق محمد البيطار صادر ببيروت.

وينعتونه بالقاتل المأجور والعبد المأمور وسواد جلده الذي ما برح يشمئز ويهرب منه كهروب الحُمر المستنفرة من قسورة، وهو ما يثير غضب -الزول- السوداني، فيحاول السعي للانتقام على كرامته المهذورة بكامل إرادته، وهو بالفعل ما حدث مساء السبت 21\10\2017 فقد أورد موقع شهارة نت «وقوع اشتباكات عنيفة بين قوات الجيش السوداني والقوات الإماراتية في محافظة تعز اليمنية أدت إلى مصرع العشرات من الطرفين، ولفت ذات المصدر إلى أن الاشتباكات تعود إلى محاولة خروج القوة السودانية من الطوق الإماراتي الذي يتحكم بقيادة المعارك هناك، وتدخله في التفاصيل الصغيرة للجنود السودانيين، ما اعتبره الآخرون انتقاصًا وتقليلاً من قدراتهم وخطًا من شأنهم، معتبرين أن التصرفات الإماراتية لم تعد ندية وأخوية بين الزملاء، بل أصبحت بين القائد الذي يقدم الأموال وأجير يقاتل لقاءها»* على حد قوله. وهو كذلك. ما دفع المحلل السياسي المصري، سامح عسكر للتعليق على الأمر قائلاً: «لا أحترم من يهين بلاده في حروب الآخرين، فهو لو انتصر سيُحسب انتصاره لغيره، ولو هُزم سيُعاني من هزيمته للأبد». واختتم سامح تدوينته بتوجيه رسالة للنخاس البشير قائلاً: «قولوا للبشير: ماذا جنيت من حريك على اليمن ودفعتك السودانيين للهلاك؟ أي إجابة له غير المال فهي كاذبة ونهايات المرتزقة غالبًا

[15] موقع شهارة نت الإخبارية اليمنية.

تبقى محزنة».

مع أن بلاده قد قبضت ثمن تأييدها لعاصفة الحزم «كاش» ودون أن تدفع بجندي واحد.

يجري كل ذلك وسط تجاهل كامل لتلك النداءات التي تصرخ هنا وهناك كل حين وآخر بأن كفى هواناً ومذلةً، فقد شبع الشعب السوداني ذلاً وانكساراً بقدر ما شبع المواطن اليمني تقتيلاً وتدميراً وتجويعاً، جراء تلكم القرارات التي بموجبها شارك الجيش السوداني كمرتزقة في عاصفة -العربان- الذين لا يعترفون حتى بأدمية الجندي السوداني فضلاً عن أن يحترموه كزميل في خنادق حماية أصحاب «العقالات والطرح الحمراء».

والواقع أن الشعب السوداني ليس أكثر إسلاماً ورجولة من غيرهم، ولا السودان أقرب إلى العروبة من بقية الدول العربية غير المشاركة في التحالف حتى ينفردوا بالدفاع عن الحرمين كما يزعمون.

أختم هذا بعتاب لاذع تلقيته من صديق يمني جمعتني به الصدفة في مقر عملي حين كنت أعمل في مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو أستاذ جامعي أرغمته الحرب على الهرب وطلب اللجوء بعد أن فقد أفراد أسرته وقتلت زوجته أمام عينيه اغتصاباً على أيدي من أسماهم بـ«المرتزقة السودانيين» فقال والأسى يكاد يفتك به: «درست معظم مراحل الدراسة على أيدي أساتذة سودانيين، ولن أنسى لهم هذا الفضل.. فكان

السودان يرسل لنا أفواجًا من خيرة العقول لإحيائنا .. لكن
اليوم يرسل السودان لنا أذل وأحقر ما لديه من العقول
لقتلنا وتشييدنا وانتهاك أعراضنا.. وليتهم فعلوا ذلك
لحربٍ أو ثأرٍ قديم بيننا».

الفصل الثالث

«العنف لغة المفلسين»

تهديد ووعيد

بعد أن تكلفت مساعي عصيان ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦ بنجاح نسبي في شل موازين الأمور في البلاد، تملكَّ عصبه النظام الحاكم وحلفاءها الرعبُ وبلغ فيهم الهلعُ ذروته، فطفقوا يهزؤون من نداءات العصيان المدني ويستصغرون تأثيره، مع يقينهم أن تلك الأصوات لا تقل تأثيراً عن معركة الذراع الطويل بأمدرمان منتصف ٢٠٠٨ التي بلغت منها القلوب الحناجر.

وكعادتهم استنفروا وحشدوا الأرزقية للفتك بالشعب في حالة ما إذا خرج للشارع، ونشرت كتائب الجهاد الإلكتروني مقاطع عبر مواقع التواصل المختلفة متوعدين فيها بسحق المواطن وطحنه تحت «البوت»، في مشاهد تتم عن الفقر الأخلاقي الذي يطغى على عقول وطبائع تكلم العصبية، كأن يقول أحدهم «الراجل يطلع لينا برا» و«خوفناكم دخلناكم جواً مثل الحريم» وغيرها من الألفاظ التي تجسد حجم هلعهم.

ولم يفهم نباح صغارهم من الأجهزة الأمنية وبعض الحلفاء من أحزاب «الفكة» حتى أطل علينا كبيرهم عمر البشير متوعدًا كل من يخرج إلى الشارع قائلًا: «ما حيقدرُوا يواجهونا لأنهم عارفين حنعمل فيهم شنو لو خرجوا». إلا أن الشعب السوداني أعمل ذكاءه الذي أعجز تفكير عباقرتهم.

وحول ما تناقله النشطاء عن هروبه إلى الإمارات عقب نجاح العصيان المدني قال: «يحرقن بنات الإنقاذ أن جريت للإمارات» وبنات الإنقاذ هن مصدر قوته وشجاعته، وكأن زيارته التي أعقبت العصيان المدني إلى كسلا أنت فقط من أجل أن يقول ما قاله من التهديد والصراخ.

والحقيقة أنه ما كان بحوزتهم غير ذلك، إذ إن المواطن قد بات مدرِّكًا عارقًا ما سيجازى به عند الخروج، مثلما بات محيطًا بتفاصيل ما يدور خلف أبواب غرف الطوارئ التي أعدت كتائب تخريبية مهمتها حرق بعض المؤسسات كالصيدليات والمخابز وطلمبات الوقود ونحوها، بغرض تليقها في المواطن والتصدي للمتظاهرين بالرصاص بحجة التخريب وحماية المؤسسات التي تسلّم أصحابها الأثمان كاملة قبل الحريق.

ذلك لأن شح العقول والمنطق السليم ولؤم الطباع قد أحكم عليهم قبضته، فلم يسعوا لإسكات جوع الشعب بغير رصاصة تخرج لتستقر في صدر من يقول «إني جائع».

ما جعل أغلب الشعب السوداني يدرك باكراً أن قريحة النظام البائد لم تعد تجود ولن تجود بغير البطش والقمع والتهديد والتقتيل.

ورغم كل ذلك نهض الشعب وتحدى الصعاب -كما سنتناوله في حينه- إلى أن سقط الطاغية وأودع في السجن وتحرر الشعب من سطوته، إذ ليس مواجهة المواطن السوداني العنيد كالتهليل والرقص مع بنات الإنقاذ.

استحمار العقول!

منذ أن سطت عصابة الجبهة الإسلامية على ظهر الشعب السوداني، لجأت إلى استغناء واستحمار عقل الإنسان السوداني، فأطلق عرابهم الذي علمهم الشعوذة والنفاق الراحل د. حسن عبد الله الترابي مقولته الشهيرة «أذهب إلى القصر رئيسًا وسأذهب إلى السجن حبيسًا» فاقْتيد إلى السجن مع بقية رؤساء الأحزاب، وتوهم الآخرون بأن قوات الشعب المسلحة هي من وضعت حدًا لمهازل حكومة الديمقراطية الثالثة الهشة هي الأخرى.

فعل الترابي ذلك لعلمه اليقين بأن الشعب السوداني إذا ما أدرك حقيقة هوية هذه الحكومة الجديدة المُسمّاة بـ«حكومة ثورة الإنقاذ» سوف يقوم بخنقها و«تفطيسها» في مهدها منذ الساعات الأولى.

بتلك الكذبة الماكرة تفادت حكومة المؤتمر الوطني هبة

الشعب السوداني ذي القلب «الحار» والطيب لسنوات طوال، فبنت بعدها كل برامجها على الكذب والخداع لتمرير خبيث فعالها التي وقعت نتائجها القاسية باستمرار على رؤوس الغلابة من عامة الشعب السوداني.

وبذات الجيل ألبسوا حرب الجنوب العنصرية عمامةً الجهاد في سبيل الله ضد من أسموهم كفارًا من شعب جنوب السودان لاستدرار تعاطف الشباب في الشق الشمالي المسلم حتى استطاعوا أن يوهموا عامة الشعب بأن د. جون قرنق [16] يهدف من خلال حركته المسلحة إلى هدم المساجد وإبادة العرب والمسلمين وإقامة دولة مسيحية تسيطر على كل السودان، فانخرط الشباب بكل سذاجة زرافات ووحدانًا في صفوف قوات وميليشيات النظام، فاستخدمهم الأخير وقودًا لحرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، أدت في نهاية المطاف إلى تقتيل الملايين وتشريدهم من الطرفين حتى اضطر شعب الجنوب هو الآخر إلى اختيار الانفصال والنأي بعيدًا عن السودان الظلم والقهر والاستعباد في التاسع من يونيو ٢٠١١، ليتضح مؤخرًا أن تلك الشعارات التي أطلقتها حكومة الإنقاذ ما هي إلا كذبة أريد بها إلهاء بقية أطراف السودان عن الالتفات إلى معاناتهم التي ستدفعهم يومًا ما إلى السعي للمطالبة بالعدالة التنموية والاجتماعية وغيرها كما فعل شعب جنوب السودان مما سيهدد بقاءهم، وهو ما حدث بالفعل في دارفور وأجزاء أخرى من السودان.

بعد انفصال جنوب السودان وخروج أكثر من سبعين في المئة من موارد البترول من ميزانية الدولة التي كانت تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط بعد تدميرهم جميع مصادر الإنتاج القومية، أدركت العصابة الحاكمة فداحة حماقتها وتهورها، ولما لم تمتلئ كروشهم بعد من خلال عمليات النهب المنظم لأموال الشعب السوداني طيلة فترة بقائهم، كان لا بد من اللجوء إلى فرض المزيد من الضرائب وبالتالي ارتفاع أسعار السلع وتجويع الشعب كبداية تضمن لهم الاستمرارية في بناء الفلل والشركات العملاقة في ماليزيا وتركيا وقطر والإمارات، واستحلاب مزيد من الأموال المنهوبة لزيادة الأرصدة والأسهم المالية في مختلف بنوك دول العالم، والتي دفعت مدير أحد البنوك الماليزية لإبداء استغرابه من تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية بالسودان في الوقت الذي تكتظ خزائن البنوك العالمية بأسهم ضخمة لأسماء سودانية رفيعة المستوى في حكومة المؤتمر الوطني!

فبدلاً من أن تكشف حكومة البشير للشعب السوداني حقيقة واقع الأزمة الاقتصادية التي تواجه الدولة واستعادة الأموال المسروقة ومن ثم الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين لوضع خطة اقتصادية محكمة لاستغلال موارد الدولة السائبة لتخرج السودان من مستنقع التدهور الاقتصادي؛ أخذت تتحايل على إرادة الشعب السوداني كعادتها، فما إن تشرع في وضع الميزانية لسنة مالية جديدة حتى تسبقها بإطلاق مجموعة من البالونات الانصرافية لإلهاء المواطن عما جرى

ويجري طبخه بقدر «أندايات» المؤتمر الوطني.

وقد حالفها الحظ في كل مرة في طمر ثورة الشعب الجائع بتلك الحيل الدنيئة، وما تداعيات توتر العلاقة مع دولتي مصر وإريتريا لدرجة حشد القوات المسلحة على الحدود الشرقية للبلاد والتلويح بإعلان الحرب ضد مصر وتوجيه أعضاء الحزب بارتداء -الكاكي- في مطلع يناير 2018 إضافة إلى إطلاق أجهزتهم الأمنية لمقاطع الفيديو التي تعكس جانبًا آخر من فضائحهم الأخلاقية في جامعة الأحفاد إلا محاولة منهم لإثراء الشعب السوداني عن الخروج لاقتلاع سلطتهم المستندبة، إذ إن التعدي على تراب السودان لم يكن بالأمر الجديد، وإن صح وجود الجيش المصري على الحدود الإريترية السودانية فإن للجيش المصري انتشارًا مكثفًا داخل الأراضي السودانية في حلايب وشلاتين وعلم بلادهم يرفرف منذ عشرين عامًا هناك، أما فضيحة ضرب الطالبات في جامعة الأحفاد على سوءتها أيضًا لم تكن بالأمر الجديد، لكن نشرها متزامنة مع إعلان الميزانية الجديدة؛ لأمر أريد به قمع ثورة الجوع المتوقعة وإشغال الشعب الجائع عن قضيته الملحة، إلا أن السهم ارتد إليهم وأصابهم في مقتل، حيث لفتت أنظار الشعب السوداني للتنقيب عما هو أشع من تلك المقاطع المسربة حول نظرة «الكوز» للمرأة وفضح أسطورة آل بدري على امتداد تاريخ السودان الحديث.

إذ أظهر شريط فيديو البروفسور قاسم بدري، مدير جامعة الأحفاد المرموقة بالسودان، وهو يضرب طالبات داخل الحرم الجامعي لمنعهن من التظاهر ضد غلاء الأسعار.*

[17] فضائية الحرة الإخبارية ٢٠١٨/١١/١١

الشیطان یستعید

تعریف الشیطان: الشیطان علی وزن فیعال مشتق من شطن: أي بعد، فهو بعید بطبعه عن طباع البشر، وبعید بفسقه عن کل خیر، وشیطن وتشیطن، صار كالشیطان وفعل فعله.

وذكر ابن الأثیر أن نون الشیطان إذا جعلت أصلية كان من الشطن وهو: البعد عن الخیر،

والشطن: البعد، ومنه شطنت داره، أي بعدت، ويقال: نوى شطون أي بعيدة، وبئر شطون: أي بعيدة القعر، ويقال للحبيل شطن، وجمعه أشطان.*

والمراد بالشیطان فی هذه المواضع -حسبما أوردته الكتب السماوية- هو ذلك المخلوق من النار، والذي كان یجالس

[18] كتاب الموسوعة العقدية-الدرر السنية ج8 - ص 367- مجموعة من المؤلفین

الملائكة ويتعبد معهم ، وهو من الجن، فلما أمر الله ملائكته بالسجود لآدم خالف أمر ربه بتكبره على آدم لادعائه أن النار التي خلق منها الجن خير من الطين الذي خلق منه آدم الإنسان (قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ)* فكان جزاء هذه المخالفة أن طرده من رحمته، ومحل أنسه، وحضرة قدسه، وسماه إبليس إعلماً له بأنه قد أبلس من الرحمة، وأنزله من السماء مذموماً مدحوراً إلى الأرض، فصار بذلك شطوئاً بعيداً عن دروب الخير، قريباً من دروب الشر.

وعلى هذا الأساس فإن كل من يتصف بهذه الصفات ينطبق عليه بالضرورة اسم الشيطان.

في لقاء جماهيري كبير بإحدى ولايات دارفور المنكوبة في مطلع ٢٠١٨ دعا الرئيس السوداني عمر البشير شعب دارفور إلى لعن الشيطان الذي فتنهم وأوصلهم إلى هذا الحد من الدمار والتقتيل!

وفي لقاء له ببيت الضيافة بالخرطوم الثلاثاء 13 مايو 2018 مع من أسموهم بـ«ممثلي مجتمعات النازحين بدارفور» جدّد البشير دعوته بكل استهتار واستحمار لطرده ما وصفه بـ«الشيطان» الذي دخل بينهم وفعل بهم الأفاعيل!

فيذا ما أمعنا النظر جيداً حول فحوى إلحاح البشير وتكرار

[19] القرآن الكريم، سورة الأعراف الآية ١٢

دعوته لشعب دارفور بضرورة طرد «الشیطان»، نجد إما أنه يحاول الضحك مجددًا على عقول شعب دارفور «اللوح والدواية» عبر إلباس كل «خوازيقه» لباس الروحانيات والماورائيات كأمر ربانية قدرية لا يد للبشرية فيها، وبالتالي عزو كل تلك المحارق والمذابح والفظائع الإجرامية إلى ذلك المخلوق الغيبي الذي يراهم من حيث لا يرونه، وإما أنه بالفعل جاد في تصريحاته التي يجهل أنها تتضمن دعوته الصريحة لإسقاط حكومته وطرده والقضاء عليه، بناء على التعريف الذي يجعل من القاتل الناهب المغتصب كائنًا مؤهلًا لأن يتوج رسولًا لشياطين الإنس والجن، وهو ما ينطبق نصًا على الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير الشاطن المبتعد بأفعاله عن طبع البشرية وفطرته بلا منازع.

ولا تنتطح عزتان حول حقيقة أن عمر البشير هو من شرع ودبر وفكر وأصدر التعليمات والقرارات الرئاسية القاضية بالقضاء على جميع سكان دارفور «عربيًا» كانوا أو «زرقة» مستخدمًا طائراته الحربية التي تمطر رؤوس الأبرياء براميل وقنابل مشتعلة، وميليشيات برية لتقضي على ما تبقى ومن تبقى من بقايا الضربات الجوية، فارتكب جرائم يتوارى لها الشيطان خجلًا.

إذ لم نسمع يومًا بأن الشيطان الرجيم قد قاد جيشه وطائراته لقتل الآدميين المختلفين عنه عرقياً أو دينياً

وحرق منازلهم واغتصاب العجائز داخل المساجد ونهب ممتلكاتهم، وهو العدو المبين، لكن البشير فعل وزاد.

ولم نر للشيطان أي محاولة لجعل شعب بأكمله درعًا يتخفى به عن ملاحقة العدالة الدولية وللحفاظة على كرسي الرئاسة رغم مقدرته الهائلة على ذلك، وهو العدو المبين، لكن البشير فعل وزاد.

لكن يبدو أن شعب دارفور وكل الشعب السوداني قد فهم رسالة البشير مؤخرًا وحملها محمل الجد فلي دعوته، قبل أن يتمكن عبر أولئك الذين يتحنون فرص الجلوس معه باسم النازحين بحثًا عن فتات ما يوجد به من جنيهات نظير تنفيذهم مخططاته الرامية إلى تفكيك و«إخفاء» معسكرات النزوح ووآد معالم جرائمه البشعة وإعادة النازحين قسرًا إلى قراهم بغية القضاء عليهم بعيدًا عن عيون البعثات الدولية التي يخشاها البشير كخشية الله أو أشد خشية.

شراء الثوار والزج بهم في حرب الرفاق

دأب نظام المؤتمر الوطني ومذ قدومه على السعي بكل ما أوتي من خباثة ودهاء لتفتيت الأجسام التي يرى في وحدتها هلاكه وزواله الأكيد، فعمد باكراً لتخصيص ثلاثة أرباع ميزانية الدولة لما تسميها بميزانية الأمن والدفاع التي لم يُرَ لها أثر إلا في استيراد أحدث أنواع المقاتلات الحربية لارتكاب المزيد من التقتيل وتشريد المواطنين العزل، وشراء الذمم وتأجير محترفي القتال ممن لا يجيدون سوى تصويب فوهة «البندقية» وحصد النفوس، ليقوموا مقامها في إحراق ما تبقى ومن تبقى من الشعب المكلوم، بغية إطالة عمر النظام بأي ثمن، لا كما ظل يتمشّدق بها صناديد النظام من أنها للدفاع عن الوطن وحماية أرضه ومقدساته.

إن أكبر الموبقات التي انتهجتها حكومة الإنقاذ -كإحدى أديياتها- هي استغلال من أعياهم طول المسافة من

خصومها ومعارضيهها، واستخدامهم كآليات قتالية لتنفيذ خبيث فعالها مقابل بضعة آلاف من الجنيهات، وذلك إما بإعادتهم إلى مؤسساتهم وإبقائهم هناك بغرض التجسس والتغلغل من الداخل واغتيال القادة المخلصين وكشف مناطق الضعف داخل المؤسسة حتى يلين للوحش افتراسها؛ أو بإعادة إنتاجهم في قالب الميليشيات والدفع بهم في مواجهة حركاتهم أو أحزابهم التي انشقوا عنها وتوجيه ذات البندقية على صدور رفقاء الأمس، وبالتالي التنكيل بالمواطن الذي لطالما عوّل عليهم في حمايته من ذاك الوحش الجاثم على صدره، ليفاجأ بذات الأشخاص في مقدمة صفوف ميليشيات النظام الحارقة المغتصبة القاتلة، مثلما حدث بمعارك جبل مرة وأقصى مناطق شمال دارفور وغيرها، وكحال الناطق الرسمي باسم ميليشيات الدعم السريع الأسبق الذي كان بالأمس في ذات المنصب بإحدى الحركات التحريرية في شرق دارفور وجنوبها.

وما الضربات المتتالية التي تلقته قوى المقاومة الثورية في الآونة الأخيرة وتشظي الأحزاب السياسية والحركات المسلحة، إلا نتيجة لاستعانة النظام بهذين العنصرين.

فأن تتوصل حركة مسلحة ما لاتفاقية سلام تلي ما رفعت السلاح من أجله وأزهقت في سبيلها الألوفا من الأرواح أمر لا بد منه.

وأن يتقهقر ثائرٌ ما أو ينكسر لرياح الضربات العاتية ومن

ثم يترجل ليتيح المجال لذوي العزيمة الشرفاء لمواصلة سير الكفاح، أمر لا يلام عليه.

أما أن يذهب ذات الثائر من حركة ما، وفور وصوله تقوم أجهزة أمن المؤتمر الوطني بتلقيه بتصريحات ملفقة لينثرها عبر وسائل الإعلام الحكومية قبل أن تقوم الحكومة بتزويده بالإمدادات والذخائر والمؤن لخوض غمار عمليات وحرب ضروس ضد رفاقه القابضين على الزناد، فذاك غاية في الوقاحة والضعفة.. وهو ما أقعد تقدم تلك الأجسام التحررية عن التقدم لسنوات عديدة.

صراع الأفاعي السمان

تضاربت التحليلات والأقاويل حول وقائع حلبة الصراع الدائر بين حلفاء الأمس القريب «مجلس الصحوة - المؤتمر الوطني» اللذين تحالفا على ألا يجدا نقطة دم إلا امتصاها، ولا قرية صغيرة أو كبيرة إلا نهباها واغتصبا حرائرها وقتلا أهلها وأحرقاهم وأحرقاها، في حملة أشبه بحملة جنكيز خان الدموية، فقطع البعضُ جازمًا بأن ما يجري من مناورات بينهما ما هي إلا سيناريو المرحلة لتشتيت دماء ضحايا العنف الذي ارتكبه من جهة، وتضليل المحكمة الجنائية الدولية عبر وضعها في مفترق الطرق من جهة أخرى، وذلك استنباطًا من واقع ما اعتادوا من الأعيب وفبركات المؤتمر الوطني الرامية إلى لِيِّ أعناق الحقائق وطمرها، بينما ذهب البعضُ إلى الجزم بأن ما جرى من مناوشات تكاد تصل إلى حرب شاملة بين الجيشين هي عين الحقيقة، لا مزايدة فيها ولا مرء، ليسدل بذلك الطرفان الستار على أبشع

حلقات مسلسل تحالف لإبادة البشر، وبذلك يكونان قد دشنا انطلاق بداية حلقة جديدة لصراع دموي قد يطول أو يقصر حسب حجم الكفاءة بين الطرفين وأمزجة اللاعبين الرئيسيين.

لكن إذا ما تقدمنا بضع خطوات إلى الأمام وسلطنا الأضواء على أعماق هذا الصراع نتوصل إلى حقيقة أن صراع الشيخ موسى هلال وحلفائه الذي بدأ يظهر للعيان منذ ٢٠١٤ ما هو إلا أصداء لصراع داخلي أكثر عمقًا بين مهندسي التحالف، إذ إن الخلاف الذي ضرب أوساط الصف الأول داخل القصر الرئاسي بين علي عثمان محمد طه ونافع علي نافع وأنصار البشير وما تبعته من تداعيات وتباين للرؤى حول تجديد بيعة البشير في 2018 لانتخابات ٢٠٢٠ وما إلى ذلك، ألقى بظلاله على طبيعة وضع الميليشيات ومصيرها في دارفور، سيما وأن لكل من مدير مكتب الرئيس السابق طه الحسين وعلي عثمان محمد طه ونافع علي نافع جيشًا جاريًا من تلك الميليشيات، لا تأتمر إلا لأوامر سيدها فقط، وبالتالي تصيبها ما أصاب سيدها من ضعة أو رفعة.

وإذا ما عدنا إلى كنه هذا التحالف الذي بموجبه تُوجَّ هلال زعيمًا لميليشيات الجنجويد؛ نجد أنه عندما أخفقت حكومة البشير في استقطاب زعماء القبائل العربية وتحريكهم نحو إحراق إقليم دارفور في العام ٢٠٠٣، اضطرت إلى الاستعانة بـ«لصوص» القوم وقتلتهم الذين كان من بينهم الشيخ

موسى هلال، أحد أبرز مشيري الحرب العنصرية في دارفور والذي اشتهر باحترافيته «للهمبته» والنهب المسلح وحقده الصاحب تجاه القبائل ذات الأصول الإفريقية، فأطلقت حكومة العصبة الإسلامية سراحه بعد أن كان معتقلاً بسجن بورتسودان لإدانتته بقتل ١٧ مواطناً بدم بارد في ١٩٩٧ ضمن قائمة ضحاياه الطويلة، وفور إطلاق سراحه في ٢٠٠٣ الذي تم تحت إشراف مباشر من نائب رئيس الجمهورية آنذاك علي عثمان محمد طه، وقائد القوات الجوية غداتذ عبد الله صافي النور، أقتلته مروحية عسكرية إلى القصر الرئاسي لتوليه زمام المبادرة بتدشين مفارم «هولوكوست» جديدة في دارفور، ففتحت له خزائن أموال الدولة بقدر ما فتحت له خزائن الأسلحة والذخائر ليتزود منها كيفما شاء بلا حسيب أو رقيب، فنظم صفوف الجنجويد وفتح لهم معسكرات تدريب، وشهدت ميليشيات الجنجويد على يديه جل مراحل تطوراتها ابتداء من «أم باخة» ومروراً بـ«الجنجويد» فـ«حرس الحدود»، فأفرغ ثلاثة أرباع دارفور من سكانها تفتيلاً وتكثيلاً تحت ذريعة محاربة الحركات المتمردة، وحصر من تبقوا أحياء في مخيمات نزوح أشبه ما تكون بزرائب الرق إبان فترة النحاس زبير رحمة منصور، وصارت قرية «مستريحة» مركزاً لاستيراد كل المنهوبات من قرى دارفور ومدنها، وبذلك تصدّر اسم الشيخ موسى هلال قائمة كبار مطلوبي المحكمة الجنائية الدولية.

فجأة بدأت تتباه الشكوك حول مؤامرة تحاك ضده من

قبل الطرف الآخر، عندما شرع حليفه في إدارة ظهره عنه تجاه أحد مريديه -حميدتي- الذي بات يجد معاملة مماثلة من قبل المركز، ورويدًا رويدًا أحس هلال بأن البساط قد بات ينسحب من تحت قدميه، فلجأ إلى مهادنة الحركات المسلحة تارة، ومعاينة الحكومة تارة أخرى لاستعادة مكانته المفقودة، إلى أن وجد نفسه أسيرًا في يد حليفه -أو هكذا بدت لنا- في نوفمبر ٢٠١٧.

بقي أن نلفت إلى أن الشيخ موسى هلال نفسه لم يغير قناعاته ومبادئه الجنويدية البتة، وإلا لكان قد أبدى اعتذاره لضحاياه ولو تلميحًا ولشرع في توسعة أماكن نفوذه وجعلها مناطق محررة على غرار ما صنعتها الحركات التحررية، وهو ما لم يحدث ولن يحدث أبدًا، إضافة إلى أن موسى هلال لم يكن لديه أي دوافع ثورية تدفعه للتمرد على حلفائه القدامى سوى غيرته من تقديم حميدتي عليه، وكلاهما حجر شطرنج يحركهما اللاعبون حسبما تقتضيها قواعد لعبتهم، وبالتالي كل الذي جرى ويجري هو مجرد صراع لصوص تعذر عليهم اقتسام المسروقات فبان المسروق.

أما محاكمة موسى هلال وأتباعه من عدمها فقد كانت مرهونة بمدى تفاهم الأفاعي السمان داخل الهيئة الرئاسية المشار إليها، فمتى ما اتفقوا ألغيت المحكمة ومتى ما اختلفوا حوكموا نكايه بطرف الجانب الآخر من طرفي الصراع.

لكن يبدو أن وضع مجريات محاكمتهم بعد سقوط النظام

قد تغير ويات أمرهم بيد الجنرال حميدتي الذي أصبح نائب رئيس المجلس السيادي للحكومة الانتقالية بعد ارتداده عن نظام البشير في ١١ أبريل 2019 وهو ما سيلقي بظلاله على حلبة الصراع الثأري في المستقبل القريب بين المكونات القبلية المناصرة للزعيمين «هلال - حميدتي».

وما عملية اعتقال قيادات تتبع لمجلس الصحة بتهمة التعاون في تدبير انقلاب عسكري مع قيادات إسلامية في منتصف أكتوبر ٢٠٢٠ إلا تأكيد لاستمرارية الصراع المذكور.

إذ كشفت مصادر خاصة لدارفور ٢٤ أن السلطات الأمنية اعتقلت عددًا من أبناء قبيلة المحاميد على خلفية إحباط محاولة انقلابية.

وذكرت وسائل إعلام سودانية الثلاثاء 19 أكتوبر ٢٠٢٠ أن الأجهزة الأمنية أحبطت محاولة انقلابية يقف وراءها ضباط إسلاميون.

وقالت مصادر لدارفور ٢٤ إن قوات الدعم السريع نفذت حملة اعتقالات واسعة لأبناء عشيرة المحاميد على خلفية تلك المحاولة الانقلابية، وأضافت المصادر أن من بين المعتقلين «علي مجوك المؤمن» القيادي بمجلس الصحة والمقرب من الشيخ موسى هلال وقيادات أمنية أخرى تفرض السلطات سياجًا من السرية على هوياتها.*

[20] المصدر: صحيفة دارفور 24 العدد النشور بتاريخ 20\10\2020

الفصل الرابع

« دارفور الجرح النازف »

منايع الميليشيات المسلحة

لا أتفق مع من يعمم صفة الميليشيات المسلحة على قبيلة أو إثنية بعينها، كأن يُطلق صفة «الجنجويدي» على كل من ينحدر من القبائل البدوية، أو أن يوصف المنحدرون من القبائل غير العربية بـ«التورابورو» .

لأن واقع الأمر يكذب تلك الادعاءات، يعرف ذلك من تعرف على تلك المكونات عن قرب، فميليشيات الجنجويد الموالية للنظام الحاكم وبالرغم من أن حاضنتها الأساسية تعود إلى أفراد من بعض القبائل البدوية ذات الأصول العربية، فإنها تضم عددًا لا بأس به من الأفراد الذين ينتمون إلى القبائل ذات الجذور الإفريقية.. وعليه قس ما على الحركات المسلحة. وبما أننا بصدد تناول موضوع مصادر الميليشيات الموالية للحكومة ومنبعها، كان لا بد من الوقوف بتعمق حول ماهية تلك المنايع المغذية للميليشيات الحكومية، وكيف كانت تتم عمليات استقطاب من

يزج بفلذات أكبادهم في تلك العصابات ومكافأته. حتى برز من بينهم من قد صاروا اليوم يُنعتون بألقابٍ ورتبٍ تشيب في سبيل الوصول إليها الرؤوس، وتحدّوَدب الظهور، لا لمحمدة قدموها للوطن وشعبه، بل فقط لإتقانهم طرق القتل وسلب الممتلكات وأساليبيهما، فأضحوا بذلك في القمة.

فقد صنعت حكومة البشير فور قدومها ميليشيات موازية للجيش النظامي لتحل محل الفاعل في حالة ما إذا اختارت القوات المسلحة الانحياز للشعب، وقد نجحت في إقصاء كل من يخالف هواها من ضباط الشرطة والجيش، فركلتهم إلى سلة مهملات الصالح العام، وتعددت أسماء ميليشياتها ابتداءً بالدفاع الشعبي، فالمجاهدين، فقوات صديقة، فالجنجويد، مرورًا بحرس الحدود، وأبو طيرة، وانتهاءً بالدعم السريع أو بالأحرى الدعم السريع. إلا أن الشرايين المغذية للحكومة بتلك الميليشيات تظل طيلة هذه الفترة وراء الستائر في ثوب المحايد الصالح وبكل أسف هي الإدارات الأهلية، فقد خصصت لكل الموالين منهم هدايا ومكافآت في حال نجاح وأد الثورة، شريطة أن يجودوا للنظام بكل ما يطلبه من رجال، وفي سبيل أن ينال عرض الحكومة رضاهم؛ أطلقت أيديهم على أموال الأبرياء فامتلات كروشهم قبل أن يتّوجّوا بهدايا هي بمنزلة ثمن أرواح الضحايا من أبنائهم. ولنكتفٍ هنا بتسليط الضوء على واحدة من وقائع استمالة

الإدارات الأهلية عبر هدايا وعطيات تضمن استمرارية تدفق السواعد الشابة لتغذية معسكرات ميليشيات النظام البائد رغم الفناء المتواصل في حروب داخلية وخارجية مقبوضة الثمن.

ففي أواخر نوفمبر ٢٠١٦ أُعقد اللواء حميدتي -الفريق حاليًا- الإدارات الأهلية بـ20 بوكس دبل كاب 2016 لكل ولاية من ولايات دارفور، حيث بوركت الخطوة بالتكبير والتهيل وشيء من الطرب الكيزاني في احتفال اهتزت له أكتاف الحضور ومؤخراتهم من الإدارات الأهلية وحكومة ولاية جنوب دارفور، في مشهد يوحي للناظرين بأن حميدتي هو نفسه رئيس الجمهورية، سيما وأن الحفل قد شُرّف برأس حكومة ولاية جنوب دارفور الأسبق آدم الفكي، وقيادة الفرقة ١٦ مشاة، ولفيف من الإدارات الأهلية التي ما فتئت تصفق للنظام القاتل. وهكذا، فقد جعلت حكومة البشير من الإدارات الأهلية مطية مطيعة لاعتلاء ظهر الشعب، وقد نجحت في إذعان جل الإدارات الأهلية للسير حسبما تراه الحكومة إما ترغيبًا وإما ترهيبًا، وما واقعة اغتيال مفجر ثورة دارفور في مطلع التسعينيات من القرن الماضي الباشمهندس / داود يحيى بولاد إلا واحدة من نتاج خبيث فعال بعض ممن نخرتهم سوس النظام السابق من الإدارة الأهلية، عندما حل بولاد بدار أحدهم ضيفًا مستجيرًا ظنًا منه أن الإدارات الأهلية ما زالت كما عهدتها قبل مجيء حكومة المؤتمر الوطني، إلى أن

وقعت الواقعة بأن طُعِنَ من حيث المأمَن، حيث هرول المضيف نحو إخبار أجهزة النظام بحضور كنز ثمين «بولاد» بمنزله ليسرع الأخير باغتيااله، دون مراعاة لحرمة الضيافة التي عرفت بها الإدارة الأهلية قديمًا، فكان أن تقهقرت عجلة ثورة دارفور عشر سنوات إلى الوراء، مقابل مكافأة النظام للمضيف المخبر بتمكينه من التقاقر بين المناصب الدستورية آخرها والي لإحدى ولايات دارفور رغم أميته المميتة، كثمن لذلك الكنز.* بقي أن نلفت النظر إلى أن ثمة أفرادًا بالإدارات الأهلية ظلت شامخة كالجبال، فلم تنحن لعواصف مغربيات المؤتمر الوطني وتهديداته، وبالتالي لم تحظَ بمثل هذه المزايا المخصصة للمُنَحِنِينَ. أما مسألة إيكال الأمر للسيد حميدتي، فقد جاءت بناء على استراتيجية مدروسة أرادت لها الحكومة الحدوث لاعتبارات ثلاثة: أولاً: أرادت حكومة البشير رفع مكانة ربييها لتركيح من لم يغير النظرة تجاهه بعد، على اعتبار أن حميدتي اليوم غير حميدتي الذي كان معروفًا للجميع حتى بالأمس القريب. ثانيًا: محاولة محو إفرازات ما اقترفته أيديهِ من جرائم ضد شعوب بعض الإدارات الموالية في حروباتها ونزاعاتها القبلية، وتذويب جليد الاحتقان الذي ظل حاجزًا بينهم طيلة الفترة الماضية. ثالثًا: لتحفيز الإدارات التي لم تجد التصفيق على سياسات النظام للدفع بمزيد من أبنائها للقتال بصفوف ميليشياتها،

[21] فتحي الضو- بيت العنكبوت، ص 157 ط 2، الناشر جزيرة الورد.

حتى تحظى في المرات القادمة بما ناله قرناؤهم من هدايا وتكريمات، وما إعلان ميليشيات الدعم السريع عن فتحها باب التسجيل لاستيعاب مجندين جدد الذي أعقب لقاءات الإدارة الأهلية والتي أوردتها الصحف صباح الخميس 2 ديسمبر ٢٠١٦ إلا تأكيد جلي لهذه المقاطع الدرامية اليأسية. والملفت أنه فور انتهاء حفل توزيع جوائز الفائزين من الإدارات الأهلية بجنوب دارفور انهالت أصوات تسبح بحمد النظام وتمتدح اللواء حميدي لدورهما في تمكين الإدارات الأهلية للقيام بدورها، دون أن يعوا كنه الأدوار التي تقوم بها الإدارات في ظل هذا النظام المستذئب. لكن لم يتساءلوا من أين لحميدي بكل هذه المبالغ التي تتجاوز المليارات من الجنيهات «بالجديدة» مما يفوق مقدرات من يحمل رتبة لواء أمن أو لواء جيش أو لواء مرور أو حتى لواء جنجويد. وإذا سلمنا جدلاً بأن حميدي قد تحصل على كل هذه المبالغ من عرق جبينه أو من خلال مزرعته الخاصة إن وجدت، فهل سنسلم أيضاً بأن تمكين الإدارات الأهلية أولى من إنشاء مركز صحي بقريته «أم القرى» التي تفتقر لمجرد-قابلة شنطة- للتوليد، فضلاً عن حاجتها إلى كادر طبي مؤهل يكفي أهل قريته شر التسول الطبي. والمحزن حقاً هو أنه رغم سقوط رأس النظام السابق وانسلاخ حميدي نفسه من ذلك النظام، فإنه لم يحن الأوان بعد لأن تعيد تلك الإدارات الأهلية النظر حول

وقف استمرار المتاجرة بفلذات أكبادها، والسعي لتجفيف الشرايين التي ما برحت تضخ بدمائها الحارة التي لطالما استغلها النظام السابق كآليات، بينما أبناؤهم يرفلون في رغد من العيش، فيتلقون أحسن التعليم في أرقى جامعات العالم، وأبناء الإدارات الأهلية بالميليشيات يحرسون عروش الأنظمة وكروشها بكل تفان وإخلاص.

الحركات المسلحة في دارفور

كانت دارفور ورغم ما تعانيه من غبن وضغائن جراء التهميش المتعمد الذي ما برح يرقد بثقله على الإقليم منذ ضمها إلى الخرطوم بعد مقتل السلطان علي دينار الذي كان قد استعاد سلطنة أسلافه باننيار دولة المهديّة في العام ١٨٩٧م، إلى أن لقي مصرعه في 1916 على أيدي الحكومة البريطانية التي كانت الخرطوم خاضعة لها، لتضم إليها دارفور كأخر إقليم يلحق بحكومة الخرطوم.

لكن يبدو أن الخرطوم لم تكن مستعدة على استيعاب الإقليم إلا في إطار ما تستحلب منه من ضرائب وجبايات.

واستمر الإقليم على هذا النحو يغلي في صمت، إلى أن انفجرت ثورة إثر أخرى لا تزال السنة لهبها تتصاعد وتهبط، لتستعر من جديد. يقول د. شريف ذهب في مقال نشره على موقع «سودان جيم» نقلاً عن الدكتور/ محمود أبكر سليمان معدداً حركات التحرر الدارفورية عبر تاريخ التسلسل الزمني للاحتجاجات السياسية الدارفورية ضد الظلم وعدم المساواة في السودان. «تأريخ حركات دارفور الاحتجاجية ضد ظلم الحكومات المركزية المتعاقبة في الخرطوم - إحراق علم بريطانيا العظمى في مدينة الفاشر ١٩٥٢م.

- حركة اللهب الأحمر ١٩٥٧م. - حركة سوني ١٩٦٣م -
1964م. - جبهة نهضة دارفور ١٩٦٤ - 1965م. - مساهمة
أبناء دارفور في الجبهة الوطنية ومجازر أم درمان والحزام
الأخضر ١٩٧٦م. - تنظيم أبناء غرب السودان ١٩٧٧ - 1979م.
- انتفاضة دارفور ضد الحاكم الطيب المرضي
١٩٨٠م. - حركة داود يحيى بولاد ١٩٩٠ - 1991م. -
التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني ١٩٩٤م.
- حركة تحرير السودان والعدل والمساواة السودانية
٢٠٠٣م.*.

وقد خدمت جميع الثورات المندلعة على اختلاف مواقيتها
لعوامل مختلفة، لكن الحركتين الأخيرتين «تحرير السودان -
العدل والمساواة» قد صمدتا في وجه تلك العوامل، إلا أن
داء التشظي قد ضرب أوساطهما، فأضعفت ما كانت تتمتع
بها من بأس وقوة.

يقول البروفيسور عبد الله شريف حريير مؤسس التحالف
الفدرالي الديمقراطي في حوار أجري معه في سبتمبر ٢٠٢٠:
«دعانا الرئيس أبوسانجو في اجتماع بقصره في (أساروك) ذهبنا
من حركة تحرير السودان أنا وعبد الواحد نور، ومن حركة
العدل والمساواة أحمد تقدر لسان كبير مفاوضي الحركة
والدكتور هارون عبد المجيد، ويبدو أن الرئيس أبوسانجو
لاحظ شيئاً وقال لنا: «انظروا يا ناس حركات دارفور أنتم

[22] د. شريف ذهب 2018\4\9 موقع حركة العدل والمساواة.

إلى الآن مفروض تكونوا عرفتم مع من أقف، أنا أقف مع شعب دارفور». وفعلًا كلامه حقيقي ولدينا شواهد على ذلك لأنه في أحد الأيام قام الجنجويد بمهاجمة بعض القرى وحرقتها بعد ما قصفتها طائرات الأتتوف وقتلت حوالي ١٩ شخصًا وكنت حينها أقود التفاوض وكنا متعاونين مع مجموعة العدل والمساواة التي كنا نعرفهم باكرًا أحمد تقد وأحمد حسين آدم، ننسق مع بعض في انسجام كامل ونسمع كلام بعض لذلك رفعنا الجلسات حتى نبكي قتلانا الـ(١٩) الرئيس أبوسانجو اتصل بالبشير وكل العالم واستهجن القصف والجنرال (اكونكو) وهو أول قائد لقوات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، اتصل من الميدان وأكد أن الحكومة والجنجويد أخطأوا وأدانهم، وقال لنا أبوسانجو: «انتو يا ناس دارفور حتى الآن منتصرين عندكم ثلاث حاجات عليكم أن تحافظوا عليها ولو فرطتو في واحدة تفقدوا قوتكم، الحاجة الأولى كسبتم تعاطف شعوب العالم المتقدم الديمقراطي الأول وخاصة الدول الثلاث الكبرى التي لديها حق النقض (الفيتو) أمريكا، فرنسا، بريطانيا، إضافة إلى أنكم كسبتم تعاطف الشعوب، ومهما فعلت الحكومات لا تستطيع أن تخمض جفنها عن مشكلة دارفور لأنهم يحترمون إرادة شعوبهم هناك». وقد كان ذلك حتى الأطفال الأمريكان في طاولة الفطور كانوا يسألون الآباء عن ماذا فعلتم اليوم لدارفور، حتى أصبحت مشكلة للحزب الجمهوري وأصبح عدم اهتمامه في البداية يفقده

ثقة الناخبين لذلك أرسلوا المبعوث الأمريكي «زولك» ضغط على مني أركو مناوي إلى أن أقنعه بتوقيع اتفاقية أوجاه، الحاجة الثانية التي قالها الرئيس أبوسانجو لنا: «أتم الآن رامين حكومة السودان في الأرض وكاتمين أنفاسها لأنها تتعرض لضغوط من العالم». وأضاف أبوسانجو كل هذه الأشياء تعتمد على وحدتكم إذا فقدتموها تفقدوا كل شيء، وفعلًا الانشقاقات والتنافس الداخلي بين الضباط ليس بالمعنى العسكري ولكن المسؤولين في حركة تحرير السودان انشقاقاتهم أضعفت الموقف النضالي لشعب دارفور.».

أما بشأن حركة العدل والمساواة فيقول:

«حركة العدل والمساواة في أول تفاوض في إنجيننا جاءوا منشقين بين الوفد القادم من الميدان والقادم من أوروبا القائد جبريل عبد الكريم تك و خليل إبراهيم كل واحد رافض الآخر هذا أول انشقاق في تاريخ الحركات ولكن مظاهره بدأت تظهر في حركة تحرير السودان لأنه في المبتدأ كانت قوة الحركة عند قائدها العسكري الشهيد عبد الله أبكر، واستشهاده في ديسمبر ٢٠٠٣م أفقد الحركة مركز التوازن والقوة والسلطة القليلة التي كانت عند القائد عبد الواحد نور كرئيس ومناوي أمين عام كانت غير مؤثرة.».

ويضيف حريير قائلاً: «بدأ التنافس بين الرئيس والسكرتير العام أو الأمين العام الذي ورث الجيش بالتالي افتكر أن القوة عند الجيش، حتى الرئيس لم يكن متأكدًا من أنه

الرئيس، والانشقاق الفعلي بدأ بعد أن عمل مناوي انقلاب
حسكينية، والأخوة التشاديين والإريتريين اجتهدوا حتى خلقوا
لهم موقفًا تفاوضيًا واحدًا ومنه فك عبد الواحد التنسيق
وبدأ التسلسل ثم جاءت مجموعة الـ(١٩) وهي مجموعة
من أعضاء وفد التفاوض الذين اختلفوا مع عبد الواحد
خلال تفاوض أبوجا الأخير، بقيادة د. عبد الرحمن موسى
وكان كبير مفاوضي حركة عبد الواحد وعندما وقع مناوي
خرج عن عبد الواحد والتحق باتفاقية أبوجا تحت مسمى
الإرادة الحرة، وجئنا نحن في قيادة الوحدة ورفضنا وقلنا
لازم الحركة تتوحد إلا أنهم أصبحوا ثلاثة ومن ثم خمسة،
وانتقلت الحركة من موقع الانتصار لموقع غير معروف
والمحصلة النهائية أدت إلى الضعف والتخلخل الموجود».*

وهكذا فقد بدأ التصدع يضرب أوساط الأجسام الثورية
إلى أن تجاوز عدد فصائلها بعد أقل من عشر سنوات إلى
عشرات من الحركات المسلحة في دارفور فقط، وذلك قبل أن
تدخل في التحالفات الأخيرة التي احتوت جل تلك الفصائل
في مواعين الجبهة الثورية او ٢ حينما حاولت أحزاب الوسط
والخرطونيلية الاستئثار بالسلطة تحت مظلة إعلان الحرية
والتغيير «قحت» وإبعاد غيرها من أجسام الهامش الثورية
عقب الإطاحة بالمخلوع عمر البشير.

[23] الصفحة الرسمية للبروف عبد الله شريف حريير ١٦ سبتمبر ٢٠٢٠

فيما استعصم جزء من تلك الحركات بسلاحها رافضة أي خطوة من شأنها الوصول إلى الخرطوم قبل تحقيق شروط مسبقة ظلت تنادي بها منذ عقود.

بينما التحق الكثير منها بالحكومة عبر اتفاقيات ثنائية تحصلت من خلالها على مناصب بقوا عليها، حتى باتوا يعرفون ضمن قوائم أحزاب «الفكة» المساندة للحزب الحاكم، إلى أن طالتهم أيادي السقوط.

وقد استطعت الحصول على قائمة لا أدعي بأنها تحوي جميع فصائل الحركات المسلحة في دارفور لأن ذلك لم يكن بالأمر السهل في ظل الانسلاخات والانضمامات شبه اليومية هناك إلا أنها تضم أغلبها وأشهرها.. وهي كالآتي:

حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور.

حركة تحرير السودان جناح مني أركو مناي.

حركة تحرير السودان المجلس الانتقالي بقيادة د. الهادي إدريس [رئيس الجبهة الثورية في دورتها الحالية].

حركة تحرير السودان (مجموعة الـ ١٩) بقيادة خميس عبد الله أبكر.

حركة تحرير السودان جناح جار النبي عبد القادر.

حركة تحرير السودان قيادة الوحدة بقيادة عبد الله يحيى.

- حركة تحرير السودان وحدة جوبا بقيادة أحمد عبد الشافع.
- حركة تحرير السودان جناح آدم بخيت عبد الرحمن.
- جيش تحرير السودان جناح الدكتور شريف حرير.
- حركة تحرير السودان القيادة الجماعية بقيادة سليمان مرجان.
- حركة تحرير السودان جناح أحمد كبر جبريل.
- حركة تحرير السودان القيادة العامة بقيادة آدم علي شوقار.
- حركة تحرير السودان للعدالة بقيادة الراحل علي عبد الله محمد خميس (كاريننو).
- حركة تحرير السودان - الأحرار (مقاتلي جبل مون) بقيادة الطيب سليمان وآخرين.
- حركة تحرير السودان جناح الدكتور صالح آدم إسحاق.
- حركة تحرير السودان للعدالة والتنمية بقيادة صديق مساليت.
- حركة تحرير السودان جناح أيمن إبراهيم.
- حركة الخلاص بقيادة محمد علي إبراهيم.
- حركة تحرير السودان خط الإصلاح بقيادة نمر محمد.

- حركة تحرير السودان جناح الراحل محمد آدم طرادة.
- حركة جيش تحرير السودان المتحدة بقيادة عبد اللطيف آدم.
- حركة تحرير السودان محمد إسماعيل.
- حركة تحرير السودان القيادة الميدانية بقيادة علي مختار.
- حركة تحرير السودان الإرادة الحرة بقيادة الراحل بروفيصور عبد الرحمن موسى.
- حركة تحرير السودان الأم بقيادة أبو القاسم إمام الحاج.
- حركة تحرير السودان جناح أبو القاسم أحمد أبو القاسم.
- حركة تحرير السودان - الخط العام بقيادة حيدر قالو كوما.
- حركة تحرير السودان الليبرالية بقيادة حافظ إبراهيم أحمد.
- الحركة الوطنية لتحرير السودان بقيادة يحيى البشير بولاد.
- حركة تحرير السودان جناح إبراهيم موسى مآدبو.
- حركة تحرير السودان جناح السلام بقيادة يونس أحمد حامد.
- حركة تحرير السودان جناح مصطفى تيراب.

- حركة تحرير السودان جناح يحيى حسن نيل.
- حركة تحرير السودان جناح نهار عثمان نهار.
- حركة تحرير السودان الوحدة بقيادة عثمان بشرى.
- حركة تحرير جناح مبارك حامد علي.
- حركة تحرير السودان جناح الذاكي موسى ماري.
- حركة تحرير السودان المستقلة بقيادة آدم إدريس.
- حركة تحرير السودان الوفاق الوطني بقيادة عبد الباقي محمد بشير.
- حركة تحرير السودان جناح أم حراز.
- حركة جبهة القوى الثورية بقيادة حافظ عبد النبي.
- الحركة القومية لتحرير السودان بقيادة العقيد جابر محمد حسب الله.
- حركة تحرير السودان جناح عبد الرسول إبراهيم خريف.
- حركة تحرير السودان جناح حسين حماد.
- حركة تحرير السودان القيادة التاريخية بقيادة عثمان إبراهيم موسى.

حركة تحرير السودان جبهة دارفور لرد المظالم بقيادة بدر عبد الرحمن قنو.

حركة تحرير السودان القوى الثورية (السافنا) بقيادة صديق أبكر إسماعيل.

حركة تحرير السودان - الحركة القومية للحقوق والديمقراطية بقيادة هشام نورين.

المجموعة الوطنية لتصحيح مسار سلام دارفور بقيادة سليمان أحمد حامد.

حركة الإصلاح والأحرار بقيادة محمد إبراهيم ناصر.

حركة تحرير السودان راغبي السلام بقيادة حواء عبد الله سليمان (أم الجيش).

حركة تحرير السودان جناح محمد بن إسماعيل (أورقا جور) التحق لاحقاً بالدعم السريع.

حركة تحرير السودان جناح محمد آدم عبد السلام.

الجبهة الثورية المتحدة بقيادة الراحل إبراهيم الزبيدي.

تجمع قوى تحرير السودان.

جبهة القوى الثورية الديمقراطية بقيادة صلاح عبد الرحمن موسى أبو السرة.

حركة العدل والمساواة جناح الدكتور جبريل إبراهيم .
الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية جبريل عبد الكريم .
الجبهة المتحدة للمقاومة بقيادة بحر إدريس أبو قردة .
حركة العدل والمساواة القيادة الميدانية بقيادة محمد صالح حربة .
حركة العدل والمساواة جناح السلام بقيادة عبد الحلیم أبو ريشة .
حركة العدل والمساواة الديمقراطية بقيادة الدكتور إدريس أزرق .
حركة العدل والمساواة مجموعة خارطة الطريق بقيادة بحر إدريس أبو قردة .
قوى التغيير الديمقراطي بقيادة هارون عبد الحميد وآخرين .
حركة العدل والمساواة القيادة الثورية بقيادة أحمد عبد الله خريف .
حركة العدل والمساواة جناح الراحل محمد بشر أحمد ثم بخيت عبد الكريم عبد الله دبجو .
حركة العدل والمساواة للسلام والتنمية بقيادة عبد الرحمن إبراهيم .

حركة العدل والمساواة جناح إبراهيم أبكر.

حركة العدل والمساواة جناح السلام والتنمية بقيادة حسن محمد عبد الله.

حركة العدل والمساواة القيادة التصحيحية بقيادة زكريا موسى عباس (الدش).

حركة العدل الثورية بقيادة محمود إدريس تيراب.

حركة العدل والمساواة جناح محمد بحر حمدين.

حركة العدل والمساواة جناح عبد الرحمن بنات.

حركة العدل والمساواة جناح منصور أرباب.

حركة التحرير والعدالة جناح التجاني سيبي.

حركة التحرير والعدالة جناح بحر إدريس أبو قرودة.

الجهة الشعبية الديمقراطية للعدالة والتنمية بقيادة عبد العزيز أبو نموشة.

جهة الخلاص الوطني.

الجهة الموحدة للتحرير والتنمية.

وهكذا تختلف الأجسام والهدف واحد.. في ما لعبت الأطماع
الشخصية والنظام البائد أدوارًا خبيثة في تفتيت الحركات
المسلحة على نحو ما ذكر.

سلاح الاغتصاب

لا يخفى على أحد أن حكومة البشير قد أقرت في حملة تطهيرها العرقي سلاح «القضيب» ضمن آليات حربها ضد مواطنيها بمناطق النزاع، فجعلت من جسد المرأة هناك هدفًا مشروعًا لاغتيال كرامتها وإذلال ذويها، فما إن يلمح الجندي أنثى أمامه بمناطق النزاع حتى ينطلق مسرعًا كالسهم نحوها، لإعادة ترسيم حدود جغرافية جسدها، ونصب تمثال له على تربتها، فيختتم معركته «الجهادية» بكتابة برقية انتصار فحولته على فخذيه، وسط توسلات الضحية التي يغطي صرخاتها دويُّ «الأبائيل» و«الأتنوف»، وكأن الأثوثة والطفولة في مناطق الحرب جريمة يعاقب عليها القانون ويأمر باجتثاث جذورها، فتجده لا يميز في ذلك بين عجوز طاعنة في السن وبين طفلة لم تتجاوز الخامسة من عمرها.

لست بحاجة هنا إلى التذكير بمئات من حالات الاغتصاب الجماعي والفردى التي تعرضت لها الألوف من حرائر دارفور

وجبال النوبة والنيل الأزرق، والتي تغطي على الأخبار المحلية الأخرى على الميديا باستمرار.

وسأكتفي بتقرير منظمة «هيومان رايتس» الصادر بشأن عملية الاغتصاب الجماعي التي نفذتها قوات نظامية في قرية تابت بشمال دارفور في ليلتي الثلاثين من أكتوبر والأولى من نوفمبر ٢٠١٤ ونقلته قناة «السي إن إن» الإخبارية جاء فيه:

«لدى دارفور تاريخ أسود مليء بالرعب، ولكن تلك الكوايبس ليست جميعها من الماضي البعيد، وفقاً لما تقول منظمة هيومان رايتس، التي تشير إلى ١٣٠ مقابلة مع مواطنين ومدافعين عن حقوق الإنسان، تشير إلى أن الجنود السودانيين قاموا باغتصاب أكثر من ٢٠٠ امرأة و بنت خلال فترة ٣٦ ساعة في بلدة تابت بدارفور.

وأبلغ شهود هيومان رايتس ووتش، بأنه خلال الهجوم، قام جنود تابعون للحكومة السودانية بعملية بحث من منزل إلى منزل في بلدة تابت، وسرقوا الممتلكات، وضربوا السكان بوحشية، وقاموا باغتصاب النساء والبنات، ويشير التقرير إلى «أنه خلال واحدة من ليلتين، أرغم الجنود العديد من الرجال على مغادرة البلدة على مواقع خارج حدودها، وأرغموهم على ترك النساء والأطفال في البلدة، خصيصاً من أجل الاقتحام».

وتقول الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان، بأن المدنيين

وحدهم كانوا هم المتأثرين حيث لم يكن هناك أي دليل على وجود ثوار في البلدة وقت وقوع الهجوم، ولدى الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي قوات في دارفور، ولكن وفق هيومان رايتس ووتش، منعتهم الحكومة السودانية من إجراء تحقيق مستقل.

امرأة في العقد الرابع من عمرها قالت بأنهم «فور دخولهم إلى الغرفة، قالوا: أتم قتلتم رجلنا، سوف نريكم جهنم الحقيقية» وتمضي في رواية ما حدث لها ولبناتها الثلاث، ومنهن اثنتان تحت سن الحادية عشرة بحسب هيومن رايتس، «بعد ذلك بدأوا بضربنا، ثم اغتصبوا بناي الثلاث واغتصبوني، بعضهم كان يقوم بتثيت البنت أرضاً، فيما الآخر يقوم باغتصابها، ويفعلون ذلك واحداً تلو الآخر».*

لكن الحكومة السودانية نفت الاتهامات ووصفتها بأنها «مسيئة». وقد وضعت كعادتها العراقييل، للحيلولة دون وصول فرق التحقيق التابعة لبعثة القوات الأممية «اليوناميد» وفريق المنظمة. وقالت الأمم المتحدة إن القوات السودانية منعت في البداية أعضاء من بعثة حفظ السلام المشتركة «يوناميد» من الوصول إلى قرية تابت في شمال دارفور في وقت سابق.**

لكن إصرار المنظمة أوصلها للمنطقة حيث أجرت تحقيقات

[24] قناة بي بي سي العربية

[25] قناة سي إن إن الإخبارية

واسعة مع المعتدى عليهن.

خلصت به إلى توجيه اتهام رسمي من قبل رأس منظمة «هيومان رايتس ووتش» المعنية بحقوق الإنسان إلى جنود تابعين للجيش السوداني باغتصاب نحو ٢٢١ امرأة في إحدى قرى إقليم دارفور في العام الماضي 2014.

«وأشارت المنظمة في تقرير أنها اعتمدت على شهادات العديد من ضحايا عمليات الاغتصاب التي وقعت في الفترة ما بين ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول والأول من نوفمبر/ تشرين الثاني في قرية ثابت في دارفور.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ناشد السودان بعدم عرقلة عمل أعضاء البعثة الأممية الذين يحققون في تقارير إعلامية تحدثت عن ارتكاب جنود سودانيين عمليات اغتصاب جماعي في دارفور».

إن سلاح الاغتصاب الذي اشتهرت به عصابة المشروع الإسلامي بكل مناطق النزاع بالسودان، حتى عبر عنه كبيرهم بعبارة تدح صديقاً تزكم الأنوف وتغطي الأفق نتانها في أحد مجالسه المكتظة حين بارك واستحل وأباح واستحسن انتهاك شرف الحرائر من فتيات ونساء الهامش خصوصاً «الغرباوية» بقوله: «الغرباوية إذا ركبها «جعلني» مفترض تفتخر بذلك» في إشارة منه إلى

أن المرأة الدارفورية يجدر بها أن تفتخر عندما يغتصبها رجل من الشمال النيلي، لأنه -حسب اعتقاده الساذج- الأرفع مقامًا، الأشرف نسبًا، الأقرب نسبة إلى بيت النبوة! ليفتح بذلك أبواب استخدام الأسلحة «السرراويلية» بمناطق النزاع، فشهدت دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق في فترة حكومته أبشع أنواع جرائم الاغتصاب في معسكرات النزوح وفي المزارع والمدن والقرى زرافات ووحداً، وما عملية الاغتصاب الجماعي المذكورة هذه إلا قطرة من محيط خبيث فعالهم هناك، إذ لم يأت ذلك بدافع إشباع الغريزة البهائية التي تتحكم بعقولهم بقدر ما يهدفون إلى إذلال أسر المغتصابات وأقربائهن.

هذا إضافة إلى ما تشهدها المعتقلات وجلسات التحقيق داخل أبنية الأجهزة الأمنية بالخرطوم والولايات من حالات اغتصاب للرجال والنساء بصورة لا تقل بشاعة عما سبقت الإشارة إليها.. وما خفي أبشع وأكثر.

الفصل الخامس

«طلاب دارفور في الخرطوم»

طالبات دارفور أجنبيات في وطنهن

ما عتم مستذئبو حكومة المؤتمر الوطني متعطشين لإذلال إنسان دارفور بشتى السبل بعد أن أوجعوا ظهره ضربًا وحرقًا وتقطيعًا وتجريحًا، فيلجأون تارة لاختطاف التجار وميسوري الحال من أبناء الإقليم مع طلب فدية تفوق مقدرة المختطفين بغرض إفقارهم وإذلالهم مثلما حدث للتاجر الصادق يحيى حمدون في ديسمبر ٢٠١٦ في نيالا، والطبيب أبو عبيدة الطاهر في ذات العام في نيالا، ومئات من الحالات المشابهة. وتارة يلجأون إلى سلاح الاغتصاب كما أسلفت.. أما ما نحن بصدده هنا؛ فهو جريمة لا تقل بشاعة عن أخواتها المذكورات آنفًا، فهي صنف آخر من أساليب الإذلال والقهر الذي كانت تنتهجها حكومة المؤتمر الوطني في ظل تعاملها مع إنسان دارفور، فلم يرو ظمأها كل تلك الفئات التي أذاقتها لإنسان دارفور من قتل وحرق واغتصاب واختطاف ونهب للممتلكات بغية الإذلال والتركيع والاستعباد، حتى

عمدت إلى التنكيل بنات دارفور وأبنائه وسط العاصمة الخرطوم، -وعلى عينك يا مواطن- فصارت ظاهرة تشريدهم واعتقالهم أو حتى اغتيال طالبات دارفور وطلابه بمختلف مدن السودان مشهدًا روتينيًا لا يثير دهشة أحد. يؤكد ذلك واقعة مدهمة سيارات الشرطة صبيحة الثلاثاء ٢ مايو ٢٠١٧ داخلية «المروة» بالفتح مريع ١٣ وإخلاؤها من طالبات دارفور البالغ عددهن ٥٠ طالبة، ليصبحن مشردات في العراء، بأمر من المحكمة التي أمرت بطردهن وركلهن على الأرصفة والخيران تحت لفح شمس الصيف المشتعلة دون مراعاة لأدنى القيم الإنسانية التي تُحتم على المحكمة حماية العرض قبل الأرض. فهل فعلاً كانت مسألة إسكان طالبات دارفور وطلابه أمرًا يستعصي حله في ظل توفر هذا الكم الهائل من المباني الحكومية الشاهقة الفارغة ليقى الخيار الوحيد الأوحيد هو طردهن كالكلاب المسعورة؟ وأين وزارة التعليم العالي من كل ذلك؟ وما دور الصندوق القومي لرعاية الطلاب حيال هذا الأمر؟ وأين؟ وأين؟ وأين؟

وجامعة بخت الرضا شهيدة على ما يفعلون

لم يندهش أحد لطريقة تعاطي حكومة المؤتمر الوطني مع مشكلة طلاب دارفور في جامعة بخت الرضا بالدويم ومحاولتها تكميم الأفواه عبر «الدبشك» ومنعهم من دخول عاصمتهم الخرطوم، والحيلولة دون إيصال الأكل والشرب لهم بعد أن جادت نفوس عظماء قرية الشيخ الياقوت لهم بذلك، إضافة إلى تنصلها عن التزامها بترحيلهم إلى دارفور بعد أن عجزت كعادتها عن إيجاد حلول ناجعة لمطالب الطلاب بأسلوب حضاري يضمن لهم كرامتهم ويكفهم شر التصعيد وفورة النفس. إن وقائع جامعة بخت الرضا التي راوحت مكانها لفترات طويلة، كشفت بوضوح عن مدى الانحطاط الأخلاقي الذي يلازم كل منتسبي مدرسة الإخوان المتأسلمين، فعندما يستهدف مدير جامعة بخت الرضا البروفيسور جاد الله الحسن أبناء دارفور دون غيرهم، إنما ينفذ بذلك أجنادات

إدارة كتيبته «الجهادية» وأحقادها أو ما يطلق عليها اسم «الأمن الشعبي» وهي وحدة جهادية سرية تنشط وسط كل مؤسسات الدولة تحت أسماء وهمية، لتقوم بتنفيذ المخططات الإرهابية داخل البلاد بتصفية أبناء دارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة وبعض المتحررين من المغضوب عليهم من أبناء الأقاليم الأخرى، كما تعتبر جسراً للتواصل بين النظام الحاكم وكل الجماعات الإرهابية الإسلامية بالعالم لتجنيد أخطر العناصر وإيوائهم وتصديرهم إلى دول العالم، وعلى هواها تسير كل مجريات الأحداث الإجرامية بحق الشعب السوداني ودول الجوار.*

إذ يصف بعض المراقبين أن جاد الله الحسن هو أحد أنشط عناصر تلك الوحدة الدموية التي تمثل الوجه الحقيقي لحزب المؤتمر الوطني البائد. فقرار استقالة أكثر من ١٢٠٠ من طلاب إقليم دارفور بجامعة بخت الرضا التي يفترض أن تكون رائدة الجامعات السودانية، لم يصدر عن عواطف طائشة من شباب قُصّر، أو إيحاء من جهات سياسية معارضة كما ظل ينعق بذلك والي النيل الأبيض الأسبق عبد الحميد موسى كاشا ونظامه وبعض منسوبي الصحافة السودانية ممن تشابه عليهم البقر، وإنما أرغم الطلاب على هذا الخيار إرغامًا بعد أن تجرعوا مرارات الاستهدافات العنصرية المتكررة الممنهجة، وسُدت أمامهم

[26] راجع كتاب "بيت العنكبوت" ط 2 لمؤلفه الصحفي السوداني فتحي

كل المنافذ، ليتوصلوا مؤخرًا إلى حقيقة أن بقاءهم بهذه الغابة الإسمنتية التي تدعى «الجامعة» ستؤدي بهم لا محالة إلى بيوت الأشباح حيث التصفيات الجسدية والاحتقار والتعذيب كالسابقين من أبناء الإقليم، لأنهم خبروا جيدًا أديبات هذا النظام الذي جعل من إقليمهم نارًا تلتظى. فقط لأنهم من دارفور! أما التهم التي بموجبها مكث بعض طلاب جامعة بخت الرضا لأكثر من عامين في المعتقلات، فلم تكن تستند أساسًا إلى أي أدلة تثبت تورطهم في الجرائم المزعومة، سيما وأن مقتل الشرطيين اللذين لقيتا مصرعهما قبل عدة أشهر من ذلك بالجامعة كما ذكر- لم يأت نتيجة عراك بين الشرطة والطلاب، وإنما بطلقة نارية طائشة -بحسب تصريحات إدارة الجامعة نفسها- وهي ما لم تمتلكها سوى قوات الشرطة المقتحمة للحرم الجامعي وبعض عناصر الكتائب الجهادية من طلاب المؤتمر الوطني بالجامعة، وذلك موضوع آخر. تناسحت حكومة البشير وقتها أن كل نيران البلاد الملتهبة ما هي إلا وليدة حلول غبية انتهجتها منذ قدومها المشؤوم، ولست بحاجة إلى أن أعود بك -عزيزي القارئ- إلى تصريحات البشير العنجهية التي سعى من خلالها جاهدًا لصنع أعدائه بكامل إرادته، فأوردت السودان المهالك وجعلت منه مجرم حرب هاربًا من العدالة الدولية.

ولا تزال أرواح ضحايا جامعة الجزيرة تلاحق مزهقيها

قالت هيئة محامي دارفور وفقًا لصحيفة الراكوبة الإلكترونية «إن لجنة التقصي والتحقيق في جرائم القتل خارج نطاق القانون والتي شكلتها الهيئة لمتابعة قضايا الطلاب الشهداء وآخرين ممن استشهدوا في عهد النظام البائد، في متابعة لقضية شهداء طلاب جامعة الجزيرة الأربعة.

وأوضحت الهيئة في بيان لها اليوم الثلاثاء 12 يناير كانون الثاني 2021 أن نبش جثامين الطلاب الأربعة قد تم بواسطة اللجنة التي كونها النائب العام الشهر الماضي بعد أن استكملت تلك اللجنة المنوط بها التقصي والتحقيق في الجرائم المرتكبة خارج نطاق القانون كافة متطلبات إجراءات النبش القانونية، وقد قامت اللجنة المذكورة والمشكلة بواسطة النائب العام بأداء مهامها بمهنية عالية.

وقالت الهيئة من جانبها إنه قد توفرت البيئة المبدئية الكافية لفتح بلاغات جنائية في مواجهة مرتكبي الجريمة

البشعة، والأكثر بشاعة وجسامة، وقد تم دفن أحد الطلاب الشهداء الأربعة بكامل ملابسه وعلى بنطاله الحزام، بصورة مهذرة للقيم الدينية والكرامة الإنسانية، كما هنالك سعي لطمس معالم الجريمة البشعة المرتكبة، وإخفاء الحقيقة عن أولياء الدم، والرأي العام، والزعم بأن الطلاب الشهداء الأربعة جميعهم، غرقوا في ترعة مياه بمزرعة الجامعة (عمقها لا يتجاوز المتر الواحد)، وآثار الجريمة لا زالت واضحة على جثامين وهياكل الطلاب الشهداء، شاهدة على جسامة الجريمة المرتكبة، لتلاحق الجناة.

وذكرت الهيئة بأنها أيضًا تواصلت مع مولانا تاج السر الحبر النائب العام، ومع لجنة التقصي والتحقيق في جرائم القتل خارج نطاق القانون والمشكلة بواسطة النائب العام وهي المعنية والمختصة والتي أشرفت على عملية النيش، وذلك لتسريع أعمالها وإجراءات ملاحقة الجناة، والقبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة الرادعة*.

هذه تعتبر نقطة في بحر جرائم النظام البائد وما تلتها وما سبقتها من أنظمة ولغت حتى الآذان في دماء الأبرياء من طلاب الأقاليم المترامية الذين تواروا عن الأنظار لم يعرف لهم خبر أو أثر حتى اليوم.

[27] صحيفة الراكوبة في عددها الصادر بتاريخ 13\1\2021



مواقف المتمسحين بالإنسانية والإسلام من مذابح طلاب دارفور

ما كنت لأصدق ما كنت أراه من اللامبالاة التي يشهدها الشارع السوداني حيال التقتيل المنتظم الذي يمارسه المؤتمر الوطني ضد طلاب دارفور الذين يتساقطون اغتيالاً واحداً تلو الآخر وعلى مرمى حجر من قبة البرلمان الذي يفترض به القيام بتشكيل لجان تحقيق ومحاسبة فورية وفصل جميع من تربطهم صلة بهذا العبث بأرواح الأبرياء، بينما في ذات الوقت تتورم حلاقيم الأجهزة الحكومية التشريعية منها والتنفيذية وهيئة علماء السودان ورؤساء الأحزاب والنقابات المركزية وخطباء المساجد بالنعيق بضرورة دعم مسلمي ميانمار «الروهينغا» الذين

تجرعوا ذات المرارات على يد الدكتاتورة البورمية «أون سان سو تشي» التي تقل دكتاتوريتها كثيرًا عن دكتاتورية السفاح البشير، على اعتبار أنهم إخوة لهم في الدين. لا أحاول بأي شكل تقليص كمية تضامن الشعوب المسلمة مع بعضها، سيما وأن للروهينغا قضية عادلة توجب على الإنسانية جمعاء الوقوف معهم بغض النظر عن ديانتهم أو غيرها.

لكن طالما تَمَسَّح أولئك المتضامنون السودانيون براهين ونصوص دينية، فالقاعدة الإسلامية تقول: «الأقربون أولى بالمعروف»، فأَيُّ الشعبين كان أقرب!

وأي الحالتين أولى بالتضامن؟

وأي الفريقين أحق بالدعم إن كانوا صادقين؟ شعب الروهينغا أم طلاب دارفور؟ دارفور «اللوح والدواية» كما يحلو لهم تسميتها، تلك الدولة الإسلامية التاريخية التي ظلت تبعث بقوافل لكسوة الكعبة المشرفة وطعام الحجيج كل عام زهاء الخمسة قرون بلا منٍّ من شعبها ولا أذى، وحتى وقت قريب كانت دارفور هي الإقليم السوداني الوحيد الذي يدين شعبه بالدين الإسلامي بنسبة مئة في المئة، فعن أي أخوة في الإسلام يتحدثون؟ فقد أظهرت واقعة اعتداء كتائب المؤتمر الوطني الإرهابية على طلاب دارفور بداخلية -غواتانامو- قبيل عيد الأضحى 14 أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الذي نجم عنه اغتيال ثلاثة من طلاب

دارفور العُزْل (جعفر محمد «جيفارا») و(أشرف الهادي) و(محمد علي «كلول») أظهرت مدى الهوة الوجدانية التي تفصل بين شعب دارفور وشعوب الوسط والشمال النيلي، بمن فيهم دعاة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، ما عدا القليل والقليل جدًّا، يتضح ذلك جليًّا لكل من تابع سير مراسم تشييع الجثامين الثلاثة، إذ لم يكن من بين المشيعين رؤساء الأحزاب السياسية السودانية الـ160 وأعضاؤها إلا القليل ممن سيُدوّن التاريخ الإنساني وقفتهم تلك بأحرف من ذهب. والمحزن أيضًا في المشهد أن جل المشيعين من طلاب دارفور شباب في طور المراهقة أو بعدها بقليل، وكأنهم طلاب وافدون من دولة نائية معادية. هكذا قُدِّر لطلاب دارفور أن يموتوا غدًّا بينما بقية الشعب السوداني يتباكون على الروهينغا وفلسطين والشيشان وبرشلونة وريال مدريد، ولا أحد يأبه لأنينهم سوى أمهاتهم المكالمات، مما يوحي باستمرارية عواصف العنصرية التي ستعصف بوحدة السودان إن لم يتداركها الحكماء، إن وجدوا أصلًا.

الفصل السادس

«استكباش أبناء دارفور.. الدوافع والدلالات»

أبناء دارفور شماعة المؤامرات الخارجية

عندما نفدت قريحة عصابة المؤتمر الوطني من كل وسائل التضليل والضحك على العقول، عادت إلى أساليب دأبت على اللجوء إليها كلما تعرضت إلى «زنقة مفاجئة» من قبل المواطن الذي سرعان ما يطيب خاطره ببضع كلمات ليّنات، حتى وإن كانت محض افتراء، سيما تلك الكلمات التي تحمل مدلولات المؤامرة على الدين والوطن اللذين اتخذهما النظام البائد شماعة لتعليق كل إخفاقاته عليهما، بهدف استحلاب العواطف من المواطن البسيط وإعادةه إلى صف المصفقين للجلاد، حفاظاً على سيادة الأرض.

ولكي تصبح الكذبة مقبولة وقابلة للهضم، فلا بأس من فبركة شيء وإلزام وسائل الإعلام الحكومية لجعلها قريبة من الواقع، لإكساب العنف المقرر سلفاً جانباً من الشرعية من جهة، وتبرئة الجناة من جهة أخرى.

كتلك المسرحية التي عرضت على قناة تلفزيون السودان

القومي في أواخر ديسمبر 2018 تظهر العشرات من أبناء دارفور مقيدون بالسلاسل وأمامهم أسلحة نارية وذخائر، واستنطقوهم تحت التعذيب للإقرار بأنهم أرسلوا من دولة إسرائيل لإثارة البلبل في البلاد وضرب المتظاهرين.

بينما صرح غير واحد من المسؤولين أمثال مدير الأمن السوداني الأسبق صلاح قوش بأنهم ألقوا القبض على خلايا تتبع لرئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد أحمد النور، تم إرسالهم من قبل الموساد لإثارة المواطنين للقيام بالمظاهرات.

يلاحظ أنه بذات المسرحيات كانت قد أهدرت دماء تسعة من أبناء دارفور الذين قتلوا ظلماً شنعاً حتى الموت بعد إلباسهم جريمة اغتيال رئيس تحرير صحيفة الوفاق محمد أحمد محمد طه قبل عشر سنوات، مع العلم أن عصابة النظام الحاكم هي من خطت ونفذت تلك العملية الدموية، وهو ذات السيناريو الذي حدث مع طلاب دارفور بجامعة سنار.

لا أدري لِمَ كل هذه الكراهية التي تكنها عصابة المؤتمر الوطني تجاه الشعب السوداني وشعب دارفور بوجه أخص!

وعلى الرغم من انتماء الكثير من أبناء دارفور إليها منذ ظهورها المشؤوم، وفي جميع مراحلها: الإخوان المسلمين، الجبهة القومية الإسلامية، جبهة الميثاق الإسلام، المؤتمر

الوطني.. إلخ، فإن ذلك لم يكن كافيًا للحيلولة دون استهداف أبنائها وجعلهم كباش فداء كل ما دعت الحاجة إلى ذلك.

والغريب أن ذلك الحقد تجاه شعب إقليم دارفور قد مارسه المؤتمر الوطني حتى قبل مجيئه للسلطة، فعندما أحس الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري بالعزلة داخليًا بعد مقاطعته من جل الأحزاب ذات الثقل الجماهيري، لارتكابه المجازر ضد خصومه في الجزيرة أبا، وعقب المحاولات الانقلابية المتكررة، وتحديدًا هجوم أمدرمان في مطلع يوليو 1976 م، قرر إشراك جماعة الإخوان المسلمين في السلطة، وسرعان ما تبوأ حسن الترابي موقعًا جعله قريبًا من رئيس الجمهورية، لتقوم الجماعة عبره بدورها بتدشين أولى عملياتها الإجرامية الرامية إلى إضعاف نظام نميري وتحريض الشعب ضده بغية إسقاطه، فطفقوا يضغطون على الرئيس نميري بهدف تطبيق ما أسموها بـ«أحكام الشريعة الإسلامية» حتى أوقعوه في فخاخهم، فأعلن الرئيس نميري تطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣ والتي اتضحت فيما بعد أنها كانت مجرد أحد الكروت التي استخدمتها جماعة الإخوان المسلمين لأغراض تكتيكية بحتة ولا علاقة لها بالدين أو العدالة البتة، وهو ما يؤكد عرابهم حسن الترابي في تعليقه حول مشاركة جماعته في حكومة نميري حيث قال: «إن مشاركتنا معه في السلطة لم تكن تحالفًا استراتيجيًا ولكنه كان تكتيكيًا لتحقيق أهدافنا».

وإذا ما ألقينا نظرة فاحصة في عمق بئر أدبيات المؤتمر الوطني نجد أن كلمة «التكتيك» لا تحمل معنى غير السعي لإضعاف الشريك والخصم عن طريق التضحية بأقرب كبش فداء، وبالتالي ردم الجثث وجعلها سلمًا للارتقاء والوصول به إلى سدة الحكم أو المحافظة عليه بعد استلامه بلا اكتراث بعدد الأرواح التي ستزهق.

ومن هذا المبدأ انطلقت فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية، لكن فيمن؟

لم يذهبوا بعيدًا للبحث عن «حيطة قصيرة» حتى استقر الرأي على الإشارة على نميري بتطبيقها ابتداءً على شايبين من إقليم دارفور هما محمد صالح حامد، ومحمد يحيى الفاضل اللذان لم يتجاوز عمر كل منهما الحادية والعشرين عامًا وقد حضرا إلى العاصمة للعمل في الأعمال الهامشية بأسواق الخرطوم كبقية رصفائهما.

فقد نفذ فيهما أول تطبيق لحد قطع اليد بعد أن اتهما زورًا بسرقة عربة «تويوتا بوكس» من أمام بوسطة الخرطوم في ٢٥ من أكتوبر ١٩٨٣، ولم يمض سوى 20 يومًا فقط على تقديمهما للمحاكمة تحت المادة ٣٢١ بمحكمة الخرطوم وسط، ومن ثم تنفيذ الحكم عليهما في صبيحة الجمعة التاسع من ديسمبر ١٩٨٣ بسجن كوبر وسط حضور جماهيري وإعلامي*.

[28] صلاح عبد اللطيف، عشرة أيام هزت السودان، ص 77، ط 1 دارالهلل

وقد تكررت تلك الأحكام لمئات المرات، ثلاثة أرباعها وقعت على مواطنين وأطفال قُصر من دارفور.

ورغم تعدد الحكومات فإن الملاحظ في الأمر هو أن الفاعل واحد، سواء كان ذلك في حكومة مايو أو الفترة الحكومية الائتلافية الانتقالية، أو حتى الديمقراطية الثالثة، وأخيراً حكومة الإنقاذ التي لم تأبه لحظة لحرمة دم المواطن السوداني، حتى بلغ بها أن حاول ضرب صف الشعب السوداني الذي أعاد البطش والجوع وحدته من جديد، ولا يعني ذلك بحال تبرير ساحة الحكومات والأنظمة الأخرى من استهداف إنسان دارفور، كما لا أعني بذلك أن مواطن دارفور وحده من عاني ويلات الاستهداف المتكرر على امتداد مشاركة عصابة المؤتمر الوطني في الحكومات المتعاقبة.

لكن الذي لم يتنبه إليه تلك العصابة أن مثل هذه المسرحيات «المسيخة» ما عادت تثير حافز المواطن الذي حفظ ودرس وفهم كل طرق الخبث والمكر السيئ الذي لا يحيق إلا بصانعيه.

وقد أدرك الشعب السوداني أن إسرائيل التي لطالما تغنت بعداوتها الحناجر ما هي إلا وهمة كبرى لتحقيق الأهداف سالفة الذكر.

لِمَ استبقاء الأسرى الثوار بعد سقوط النظام؟

للإجابة عن السؤال المطروح بقوة في الشارع السوداني وجميع وسائل التواصل الاجتماعي عقب الإطاحة برأس النظام السابق فيما يتعلق بتأخير الإفراج عن مئات من أسرى الحركات المسلحة بجانب مئات آخرين من طلاب دارفور الذين تم القبض عليهم في مطلع المظاهرات، في الوقت الذي أُطلق فيه معظم رصفائهم السياسيين من منتسبي الأحزاب السودانية المختلفة، ألفت نظر القارئ الكريم إلى مقال لي بعنوان: «احذروا سم غسل النظام القاتل» كان قد نشر في ١٠ مارس ٢٠١٧ على صحيفة صوت الهامش وسودانايل السودانيتين فور إطلاق سراح الدفعة الأولى من أسرى الحركات المسلحة، التي اقتصرت وقتئذٍ على بعض الأسرى من أبناء دارفور من حركة العدل والمساواة وحركتي تحرير السودان (عبد الواحد - مناوي) وحركة تحرير السودان المجلس الانتقالي وحركة الوحدة وغيرها، بينما لم

تشمل رفاقهم من ذات المؤسسات من الأقاليم الأخرى إلا بعد فترة طويلة.. أمطت اللثام من خلاله عن جانب خطير من خطة حكومة البشير الرامية إلى شرح وحدة قوى المقاومة المسلحة بالإيحاء لأبناء الأقاليم الأخرى الذين ينتمون لذات المؤسسات الثورية بأن ثمة مذكرات تفاهم وحوارات تدار في الظلام بين النظام ورفاقهم من أبناء دارفور، وصولاً إلى زرع قنابل الشك ومحو الثقة بينهم وإلى الأبد.

بجانب محاولتهم لرش المياه لتهدئة الأغبرة المثارة نحوهم من قبل البيت الأبيض الذي وعدهم وقتها برفع الحظر المفروض على البلاد منذ عقدين من الزمن في حالة التزامهم بالشروط المطلوبة التي من بينها الإفراج الفوري عن جميع الأسرى.

إذ لم تكن تلك الخطوة ردّاً للتحية التي ابتدرتها حركتا العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان اللتان أطلقتا جميع من معهما من أسرى قوات وميليشيات النظام، لدواعٍ إنسانية صرفة حسبما صرح به قادة تلك الحركات وقتها.

ولأن المؤتمر الوطني كان يرى أن أي شكل من أشكال وحدة للشعب السوداني سيُعجّل بزواله لا محالة، فقد قام بتخصيص ميزانية ضخمة تحت غطاء الأمن والدفاع لشراء الذمم وإنفاقها على العملاء لإثارة الفتن والنعرات بقصد

الحيولة دون وحدة الشعب ومكوناته كأحد أهم خطته الاستراتيجية.

وما تلك النزاعات القبلية التي تندلع بين كل حين وحين وانقسام الحركات المسلحة والأحزاب المعارضة إلا نتيجة لعمل تلك الأموال المخصصة، لضرب أي وحدة محتملة تهدد بقاءه، مهما اختلفت الأشكال والأحجام والألوان.

وعند النظر بعمق حول هذا المبدأ الذي استمد منه نظام المؤتمر الوطني طول بقاءه، يتضح لنا حقيقة ما ترمي إليه حكومة عبد الفتاح البرهان وحميدي من تأخير إطلاق سراح المعتقلين من أبناء دارفور الذين لا زالوا في زنازين النظام الذي لم يسقط بعد، كونهما -البرهان، وحميدي- وحسبما يصفهما المراقبون بأنهما مجرد جنديين مأمورين من قبل قادتهما الذين تواروا عن الأنظار قسرًا إلى حين تنفيذ مخططاتهم المكشوفة، ولا يملكان الجرأة على فعل ما لم يؤمرا به من قبلهما.

يهدف النظام الجديد من تأخير إطلاق سراحهم إلى ذات الهدف الذي أراد بلوغه غداة إطلاقه سراح الدفعة الأولى من أسرى الحركات المسلحة التي اقتصر على أبناء دارفور بغية سحب بساط الثقة من تحت أقدام أبناء دارفور، على نحو ما أسلفنا.. لما تشكل استمرارية وحدة الكفاح المسلح من خطورة يستعصي على النظام مقاومتها مهما حشد لها من ميليشيات وخصص لها من ميزانيات.

ذات السيناريو وذات الإعداد وذات التقديم وذات المسرح مع اختلاف طفيف في التنفيذ وعكس وقائع النص جاء به هذا النظام مرة أخرى لإثارة حفيظة أبناء دارفور، سعيًا منه لدفعهم نحو نفذ أياديهم عن ثورة ديسمبر، وحينها تلقائيًا يكون قد انفلق طود الثورة العظيم، وتشققت وحدة التجمع السامق الذي سبق أن فضح فبركات قوش والبشير وتجاوزهما بخطى ثابتة هاتفاً: «يا عنصري المغرور.. كل البلد دارفور»، حتى أرغمهم على تمثيل أكبر مسرحية في تاريخ السودان والعالم، بإخفاء رئيسهم الدموي وكل زبائنته من رجالات الصف الأول، وتسليم السلطة لمن يأتونهم من أتباعهم المخلصين إلى حين فض الاعتصام، ومن ثم عودة الجميع إلى مواقعهم.. إذا سمح الثوار لهذا المخطط بالنجاح.

وهو ما يؤكد تصريح الفريق عبد الفتاح البرهان القاضي بالتنصل الكامل عن جميع ما تم التوصل إليه من اتفاق غداة تنفيذ فض الاعتصام.

لكن أتت الرياح بكثير مما لا تهوى الأنفوس، فعدل العسكر عن مساره المشبوه. بينما لا يزال أكثر من 500 أسير لم يعرف مصيرهم حتى هذه اللحظة حسبما أفاد به د. جبريل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة في لقاء جمعه مع أسر الشهداء في منتصف ديسمبر ٢٠٢٠ في العاصمة السودانية الخرطوم.

حتى كنف الثورة!

لم يدهشني ما أقدم عليه المجلس العسكري من محاولات لتلطيف الأجواء وتهدئة الأغبرة التي أثارها المعتصمون عاليًا بعد تلك المذبحة البشعة التي راح ضحيتها أكثر من سبعة قتلى ومئتي مصاب وسط المعتصمين مساء الاثنين ٢٠١٩/٥/١٣ رميًا بالرصاص ودهسًا بالسيارات، على قوات ترتدي زي الدعم السريع بعد تهديدها للمعتصمين بـ«الطحن» و«المسح» -حسب إفادات المصابين- وكاميرات موبايلات النشطاء وعدسات الأقمار الصناعية العالمية التي تنشط بكثافة في فضاءات القيادة العامة منذ السادس من نيسان/أبريل 2019.

إذ توقعْتُ أن يُقدم المجلس العسكري على خلق مشاهد درامية في أثناء فترة تعليق المفاوضات، حتى يمتص غضب الشارع الذي بدأ يسحب بساط الثقة من تحت أقدامهم، ومن ثم يقوم المجلس بزرع بذور التشكيك والتخوين بين الثوار كبداية لضرب الوحدة الثورية في مقتل.

لكن ما أدهشني حقًا هو عودة المجلس العسكري للعمل بذات السيناريوهات والأساليب الكيماوية التي تجاوزها الزمن، وإصراره على تبرئة ميليشيات الدعم السريع، بل وتمثيل ذات المسرحية التي جربها معلمهم قوش في بداية انطلاقة ثورة ديسمبر فمني بفشل ذريع حين ارتفعت حناجر الثوار بـ«يا عنصري المغرور.. كل البلد دارفور».

في إشارة مفادها أننا أذكى من أن تنطلي علينا مثل هذه الأكاذيب يا مستر قوش.. فُبِهُت المغرور وانهزم أمام الوعي الثوري الذي ركله إلى أزقة سوق «العتبة» بالقاهرة هاربًا.

وهنا يكمن جوهر المؤامرة الذي يتميز بها هؤلاء حينما أصروا على تجريب المجرب وحاولوا «خوشقة» قضية ضحايا الثامن والعاشر من رمضان بترك الجناة الحقيقيين طلقاء يمشون بين ضحاياهم، بينما ألقوا القبض على شباب أبرياء لا ذنب لهم سوى أنهم ينحدرون من إقليم دارفور، على غرار ما فعله قوش، وقبله القضاء المخجوج في قضية مقتل الصحفي محمد أحمد محمد طه، وقبلهما تنفيذ أحكام شريعة نميري. وغيرها كما أسلفنا.

إذن ما السر وراء استهداف أبناء الهامش وجعلهم كباش فداء دون سواهم في جرائم هم بريئون منها براءة الذئب من دم يوسف؟!!

الدافع الرئيسي وراء هذا الاستهداف المتواصل هو أن تركيبة عقلية النخب المتعاقبة على حكم البلاد على اختلاف توجهاتها تجمع -وبكل أسف- على إبعاد أبناء الهامش ودارفور بصورة أخص من كل ما من شأنه أن يوصلهم إلى مواقع سيادية إلا لمن يرضون عنه ويرضى بهم كأسياد!

يتضح ذلك جلياً من خلال تعاطيهم العنيف مع أي شكل من أشكال الثورة والاحتجاجات هناك.. وما استبقاء أبناء دارفور في معتقلات النظام السابق وعض الطرف عنهم من قبل المجلس العسكري إلا نموذج حي للعنصرية المتشرية في عروق تلك النخب وشرائينها!

أما السر الذي لا يتجرأ أحد على البوح به هو أن الجنرال البرهان والسيد حميدي كانا قد ارتكبا فظائع ومجازر في إقليم دارفور لا يكاد يصدقها عقل، ولا يعرف مداها وحجم بشاعتها إلا من عاشها من أبناء دارفور.

وبالتالي فالمجلس يدرك أن وجود أبناء دارفور ضمن الثوار في ميدان الاعتصام كجزء أصيل من مكونات قوى إعلان الحرية والتغيير وتجمع المهنيين، وتجمع قوى الهامش السوداني سيفضحهم ويكشف الأفتنة عن وجوههم المتقيحة، وبالتالي تأتي مرحلة المطالبة بتقديمهم للعدالة لا محالة.

فطفقوا يبحثون عن نوافذ ليتسللوا من خلالها إلى تصفية

الوجود الدارفوري وضرب وحدة الثوار.

لكن ما زاد الطين بلة هو أن قوى الحرية والتغيير نفسها قد انجرت لاحقًا إلى ذات المنحدر، فساهمت بشكل كبير في الحيلولة دون تغير هذه الصورة العنصرية المشوهة التي يختزنها الجميع تجاه إنسان الهامش فتعمدت إبعاد شركائها من أبناء الهامش المنضوين تحت تحالف الجبهة الثورية ورفضت تضمين قضايا الهامش لتصبح كأساس لكل اتفاقية بينها والعسكر، ما دفع الجبهة الثورية إلى إبرام اتفاقية في جوبا بينها وبين الحكومة الانتقالية غير تلك التي تم توقيعها في أغسطس ٢٠١٩ في الخرطوم.

الفصل السابع

«النزاعات القبلية.. خناجر مسمومة في كبد السودان»

أسلحة خطيرة في أيادٍ خاطئة

أورد البروفيسور محمد الحسن ولد لبات الوسيط الإفريقي في مفاوضات السلام السودانية في كتابه الجديد «السودان إلى طريق المصالحة»: «إن أكثر دولة إفريقية ينتشر فيها السلاح بين مواطنيها بشكل فردي هي السودان، ودل على ذلك بأن الأفراد المنتسبين إلى الأجهزة الأمنية المختلفة يحتفظون بأسلحة خاصة خارج نطاق العمل الرسمي، على غير ما عرفت به الأجهزة الأمنية في البلدان الأخرى».*

إن صدق هذا الادعاء الخطير، فيمكننا القول بأن السودان الآن يعيش على أرضية بركان بإمكانها أن تثور وتتفجر في أي لحظة، سيما وأن نداءات النعرات القبلية التي أخذت تتصاعد هنا وهناك بجانب تساهل الجهات المعنية مع الوضع، هما الدافعان الرئيسيان لجعل أي مواطن يفكر في الحصول على قطعة سلاح ناري لحماية نفسه في ظل عجز

[29] البروفيسور محمد ود لبات -السودان على طريق المصالحة، ط 1، المركز الثقافي للكتاب

السلطات عن القيام بذلك.

قد نلتمس العذر -أحياناً- للحكومة الجديدة في كونها ورثت من سابقتها دولة مدمرة أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ومتخلفة إدارياً، لدرجة أن أمست القبيلة تستحوذ على مساحات واسعة من الصلاحيات على حساب الدولة، حتى باتت هي الآمرة والناهية للدولة.. لا العكس.

لكن لا عذر بعد اليوم.. وقد حان الوقت لأن تبرز السلطات عينها الحمراء وتصدح آمرة بأن ليس من حق أي مواطن مهما امتلك من قوة وبأس أن يسعى لاستجلاء أخيه المواطن أو أن يمد يده عليه مهما كانت المبررات، وأن أي نزاع محل حلّه المحاكم ومنابر القضاء، لا ميادين الأسواق وساحات الأحياء، وإلا فستصبح الأجهزة الحكومية مجرد دُمية صورية لا إرادة لها ولا إدارة.

إن تغاضي الدولة عما كان يجري في بورتسودان وما سبقتها من أحداث حلفا وغيرهما، وما تخللها من ترك الحبل على غارب زعماء القبائل ومراهقيها السذج في حسم الخلافات البينية المفتعلة بـ«البونية»؛ سوف يجعل الأزمة تعظم وتستفحل، مما سيجعل كبح جماحها أمراً مستحيلاً، وساعتئذ فقط يعض الجميع على أصابع الندم ولات حين مندم.

قد تختلف النزاعات القبلية الدائرة في بورتسودان وحلفا

والقضارف نوعًا ما عن تلك

التي تحدث في دارفور من حيث الفاعل، ولكن تتطابق الأفعال والدوافع ومحركوها والأسباب التي تتمثل في العنصرية المبطنة تجاه الغير واحتقاره بسبب اختلافه العرقي أو الديني.. في ظاهرة تجسد مقولة الفيلسوف الألماني آرثر شوبنهاور: «كل أمة تسخر من الأمم الأخرى... وكلهم على حق».

لذلك كان لزامًا على الجهات المختصة اتخاذ قرارات فورية لحسم أي مظهر من مظاهر النزاع القبلي، وإنشاء محاكم ميدانية لمحاكمة مثيري النعرات العنصرية التي من شأنها إشعال فتيل العراك بين القبائل، وتجريم كل من يتورط في جريمة إثارة الكراهية ومحاسبتها، بجانب تسيير حملات مكثفة لجمع السلاح بصورة أكثر جدية وصرامة حتى لا تبقى قطعة واحدة خارج الأطر الرسمية.

هانت الحكومة فقويت القبيلة

تقوم القبيلة أساسًا على التضامن والتنافس وفق مبدأ التعارض التكاملي «أنا ضد أخي، وأنا وأخي ضد أبناء عمنا، ونحن وأبناء عمنا ضد أهل الأرض أجمعين». وهذه الفوضى المنظمة شيئاً ما والناجحة عن هذه الآلية المزدوجة في الانفصال والاتصال كانت دائماً تنعت في الوظائف كخصيصة جوهرية للمجتمعات القبلية «الانقسامية» والتي توصف أحياناً بأنها «بلا زعيم» أو «بلا دولة». والصراع الفردي «الثأر» أو الجماعي «الحرب بين القبائل» هو الوسيلة الأساسية وربما الوحيدة التي كانت هذه المجتمعات تحل بها التناقضات التي تنشب بين أفرادها أو جماعاتها.

ولأن السودان كغيره من الدول القبلية، فعادة ما تتمحور أسباب الصراع القبلي المسلح فيه حول أحد الأمور الثلاثة:

إما بأوامر وتوجيهات مباشرة من قبل بعض المسؤولين الحكوميين الصاعدين إلى الهرم المناصي على أكتاف

قبائلهم وجماعها مستغلين نفوذهم السلطوي في تركيع بعض القبائل المحيطة المختلفة عنهم في اللون أو اللسان أو غيره عن طريق انتزاع أموالهم وممتلكاتهم، وحتى أراضيهم الزراعية.

وهذا يرجع في ذاته لأحد السببين: إما انتقامًا من هذه القبيلة بسبب خصومة سابقة كامتناع أفرادها في يوم ما عن دعم المسؤول المعني في محطة من محطات قذارته، أو طمعًا في أرضها وممتلكاتها وأسباب أخرى يعلمها «جوكية» النزاعات في الأنظمة الشمولية المتعاقبة تحت ذرائع ومبررات مختلفة.

أما الأمر الثاني: فهو الصراع حول المراعي وموارد المياه، وهو أمر شائع وسط جميع قبائل السودان الزراعية والرعية منذ القدم، تقل أو تكثر حسب وعي أفراد القبيلة وقادتها.

والثالث من دوافع اشتعال نيران الحرب بين القبائل في السودان: هي

السرقة والنهب المسلح، وهو أخطر أنواع الدوافع وأكثرها انتشارًا وأبشعها نتائجًا.

وذلك لأن اللصوص الجناة عادة ما يتسللون إلى إحدى المناطق والفرقان الآمنة فينهبون ويقتلون، وأحيانًا يتصدى لهم أرباب الأملاك فيقتلون، ومن ثم يستترون خلف قبائلهم، لتعقب ذلك ردود أفعال أكثر قساوة من

قبل الكيانات القبلية الحاضنة لكل من المعتدي والمعتدى عليه، مما ينمي عوامل الخطورة بين الطرفين، وتدور عجلة الثأرات التي تحل بالدمار على جميع منتسبي القبيلتين، ويقع فأس الخراب على رؤوس الأبرياء فتُيْتَمُّ أطفالٌ وتُكَلِّمُ أمّهاتٌ وتُرْمَلُ نساءٌ ولم يسلمن في أحيين كثيرة من الاغتصاب.

ويقتل ويصاب ويجنن العشرات أو المئات من الطرفين بسبب لص حقيّر لا يساوي ما كان ينوي انتهابه ظفرًا من أظافر من ماتوا من الطرفين.

لكن المحزن حقًا أن كل تلك البشاعات تواجه بصمت مطبق من قبل السلطات التي تتناقل كعادتها في فض مثل تلك النزاعات ومحاسبة الجناة وزعماء تلك الكيانات حسبما تقتضيها مصلحة الحفاظ على أرواح المواطنين وممتلكاتهم كحق يكفله له الشرع والدستور.

وهو ما شجع اللصوص على التماضي في ارتكاب ذات الجرائم بصور أكثر بشاعة بلا حسيب في ظل انتشار واسع للسلاح بأيدي المواطنين.

وما وقائع التفتيل التي وقعت بين قبيلتي الرزيقات والفلاتة حتى مطلع يناير ٢٠٢١ وقبله بين قبليتي المساليت والفلاتة في جنوب دارفور، وقبلهما بين قبيلتي البني عامر والبجا وقبيلتي النوبة والبني عامر في كسلا وبورتسودان، إلا نموذج

قليل بين المثمن من النزاعات القبلية الفارغة.

فأي بشاعة وقساوة أوصلت مجتمعاتنا إلى هذا الحد من
استسهال الأرواح واسترخاها!

ولكم تمنى المواطن من الحكومة الانتقالية أن تريه نمطاً
مغايراً لما اعتدناه في عهد النظامين السابقين: المؤتمر
الوطني، وحزب الأمة اللذين يعتبران أفضل نظامين في إدارة
فض النزاعات القبلية في تاريخ السودان القديم والحديث إذ
إن احتكار شرعية ممارسة العنف الجسدي تعتبر من أهم
مهامات دوائر سلطة الدولة.. لا القبيلة.

مجزرة فُتَابَرَنُو.. لقد حدث ما كان متوقَّعًا له الحدوث

كنت قد تأنيت قليلاً قبل أن أخط هذه السطور، ريثما أسمع رد فعل الجهات المسؤولة التي عودتنا على الظهور الدراماتيكي والاكتفاء بإطلاق وعود جوفاء تسبقها بيانات شجب وإدانة بأفخم العبارات مع التأكيد على تشكيل لجنة «لتفطيس» الحقائق التي يعرف الجميع فاعلها والمفعول به والمفعول من أجله والمفعول معه وظرف مكان الفعل وزمانه.. ولو من باب «حدث ما حدث»

لكن يبدو أن هذه المرة قد خابت ظنوني وأتت التوقعات دون المستوى حتى على الصعيد الإعلامي المتمثلة في التلفزيون القومي والصحف المحلية الصادرة صباح اليوم الثلاثاء 14 يوليو ٢٠٢٠ التي لم أتحصل منها على سوى الآتي:

- حكومة شمال دارفور تعلن حالة الطوارئ بالولاية.

- ضبط محطتي توليد «كهرياء» بمخازن قيادي بالنظام

البائد.

- أطراف سد «النهضة» ترفع تقريرًا نهائيًا للاتحاد الإفريقي اليوم.

- تسجيل ٦٧ حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا و٧ وفيات.

- الجبهة الثورية تعلن رفضها انفراد حمدوك بتعيين الولاية.

- البروفيسور البخاري الجعلي يكتب: مولانا الميرغني: أليس من بينكم من يتذكر أو يفكر؟

- الصحة: لم نستلم سوى ٢,٥٪ من أموال الهبات والمنح والدعمات لمكافحة كورونا.

وهلم جرا ...

بجانب بيان خجول صادر من حكومة ولاية شمال دارفور استميت في محاولة تبرير ما حدث دون أن يتطرق إلى القتلى الذين تجاوزوا التسعة أشخاص بجانب ١٤ إصابة في فض اعتصام مدينة «فتابرنو» في شمال دارفور نهار الاثنين ١٣ يوليو 2020 إضافة إلى تسع إصابات في كتم مساء الأحد ١٢ يوليو ونهب عدد غير معلوم من الممتلكات وحرق سوق فتابرنو بالكامل من قبل ميليشيات الدعم السريع.

القارئ الحصيف لواقع مشكل السودان في دارفور يدرك أن ما حدث من حرق وتقتيل في ساحة اعتصام «فتابرنو»

أمر متوقع حدوثه في ظل تواطؤ الحكومة الانتقالية مع ميليشيات الجنجويد التي ما انفكت تستخدم سلاح الدولة في الفتك بالمواطنين العزل، دون أن تبدي الحكومة نياتها عن تجريفها من تلك الأسلحة والترسانات الحربية الضخمة والمركبات القتالية، أو دمجها في القوات النظامية، ما دامت لم تشكل خطرًا عليها في العاصمة.

وما صمت الحكومة المركزية والأجسام الثورية «الصورية» حيال ما جرى إلا ترجمة واضحة لحقيقة أن الدم المسكوب في الأصقاع البعيدة عن العاصمة لا تعنيها في شيء.

لعلي قد أشرت في مقال صحفي إلى أن مواطني «نيرتي» و«كباكية» و«كتم» و«فتابرنو» ما خرجوا إلى ساحات الاعتصام إلا لإسماع المجلس السيادي ومجلس الوزراء أنينهم ومعاناتهم من فعل هجمات المستوطنين الجدد من ميليشيات الجنجويد التي ما برحت تقف حائلة بينهم وبين ممارسة أعمالهم الزراعية في مواسم الخريف، كونه الموسم الوحيد الذي يعتمد عليه سكان تلك البقاع بما وجود به من محاصيل زراعية.

إن استمرارية انتشار السلاح في يد أولئك القتلة، سيكون له العواقب الوخيمة التي ستلقي بظلالها على أي اتفاقية أو صفقات سياسية تبرم بين الحكومة الانتقالية وحلفائها، وستضع استقرار السودان في مهب الريح.

لأن أفراد مريشييات الجنجويد وحسبما تلقّوها من وعود في عهد المخلوع عمر البشير، يؤمنون بأن جميع أراضي دارفور وحواكيرها قد باتت ملكًا لهم كمكافأة سخية من الحكومة السابقة نظير وقفتهم مع القوات المسلحة في «جهاد» المغضوب عليهم من مواطني قرى دارفور وأريافها، باعتبارها البؤر المغذية للحركات المسلحة.

وهو ما دفع أغلبهم إلى اقتسام المحصول الزراعي مناصفة مع المزارعين أصحاب الأرض كشرط أساسي لاستزراع أراضيهم، وإلا فالموت لمن يطاءً تراب مزرعته. وهذا ما لم يفتن له أفندية الحكومة الانتقالية.

وبناء عليه حدث ما كان متوقعًا له الحدوث.

حتى لا يصبح كل البلد دارفور

يخطئ جل المحللين سهوًا أو عمدًا فيقعون في فخ وصف المذابح التي ضد النازحين العزل بالنزاع القبلي بين اثنتين من قبائل الجينية، مستندين إلى رواية دهنس إحدى النازحات التي أعقبه رد فعل من ذوي القبيلة الذي كانت نتيجته مقتل أحد الشباب طعنًا، ليأتي الرد المضاد، وهلم جرا.

أشلاء مبعثرة هنا وهناك، أطفال ونساء وشيوخ يجوبون الشوارع هربًا من الموت، بحثًا عن مأوى يقيهم وابل الرصاص الحي، جثث آدمية وأخرى لحيوانات متفحمة، مناظر دامية تنفطر لها القلوب كمدًا وحسرة، خلفتها هجمات ميليشيات مسلحة بمختلف أنواع الترسانات الحربية الثقيلة والخفيفة تقلها سيارات ومقاتلات مملوكة أساسًا للقوات المسلحة ووزارة الدفاع المنوطة بها حماية مواطنيها على اختلاف انتماءاتهم الإثنية والجهوية والدينية.

لكن القصة -يا عزيزي القارئ- أعمق من ذلك بكثير، أرادها

صانعوها فقط أن تظهر بشوب القبلية.

فالقراءة المتأنية لما جرى في الجينية في مطلع يناير ٢٠٢٠ وما قبلها وما تلاها، يظهر بلا التباس أن جهات رفيعة ذات تأثير كبير كانت ولا زالت متواطئة مع هذه الجرائم البشعة، سيما وأن هذه المذبحة التي جاءت متزامنة مع آخر جلسات أول محاكمة لها الصلة المباشرة بجرائم التقتيل المنظم.. وقد سبقتها أحداث مماثلة كالانفجار الذي دمر مصنع سالومي للسيراميك بالكامل وأودى بحياة أكثر من ٢٣ شخصًا في الثالث من ديسمبر ٢٠١٩ حسبما أفاد به بيان صادر من مجلس الوزراء، وحريق الورشة المركزية لجهاز الأمن في ١٢ ديسمبر كانون الأول 2019، وقبلها حادثة بورتسودان ومذابح في أماكن متفرقة في دارفور.. كل هذه القرائن توحى بأن ما يجري أمر مخطط له بخبث لاستمرار نزيف الدم في دارفور وبعض أقاليم السودان، بغية إفراغ مساعي الثورة السودانية من مضامينها، وإيهام العامة بأن الأزمة الجارية في دارفور قبلية، ولا علاقة لها بالنظام السابق أو الحالي، مما سيترتب عليه مواقف أخرى ذات طابع عدلي، قد يستند إليها الراضون لعملية تسليم البشير ورفاقه الخمسين إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن بقاء قطعة سلاح واحدة في أيدي الجنجويد، يهدد بنسف أي اتفاق يبرم مهما كانت الضمانات والوساطات الإقليمية والدولية، ناهيك عن أن تحتفظ جماعات قبلية بمئاتٍ من

السيارات العسكرية والقوة الحربية التي تفوق مقدرات القوات النظامية نفسها، لأمر ينذر باستمرار سكب الدماء في جميع أنحاء السودان، وما دارفور إلا بداية لنقطة الصفر لإحراق ما تبقى من السودان إذا لم تتم إعادة النظر حول وضع حد لهذه الميليشيات في أقرب وقت ممكن.

إذ لا يمكن بأي حال أن يتحقق مشروع التغيير والعدالة في السودان مع الاحتفاظ بذات الآلة التي صنعها النظام البائد واستعان بها طيلة فترة حكمه على إبادة شعوب بعينها.

فحتى لا يصبح كل البلد دارفور احتراقاً بنيران الميليشيات وقتلاً وترويعاً وتشريدًا وغرقاً في برك الدماء، فعلى المجلس السيادي ومجلس الوزراء إصدار قرار فوري بتجريد سلاح جميع الميليشيات أو التعجيل في دمجها في القوات النظامية حسبما نصت عليه اتفاقية السلام في جوبا، ووضع قانون رادع خاص بالجرائم التي ترتكب بحق المواطنين، وتكوين قوات ودوريات حراسة نظامية لمعسكرات النزوح ريثما تحل مشكلة النزوح بشكل كامل.. لا سيما بعد انتهاء فترة قوات حفظ السلام وشد رحالها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

إذ ليس من المنطقي ألا تكون ثمة قوات نظامية قادرة على الحيلولة دون حدوث ما يحدث كل حين وحين.

وحتى لا يصبح كل البلد دارفور، على الحكومة الانتقالية احترام دماء الشعب السوداني في دارفور، وتغيير طريقة

تعاطيها البارد والبطيء جدًا مع مثل هذه الأحداث، إذ لو كانت هذه المجازر في أماكن أخرى قريبة من المركز لاختلقت الحالة تمامًا.

وحتى لا يصبح كل البلد دارفور، على لجان المقاومة في جميع ربوع البلاد اليقظة لرصد كل من له علاقة مع النظام المتواري وإحباط مخططهم في مهدها.

وحتى لا يصبح كل البلد دارفور، على عقلاء الكيانات الاجتماعية وحكمائها القيام بدورهم الفعال لكبح جماح المتفئتين من أبنائها ونشر ثقافة السلام وتقبل الآخر والاحتكام إلى صوت القانون وعدم اللجوء إلى استرداد الحقوق بالقوة مهما كانت الدوافع والمبررات.

وإلا فلن تتوقف تلك الحرائق التي ما فتئت أسنة لهبها تتمدد حتى تعم -لا قدر الله- جميع بقاع البلاد. وحينها سوف يصبح كل البلد دارفور بالمعنى الدامي.

وسيصبح كل البلد معسكر كرنديق، وكل البلد جبل مرة، وكل البلد الفاشر، وكل البلد الجنينة.

الفصل الثامن

«للنازحين أنين»

ما وراء زيارة الجزار لمخيمات النزوح والدمار

في الوقت الذي كان يتأهب نازحو مخيم «كلمة» للنازحين لإحياء الذكرى التاسعة لحمامات الدم التي شهدها المخيم في ٢٥ أغسطس من العام ٢٠٠٨، والتي جرّت فيها ميليشيات البشير رؤوس ٣٦ من نازحي معسكر كلمة وجرحت ١٢٦ آخرين، جلّهم نساء وأطفال ومسنون تنفيذًا لأوامر الوالي الأسبق لولاية جنوب دارفور علي محمود عبد الرسول، اعتزم الرئيس البشير القيام بجولة إلى ولايات دارفور في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لافتتاح بعض المنشآت، حسبما أوردتها وسائل إعلام حكومية.

لكن يبدو أن أحد مستشاريه قد أشار عليه بإدراج «معسكر كلمة» للنازحين ضمن قائمة جدول محطات زيارته فما هي إلا ساعات حتى أُعلن عن وصول طائرة الرئيس للأراضي التي ما انفك يمارس فيها هواياته بإهلاك حرثها ونسلها، وسط تساؤلات عمت أطيافًا واسعة من المتابعين لمجريات الأمور حول فحوى الغرض

من زيارة عمر البشير لمعسكرات كلمة وقريضة التي تحوي بأحشائها بقايا أبشع مجازر نظامه المستذئب. وماذا كانت بجعبة هذا الجنرال ليقدمه لضحاياه بمعسكرات النزوح في دارفور بعد كل هذه السنوات الدامية؟ هل كان ينوي بتلك الزيارة مقابلة النازحين لتقديم التعازي في «العشرة آلاف مواطن بس» الذين اعترف هو بإبادتهم، وبالتالي طلب العفو والصفح ممن تبقى من ضحاياه شبه الأحياء من الجرحى والجوعى والمغتصبات والمغتصبين والمشردين تحت كباري المدن وأرصفتها عما ارتكبته قواته وميليشياته بحقهم، ويتعهد لهم بإعادة كرامتهم وممتلكاتهم وقراهم التي دمرت وتعويضهم سنين البؤس والشقاء التي قاسوها بالمعسكر؟! لكن حُيِّبَ ظن المتسائلين حين انجلى لهم لاحقاً كونه الغرض من الزيارة المتمثلة في رغبة البشير في أن يظهر للرأي العام العالمي بأنه ورغم عزلته الدولية لا يزال يتمتع بحب واسع وسط شعبه، بدليل أنه استطاع أن يقدل بكلتا ساقيه داخل معسكر كلمة، أكبر مخيم للنازحين بدارفور، ويتوكأ على تراب «قريضة» بعصاه التي يحملها دوماً ليهز بها على شعبه وله فيها مآرب أخرى. بيد أن معظم المتابعين، واستناداً إلى الخبرة الواسعة التي اكتسبها عن أساليب نظام البشير في الالتفاف على الحقائق وليّ أعناقها، إضافة إلى ضرورة المرحلة التي تحتم عليه فعل المستحيل لرفع العقوبات الأمريكية التي تقض

مضاجعه، قد توصلوا إلى أن الغرض الأساسي من تلك الزيارة الاستعراضية يكمن في خلق ضوضاء صاخبة للفت أنظار إمبراطورية البيت الأبيض، بغية تغيير وجهة نظرها تجاه العقوبات الأمريكية التي يتضمن رفعها تراخي مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية عن ملاحقة البشير ومن معه من مجرمي حرب دارفور ولو لحين. لكن إرادة نازحي معسكر كلمة حالت دون ذلك، فاضطر البشير لاختصار زيارته إلى رئاسة محلية عوضاً عن معسكر كلمة الذي عاد عنه مذموماً مدحوراً.

مجزرة مستري والصمت المريب

لا أشك أبدًا في أن هذه المجازر التي انطلقت تحصد عشرات الأرواح بصورة منتظمة وتجتاح المناطق قرية إثر أخرى، ما هي إلا امتداد لمشروع الإبادة الجماعية الذي لم يتوقف منذ أكثر من عقد ونصف في قرى دارفور بذات القادة والقواعد والسواعد والسلاح، تحت ذرائع متعددة، فتارة تغير تلك القوات على قرى آمنة فتعيث فيها سلبًا وتقتيلًا واغتصابًا بحجة أنها تابعة لحركات متمردة، وأحيانًا أخرى باسم النزاع القبلي، والنزاع حول ملكية الأراضي.. وكلها مجرد وسائل للعزف على دفوف مواصلة مشروع الإبادة الجماعية المخطط له بإحكام.

إن صمت الجهات المسؤولة عن تلك الفظائع التي تجاوزت حد العفوية واكتفاءها ببيانات تنديد واستنكار، لأمر يدعو إلى الحيرة والتكهن بمشاركتها في كل ما جرى ويجري هناك، سيما وأن الفترة الزمنية بين حادثة «فتا برنو وقریضة وحي الجبل الجنية والبيضة ومستري» التي وقعت في يوليو ٢٠٢٠

لم تتجاوز العشرة أيام، بل جاءت متواترة كحبات المطر ولم تتدخل الجهات المسؤولة إلا بعد توقف أزيز المدافع وقعقت الرصاص. وهو ما يثير التساؤلات حول ما دور الحكومة الجديدة وشركائها إزاء ما يجري؟

ألم تكن ميليشيات الجنجويد التي تفعل تلك الأفاعيل هي ذاتها قوات الدعم السريع التابعة للقوات المسلحة التي يدعي قاداتها بأنهم شركاء في نجاح الثورة وحمايتها؟ وإذا لم يكن ذلك كذلك، فما المانع من الحيلولة دون حدوث ما يحدث؟

وإذا كان من يقومون بذلك هم أعداء السلام من فلول النظام البائد، فكم يتطلب منهم الصبر على أولئك «المندسين» والمتفلتين قبل أن تنزل عليهم هداية من الله أو عذاب من عنده؟

وكم تحتاج فترة هدايتهم من الأرواح لتكون مهراً للحفاظ على هذا السلام المنشود؟

وما دور النشطاء السياسيين والإعلاميين والقانونيين والأحزاب والحركات المسلحة مما يجري غير التنديد؟

مع يقيني المؤكد أن مجزرة مستري التي خلفت ٢٣٠ قتيلًا وجريحًا نهار السبت ٢٥ يوليو 2020 لم تكن الأخيرة في ظل هذا التواطؤ الحكومي المريب.

محاولات لخوشقة إرادة النازحين

بات من الأمور المضحكات حتى البكاء، أن يطل على الساحة كل حين وآخر بعض ممن أدمنوا لعق دماء الشعب السوداني في دارفور بثوب الحاديين على تضييد جراحات من تبقى منهم في أزقة مخيمات النزوح التي بلغ عددها حتى الآن ١٧٤ معسكرًا للنزوح.

وكان الفاعل جان مارد خرج فجأة من تحت الأرض السابعة فخرّب، ونهب، وسلب، واغتصب وأحرق، وأباد، قبل أن يفلت ويفر عائداً إلى قاع الجحيم!

وما فتئ مهندسو الإبادة الجماعية يبحثون عن مخرج لكبيرهم الذي باتت تلاحقه العدالة الدولية لما يقارب العقد من الزمن جراء ما ارتكبه من جرائم حرب ضد المدنيين العزل في دارفور، فعمدوا على محاولة وأد كل ما من شأنه إظهار آثار المحارق والمذابح بتقسيم تلك الأراضي المحروقة المهجرة أهلها وتمليكها لقبائل رعوية وافدة من

دول الجوار، لتقوم تلك الأجسام الغريبة بدورها بتغيير أسماء تلك الحواكير والقرى المحروقة إلى أسماء تتماشى مع توجهاتهم بغية دفن الأسماء القديمة مع أصحابها وإلى الأبد.

إذا ما أعدت النظر -عزيزي القارئ- إلى عملية الإحلال والإبدال الذي تم هناك، يتضح جلياً أن تسليم تلك الأراضي جاء وفاءً لعهد قُطع سلفاً مع هذه الجهات من جهة، وطمراً للأدلة التي ستعرض صناديد المؤتمر الوطني الوالغين في دماء أهالي تلك القرى إلى المحاسبة من جهة أخرى.

ولم يكن ذلك بمنأى عن عمليات إخفاء المقابر الجماعية المكتشفة بإخراج رفات الضحايا وحرقتها.

وقبلها طرد بعض من المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان لإرغام النازحين إلى الهرب جوعاً من مخيمات النزوح، ظناً منهم أنهم بذلك قد أخفوا كل الأدلة التي من شأنها توريط رئيسهم السفاح وأمراء حربه، لكن لات حين مناص.

وبما أن مخيمات النازحين المتناثرة على سوح مدن دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق وأطرافها المختلفة قد أضحت معالم بارزة لا تخطئها أعين الزوار من المراقبين الدوليين، والأقمار الصناعية السابحة في فضاءات تلك البقاع، وحتى الزوار المناصرين والداعمين للنظام من بعض دول المحيط

الإقليمي، كان لزاماً على تلك العصابة -حكومة الإنقاذ- محو تكم المعالم المخرجة والمثيرة لسخط الدول الآبهة لحقوق الإنسان، فتولدت فكرة إزالتها وطمسها بأي ثمن!

منذ انطلاق الجولة قبل الأخيرة لمفاوضات الدوحة لسلام دارفور التي تمخضت عنها اتفاقية الدوحة، أقدمت حكومة البشير على استصدار قرار إزالة معسكرات النازحين عبر بعض ممن أسمتهم السلطات الحكومية «أعيان نازحي دارفور» الذين فرضتهم على النازحين وأحضرتهم للمشاركة في جميع مراحل التفاوض تحت مظلة «منظمات المجتمع المدني ونازحي دارفور» بالرغم من بيانات الشجب والاستنكار الصادرة من قبل هيئة النازحين واللاجئين -الممثل الشرعي لنازحي دارفور- وقتذاك، إضافة إلى وقفات النازحين الاحتجاجية التي كان لها دور كبير في تقزيم تقدم تلك المساعي، فلم تحرز أي تقدم في هذا الصدد، فاضطرت السلطات إلى إيكال الأمر برمته إلى رئيس السلطة الانتقالية آنذاك الدكتور التجاني سيسي الذي صرح في أكثر من موضع بضرورة تفكيك معسكرات النازحين، وتبعتها تصريحات ولاية ولايات دارفور، وبعض منسوبي السلطة الانتقالية، وما مخططات والي شمال دارفور وحميدي بخصوص معسكر زمزم من ذلك ببعيد.

فأن يسعى أولئك السادة لوضع حد لمعاناة أهلهم النازحين أمر محمود، إلا أنه من الوقاحة بمكان أن يُلزم

النازحون بشد رحالهم عن معسكرات النزوح- ذات الأمان
النسبي- دون أن يتطرق أولئك الأمرين إلى البدائل والخيارات
المتاحة بعد تهجيرهم وتشريدهم مرة أخرى!

رسوب أممي فاضح في ملف النازحين

أكتفي في هذا الصدد بما كتبه الناطق الرسمي الأسبق لبعثة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بدارفور الكاتبة والإعلامية المغربية عائشة البصري في مقال نُشر على موقع العربي الجديد في عدده الصادر في ١٤ يناير ٢٠٢١ بعنوان:

«مجلس الأمن ودارفور.. مسرحية في خمسة فصول» أتركك معها -عزيزي القارئ- دون أي إضافات أو تعديل:

«لم يُصغِ مجلس الأمن الدولي لطلب السودانين المشردين في مخيمات النزوح، بإبقاء بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إقليم دارفور (يوناميد)، إلى حين يستتب الأمن ويتحول اتفاق جوبا للسلام من حبر على ورق إلى حقيقة على الأرض. قرّر بالإجماع أنه حان وقت رحيل حفظة السلام، تاركين وراءهم أزيد من مليوني نازح، لا يجرؤون على العودة إلى ديارهم وأراضيهم، وقد استولى عليها مستوطنون مدججون بالسلاح. في ظاهر الأمر، يبدو لمتتبع

الشأن السوداني أن مجلس الأمن قد أتمّ مهمته، ولم يدّخر جهداً لحماية المدنيين في هذا الإقليم، منذ دخلت الحركات المتمرّدة في مواجهة مسلحة مع نظام الرئيس السابق، عمر البشير، في ربيع ٢٠٠٣. لقد اتّخذ بالفعل عدة خطوات، واعتمد حزمة قرارات، اعتبرها بعضهم جادّة، في حين أن كل واحد منها لم يكن في واقع الأمر إلا فصلاً من الفصول الخمسة لمسرحية دامت ستة عشر عامًا.

انطلقت لعبة الخداع الأممي في صيف العام ٢٠٠٤، أي بعد أزيد من سنةٍ من هجوم النظام على القبائل غير العربية، وقصّفه مئات القرى في شمال دارفور، وتطويقها بدباباته واستباحة دم أهلها وعرضهم وأرضهم من طرف جيشٍ بلا رحمة، شكّلت ميليشيات الجنجويد العربية رأس حربته. اضطر المجلس إلى الاستجابة لضغط تحالف «أنقذوا دارفور» الأمريكي، الذي ضم أكثر من ١٩٠ منظمة دينية وسياسية وحقوقية، خاضت حملة مناصرة لم تشهد أمريكا لها مثيلاً منذ حرب فيتنام. لم يكن في وسع إدارة الرئيس جورج بوش الابن آنذاك تجاهل هذه الحملة، بعد أن انضم إليها مشاهير هوليوود.

مجلس الأمن يسند مهمة الحماية في دارفور لقواتٍ، إن قُدّر لها أن تنتشر، سيشترك فيها من قتل واعتدى على المدنيين كان الخمس الكبار في مجلس الأمن وقتها متّحدين، إلى حد كبير، حول ملف السودان، وداعمين حكم البشير

المتفاني في خدمتهم على حساب الشعب السوداني. كان يسهل استثمارات الصين واستغلالها لفظ السودان وموارده، ويفتح لروسيا الأبواب الموصدة ليصبح السودان بوابتها إلى أفريقيا، ويخدم أمريكا وحلفاءها الأوروبيين في «الحرب ضد الإرهاب». استفاد البشير من تزامن بداية حروبه في دارفور مع محادثات السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، منذ انطلاقتها في صيف 2002 إلى حين انتهائها باتفاق نيفاشا للسلام في يناير/كانون الثاني 2005. كانت أمريكا تحابي النظام وتغازله، كي تضمن تسهيله انفصال جنوب السودان في العام ٢٠١١، وإن كان ذلك على حساب دارفور.

كل هذه الخدمات السديدة وضعت الخرطوم تحت حماية الخمس الكبار الذين سيوهمون العالم أنهم يقفون في وجه نظام البشير، في حين أنهم كانوا يساعدونه على البقاء، وارتكاب مزيد من الفظائع والإفلات من العقاب. تبدأ المسرحية في يوليو/تموز ٢٠٠٤ بتبني مجلس الأمن القرار ١٥٥٦ الذي اعتبر ميليشيات الجنجويد «طرفاً» في النزاع، وكأنها كيان قائم بذاته، لا صلة له بالنظام الذي جيشها وسلحها ودفع رواتبها وأمرها بقتل المدنيين والاستيلاء على أراضيهم بعد تهجيرهم. نسب المجلس لـ«الجنجويد» كل الجرائم من «هجمات عشوائية ضد المدنيين، والاعتصاب، والتشريد القسري، وأعمال العنف، خاصة ما ينطوي منها على بُعد عرقي». تجاهل الخمس الكبار أن هذه الميليشيات جزء من جيش عرمرم، يضم أيضاً القوات المسلحة والشرطة وجهاز

الأمن والمخابرات. وحسب توزيع محكم للأدوار، كان هجوم هذه القوات ينطلق غالبًا بقصف جوي يستهدف القبائل غير العربية، وتدخل بعدها مسرح الجريمة القوات البرية، بجيشها وشرطتها وأمنها وجنويدها، يقتلون وينهبون ويحرقون ويغتصبون جنبًا إلى جنب، ثم ينسحبون جميعًا في عرباتهم ومدّعاتهم وخيلهم وجمالهم، لينسبوا بعدها جرائمهم لعناصر «متفلتة».

لم يتخذ مجلس الأمن أية إجراءات عقابية ضد الحكومة السودانية، ناهيك عن روسيا والصين، واكتفى بمنع اعتماد تقارير الخبراء، والتكتم على هذه الحقائق

غض القرار ١٥٥٦ الطّرف عن كل هذه الحقائق المؤكدة، وطالب مجلس الأمن الحكومة السودانية بنزع سلاح الجنجويد، واعتقال قادتهم الذين «حرّضوا» على ارتكاب الفظائع. بهذه السردية الكاذبة، برأ المجلس النظام، وأوكل إليه مهمة تطبيق العدالة على ميليشياته، ثم حاول أن يبدو جادًا وصارمًا، فهدّده باتخاذ مزيد من الإجراءات في حال عدم امتثاله لقراره. كان البشير يعلم أن الأعضاء الدائمين في المجلس غير جادّين في تهديداتهم، فمضى يؤسّس لدولة الميليشيات، بالموازاة مع الأجهزة النظامية التي قرّر أن يهّمّشها سنة بعد سنة. وبدل أن ينزع سلاح الجنجويد ويسرّحها، أدخل عددًا كبيرًا منها ضمن قوات «حرس الحدود» التابعة للجيش السوداني، ثم أصدر لاحقًا

قرارًا حوّل «قوات الدعم السريع»، آخر نسخة للجنجويد وأخطرها، أن تصبح تحت إمرته. ولكي يضمن ولاء هذه الميليشيات واستقلالها عن أجهزة الدولة، منحها النظام امتيازات تجارية وسمح لها بالاستيلاء على مناجم الذهب، إلى أن أصبح قائد الجنجويد، محمد حمدان دقلو، المدعو حميدتي، يدير شركة «الجنيد» لتعدين الذهب، ويجني ملايين الدولارات مما يقترفه في دارفور.

ازدادت الأوضاع سوءًا في هذا الإقليم، وواصل مجلس الأمن مسرحيته، وتبّى القرار ١٥٦٤ في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، القاضي بإنشاء لجنة دولية للتحقيق في جرائم دارفور، أي الفصل الثاني من تمثيلته. بعد ثلاثة أشهر من تقصي الحقائق على الأرض، خلّصت اللجنة إلى أن الحكومة السودانية لم تنهج سياساتٍ بنيّة الإبادة الجماعية، إلا أن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها الحكومة في دارفور لا تقل خطورةً عن الإبادة. ولكن اللجنة لم تستبعد أن يكون بعض الأفراد، بمن فيهم مسؤولون حكوميون، قد قاموا بأفعال بنيّة الإبادة الجماعية، فأوصت أن يحيل مجلس الأمن قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، وطالبت بأن ينظر في فرض عقوبات على السودان.

في ظل ضغوط ائتلاف «أنقذوا دارفور»، واستفحال جرائم النظام والتمتردين، تبّى المجلس القرار ١٥٩٣ في مارس/ آذار ٢٠٠٥، وأحال ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

كان الفصل الثالث أكثر فصول المسرحية الأمامية دراميةً، إذ بدت الخطوة كأنها أكثر قرارات المجلس جرأةً والتزامًا بإقرار العدالة. لعبت المحكمة دورها، وأصدرت مذكرات توقيف بحق البشير، بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة جماعية، بالإضافة إلى مذكرات توقيف بحق متهمين آخرين. ولكن سرعان ما تبين للجميع أنه لا حول ولا قوة لهذه المحكمة التي لا تتوفر على آلية لتوقيف المتهمين، وتنتظر أن يُسَلَّم المتهمون أنفسهم للعدالة الدولية، أو أن يتم اعتقالهم وتسليمهم من الدول الأعضاء في المحكمة. واتضح أيضًا أن أمريكا والصين وروسيا هم أكبر أعداء المحكمة، بدل أن يكونوا أحد أعضائها.

أوصت لجنة دولية أن يحيل مجلس الأمن قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية

في الفصل الرابع من مسرحيته، يواصل المجلس جعجعته، ويعتمد في السنة نفسها القرار ١٥٩١، يفرض بموجبه على الحكومة السودانية حظر أسلحة جزئيًا وعقوبات غير مجدية، إذ سمح للنظام بأن يشتري ويستخدم ما يشاء من الأسلحة في السودان، شريطة ألا يستعملها في دارفور، من دون أن يوقَّر على الأرض آلية مستقلة ودائمة لرصد هذا الحظر العجيب. وفرض أيضًا عقوباتٍ، أو بالأحرى تهديداتٍ، بحظر سفر وتجميد حسابات وأصول عدد من الأشخاص؛ عقوباتٍ رمزية لم تكن ذات أثر رجعي، ولم

تحدث فارقًا هي الأخرى. طفت على السطح فضائح حظر الأسلحة، عندما تسربت أكثر من مرة تقارير لجنة الخبراء المعنية برصد هذه العقوبات في السودان، تفيد بأن الحكومة السودانية تستعمل طائراتٍ حربية وصواريخ اشترتها من روسيا وبيلاروسيا، وذخائر اقتنتها من الصين. لم يتخذ مجلس الأمن أية إجراءات عقابية ضد الحكومة السودانية، ناهيك عن روسيا والصين، واكتفى بمنع اعتماد تقارير الخبراء، والتكتم على هذه الحقائق.

استمر النظام والمتمردون في اعتداءاتهم على المدنيين، في ظل الفشل المدروس لكل القرارات السابقة، ولم يبق في جعبة مجلس الأمن إلا أن يعتمد القرار ١٧٦٩، وينشر بعثة حفظ السلام بالشروط التي أملتها عليه الخرطوم. دام الفصل الخامس والأخير من مسرحيته ثلاثة عشر عامًا، وقف خلالها المجلس يتفرّج على نظام البشير وهو يهاجم قوات «يوناميد»، ويقتل حفظة السلام، ويشلّ حركتهم، ويتحكّم في كل تفاصيل عملهم ويعرقلها. وعلى الرغم من إعرابهم المتكرّر عن الذعر والقلق البالغ إزاء الوضع في دارفور، لم يستجب الخمس الكبار، أو أية دولة أوروبية، لطلبات «يوناميد» الملحة، ولم يزودها أحدهم بالمعدات اللازمة، ولو بطائرة هليكوبتر واحدة تمكّنهم من رصد وضع المدنيين، والتدخل في الوقت المناسب لحمايتهم. منح المجلس «يوناميد» الحق في استخدام القوة بموجب الفصل السابع، لكنه لم يمنحها القوة.

استفاد البشير من تزامن بداية حروبه في دارفور مع محادثات السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان

على الرغم من خذلان مجلس الأمن لها، ومن محاربة النظام لوجودها، وعلى الرغم من القهر والقتل الذي طاول موظفيها، ظلت البعثة الأممية تقوم بدورياتها اليومية، وتتفقد أحوال النازحين، وظلت مكاتبها تستقبل آلاف الفارين من قصف النظام قراهم، وتضمّد جروح الناجين، بمن فيهم ضحايا الاغتصاب الجماعي والممنهج. واليوم وقوات «يوناميد» تحزم حقائبها، لم يعد للمشرّدين من أبناء القبائل غير العربية ملاذ، لم يعد في وسعهم إلا أن يحبسوا أنفاسهم، في انتظار أن تنشر حكومة عبد الله حمدوك القوات المشتركة التي أعلنت عنها منذ أزيد من ثمانية أشهر. اليوم يُسدل الستار على آخر فصلٍ من فصول مسرحية مجلس الأمن، وتجلي قمة سخريته، وهو يُسند مهمة الحماية في دارفور لقواتٍ، إن قُدّر لها أن تنتشر، سيشترك فيها من قتل واعتدى على المدنيين، من جيش البشير، والحركات المتمرّدة، وميليشيات القتل السريع بقيادة حميدتي الذي كان من المفترض أن يحاكم على ما ارتكبه القوات التابعة له من جرائم. اليوم يتضح أن مجلس الأمن لم يأبه في أي يوم بمصير المدنيين في دارفور، بقدر ما كان حريصًا على حماية نظام البشير، وما زال حليقًا لبقايا هذا النظام وأفوله».*

[30] العربي الجديد - عدد الخميس ١٤ يناير ٢٠٢١

الفصل التاسع

«وللاجئين أشجانهم وأحزان»

انتحار بعد طول انتظار

نصت كل من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين للعام ١٩٥١ المعدلة في ١٩٦٧ البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين الموقع عليها من قبل المكونة للأمم المتحدة، ومبادئ بانكوك حول وضع اللاجئين ومعاملتهم المعتمدة في منظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية ١٩٦٦، واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا ١٩٦٩، وإعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين لدول أمريكا اللاتينية ١٩٨٤، وتوصيات المجلس الأوروبي المعنية بالحالة الواقعية للاجئين ١٩٧٦، وتوجيهات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن المعايير الدنيا لتأهيل وضع رعايا البلد الثالث والأشخاص عديمي الجنسية كلاجئين أو غيرهم ممن يحتاجون إلى الحماية الدولية، ومحتوى الحماية الممنوحة ٢٠٠٤، نصت على أن اللاجئين هم الأفراد الذين خارج بلدهم الذي يحملون جنسيته أو محل إقامتهم المعتاد، ولديهم تخوف له ما يبرره من التعرض

للاضطهاد بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو انتمائهم إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائهم السياسية، غير قادرين على أو ليس لديهم الرغبة في الاستفادة من حماية ذلك البلد أو العودة إلى هناك خوفًا من الاضطهاد.*

لكن يبدو أن غالبية تلك الشعارات واللافتات المضيئة الموضوعة على أوجه المباني الشاهقة ومدخلها وسط المدن المزدهمة التي تحمل عناوين وأسماء ترمز إلى امتهان واضعيتها مهنة العمل في المجال الإنساني مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وما إلى ذلك.

يبدو أنها تضحك على نفسها قبل الآخرين بتلك الشعارات البراقة، وذلك لأن أسماءها تتناقى تمامًا مع ما يدور داخل تلك المباني من أفعال في أحيان كثيرة.

إذ لو قدر لجدران تلك المؤسسات النطق لصرخت مستغيثة طالبة الفكك والخلاص من برائن زيف البشر وكذبهم وقساوتهم وضحك بعضهم على البعض الآخر باسم الإنسانية وحقوق الإنسان.

هزت حادثة انتحار اللاجئين الإثيوية «الأرومية» حرقًا أمام

[30] موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين بالقاهرة جدران الضمير الإنساني، حينما أشعلت النار في نفسها ضمن سيدتين أخريين وشاب، على مرأى من كاميرات مكتب المفوضية في ٢٦ من شهر يوليو ٢٠١٦ في القاهرة، في منظرٍ ينفطر له القلب حسرة، أدت إلى وفاتها متأثرة بإصاباتٍ بالغة غطت كل جسدها، بعد أن تم نقلها إلى المشفى لتلقي العلاج، لتخلف وراءها طفلتين لا مأوى لهما ولا آوى.

تأتي هذه الواقعة بعد أن أعيت المفوضيةُ انتظارَهم بمنحهم مواعيد لمقابلة تحديد الوضع والتي تزيد مدتها في الغالب عن السنتين، قاسوا خلالهما كل أنواع البؤس والشقاء بدولة لا يموت اللاجئ فيها ولا يحيا، ودون معونة تلي احتياجاتهم اليومية. ليجد اللاجئ نفسه مضطراً أمام خيارات ثلاثة: إما ركوب البحر المتوسط ليغدو في سفينة تتأرجح بين كفي الحظ فتوصله إلى الضفة الأخرى، ليختصر بذلك انتظار السنين، إن لم تلتقمه حيتان المتوسط حيث لم تكن هذه الفرصة متاحة للجميع. وإما التسول في الطرقات والأسواق والكورنيش لجلب لقمة العيش، وهنا غالباً ما يواجه اللاجئ المتسول خطر مدهمة تجار أعضاء الآدميين الذين يوجدون بكثافة في مثل هذه الأماكن لأخذ بعض «الإسبيرات» من جسمه المنحول قبل أن تُلقى بقية جثمانه على المجاري ومجمعات النفايات. وإما التوجه نحو المصانع والشركات للبحث عن أعمال يومية بأجور ضئيلة لا تكاد تفي أجرة المواصلات فضلاً

عن أن تكفي لتغطية إيجارات الشقة ومتطلبات أفراد الأسرة اليومية.

أكملوا سنين الانتظار وكلهم أمل في أن يحظوا بـ«البطاقة الزرقاء» التي تؤكد أحقيتهم لوضع اللاجئين، والتمتع بحق الحماية الدولية، وإعادة التوطين في دولة يحترم إنسانها الإنسانَ والإنسانية. ليفاجئوا بعدها بخبر مفاده رفض المفوضية منحهم وضعية اللاجئين، كما قررت بموجبه سحب البطاقة الصفراء «بطاقة الحماية المؤقتة» التي بحوزتهم. الأمر الذي دفع بالبعض منهم مرغمين إلى السعي لوضع حد لحياتهم عبر الانتحار بعد طول انتظار. ما دفعت الإدارة العامة لمكتب المفوضية بالقاهرة للإعلان الفوري عن إغلاق المكتب الرئيسي للمفوضية بـ 6 أكتوبر وتوقف أنشطته لحين إشعار آخر، حسبما نشرته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمصر عبر صفحتها على الفيسبوك في ذات الوقت.. لتستأنف عملها بشكل طبيعي بعد بضعة أيام. علمًا بأن هذه الحادثة لم تكن الأولى من نوعها، فقد شرعت سيدة سودانية أيضًا في الانتحار شنقًا بالقرب من ذات المكتب حسبما ذكره بعض شهود عيان. إلى جانب وفاة لاجئ سوداني آخر ويدعى «عوض» نتيجة إهمال الجهات المختصة، حيث ظل يصارع المرض زهاء الأربعة أشهر على مرمى حجر من مكتب المفوضية قبل أن تصعد روحه إلى بارئها بعد يومين فقط من نقله إلى المستشفى في العام ٢٠١٥.

وكأن المفوضية تلتذذ بمشاهدة معاناة اللاجئين القابعين أمام مكاتبها. فهل يا ترى ستستدعي مثل هذه الوقائع تدخل رئاسة المفوضية العليا-بجنيف- لإعادة النظر حول مئات الآلاف من اللاجئين من مختلف دول الحرب والاضطهاد بمكاتبها المختلفة، قبل أن يحذو اللاجئين حذو تلك السيدة الإثيوبية ورفيقاتها؟ والسؤال الذي يطل برأسه في مثل هذه المواقف والأحداث المتكررة، هو ما المانع من أن يُمنح ملتمسو اللجوء فترة زمنية قصيرة أقصاها شهر أو شهران لتحديد أوضاعهم رفضًا كان أو قبولًا بدل السنتين؟ وما الاحترازاات التي ستنتهجها المفوضية للحيلولة دون تكرار وقوع مثل هذه الكوارث البشعة؟ أسئلة ستظل تطارد ذوي الضمائر الحية ممن يهتمهم سلامة أولئك المستضعفين وكرامتهم .

وفي النيجر أُلِّمَّ سوداني مماثل

نقد صبر اللاجئيين الموجودين في مخيمات دولة النيجر بعد طول تحملهم للانتهاكات المتكررة التي ظلت تمارسها الجهات المعنية بحقهم، فقد واجهوا استهدافاً ممنهجاً وتردياً مقصوداً في الأوضاع الأمنية والمعيشية والصحية، بجانب ركن ملفاتهم وتجميدها من قبل مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في النيجر منذ عام ٢٠١٧ بعد أن تم ترحيلهم من الأراضي الليبية عندما تعرض المئات منهم لعمليات بيع وشراء كرقيق على أيدي نخاسين ليبين.

حتى اضطر أكثر من ١٢٠٠ في صبيحة الخامس عشر من ديسمبر كانون الأول ٢٠١٩ إلى الهرب من المخيم الذي يبعد عن مدينة أغاديز النيجرية بنحو ٢٠ كيلومتراً وقرروا الاعتصام أمام مكتب المفوضية في أغاديز، سبقهم في ذلك المئات إلى مكتب العاصمة النيجرية نيامي، في ظل برد الشتاء القارس، وانعدام الغذاء والدواء وأماكن لدورات المياه رغم وجود

المئات من الأطفال والنساء وكبار السن وبعض المرضى.

إلا أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين -وهي المسؤولة الأولى عن أرواح اللاجئين وسلامتهم وكرامتهم- كانت مصرة على أن تعيد بنا التاريخ إلى لحظات مجازر ميدان مصطفى محمود بالقاهرة وانتهاكات مكتب المفوضية بالأردن، فقد غضت الطرف عن المعتصمين وسدت أذنيها عن أنين الأطفال الرضع والحوامل وتأوهاتهم لعشرين يومًا متتالية.

وبدلاً من الجلوس مع اللاجئين المعتصمين والنظر في مطالبهم المشروعة، أصفقت المفوضية أبوابها في وجوههم، بل وقطعت حتى مياه الشرب عنهم، وأدارت ظهرها عن المعتصمين لتتولى أمرهم السلطات النيجرية المتمثلة في والي ولاية أغايز الذي قام بدوره في صبيحة السبت الرابع من يناير الجاري بإصدار أوامره القاضية بمهاجمة مقر الاعتصام وفضه بواسطة ٤٠ سيارة عسكرية.. فاستخدموا القوة المفرطة دون أن يكثرثوا لأمر الأطفال أو النساء، نتجت عنها إصابة ١٣٢ لاجئًا ولاجئة إصابات متفاوتة، بجانب اعتقال أكثر من ٣٥٠ لاجئًا وتعريضهم داخل الزنازين، إضافة إلى فقد العشرات.

إن هذا الصمت القاتل والتجاهل اللذين قوبلت بهما تلك الجرائم النكراء التي يتعرض لها اللاجئون في دولة النيجر، لا يفسران بسوى شيئين اثنين، هما: إما أن الإنسان المعني في

تلك الشعارات والقوانين المضمنة في المواثيق الدولية هو غير الإنسان المرغم على الهرب من جحيم وطنه للبحث عن الأمان بعد أن استعصى عليه البقاء في دولته بسبب الكوارث الطبيعية أو المكتسبة بفعل الحكومات.. وبذلك تكون قد ناقضت تلك التعريفات المذكورة آنفًا.

وإما أن جميع تلك القوانين والمواد المنصوصة بشأن اللجوء وحقوق الإنسان ما هي إلا تقنين لعمليات تجارة الرقيق، وتصدير شعوب البلاد المنكوبة وفقًا لحاجة البلدان الكبرى إلى الأيدي الرخيصة العاملة، سيما وأن أغلب تلك الدول كانت رائدة في هذا المجال قبل تحريمه في أواخر القرن التاسع عشر.

جريمة مقتل الطفل اللاجئ السوداني

لم يفق مجتمعُ اللاجئين السودانيين بمصر عن صدمة حرق الطفل السوداني ذي السبع سنوات في وضح النهار أمام أعين الناظرين في مدينة ٦ أكتوبر حي أبناء الجيزة المحاذية لمساكن عثمان سيئة السمعة في سبتمبر ٢٠٢٠، حتى فجعوا في ذات الموضع بجريمة أكثر إيلاً وأكبر بشاعة هزت أركان القاهرة نهار الخميس ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٠، كانت نتيجتها تمزيق جسد الطفل اللاجئ السوداني محمد حسن عبد الله الذي لم يتجاوز الثالثة عشرة من العمر جراء هجوم غادر بالسكين من قبل رجل خمسيني مصري يدعى «مجدي» الذي قام بطعن الطفل في أماكن حساسة من جسده بجانب بضع طعنات في منطقة الصدر والبطن واليدين والفخذين.

ويعود سبب الحادثة -بحسب إفادة شهود عيان مقربين من أسرة القتيل- أن للجاني علاقة صداقة ومعاملات مالية مع والد الطفل «حسن عبد الله» الذي يعمل حداداً في ورشة صغيرة في حي مساكن عثمان الواقع في مدينة ٦ أكتوبر

بمحافظة الجيزة المصرية، وقد عجزوا عن تسديد المبالغ المعنية، مما خلق توترًا بينه وبين الجاني.

وفي تمام الساعة الثانية ظهرًا، تفاجأ الطفل بالرجل يقتحم شقة سكنهم، وينهال عليه بالطعنات والسباب، بينما لاذت شقيقته الكبرى بالفرار بعد أن جاءت من الخارج وشاهدت الدماء تخضب أرضية صالة الجلوس، وقد انتهز الجاني غياب والدي الطفل فأتم جريمته بكل حرية وبرودة دم قبل أن يغادر المبنى ليترك محمدًا مضرًا في الدماء وهو يصرخ وينزف بغزارة في مشهد تتقطع له القلوب والأكباد، إلى أن لفظ أنفاسه الأخيرة قبل وصوله إلى مستشفى الشيخ زايد بعد أن رفض مستشفى فودافون استقباله.

وقد أُلقت الأجهزة الأمنية القبض على والد الطفل مع العشرات من السودانيين بعد تجمع احتجاج حاول السودانيون تسييره إلى مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين الواقعة في الحي السابع بمدينة ٦ أكتوبر، أطلق بعضهم لاحقًا، بينما بقي عشرة منهم في المعتقل أبرزهم الأستاذ محمد بشر صاحب مدرسة سودانية، والأستاذ معتصم أحمد ناشط في مجال حقوق الإنسان، ولم يطلق سراحهم إلا بعد أكثر من شهر، حيث خرجوا بعد مقابلة النيابة بكفالة مالية، بينما بقي الجاني حرًا طليقًا لعدة أيام بعد الحادث، إلى أن أُلقت السلطات القبض عليه لاحقًا ولم يحسم أمره بعد.

تزامن ذلك مع وقوع حادثة طعن أخرى في مدينة فيصل بالقاهرة أصيب على إثرها طفل لاجئ سوداني آخر يدعى محمد سليمان ويبلغ من العمر ١٤ عامًا. على أيدي ثلاثة شباب «بلطجية» ولاذوا بالفرار.

إن ظاهرة الاعتداء على الأطفال اللاجئين في مصر لم تكن بالأمر الجديد، منذ مجزرة ميدان مصطفى محمود بالمهندسين في العام ٢٠٠٥، لكن ما يثير القلق أكثر هو ذلك الازدياد المهور في أعداد الانتهاكات الصارخة بحق الطفل اللاجئ هناك، ولا سيما اللاجئين من ذوي البشرة الداكنة من «السودان وجنوب السودان»، بينها حوادث التنمر والاعتصاب والأذى الجسدي، وسط تجاهل وصمت مطبق من قبل السلطات المختصة وقسمي الأطفال والحماية بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقاهرة.

إن ما نشره هيئة اللاجئين السودانيين بمصر* على وسائل التواصل الاجتماعي من صور ومقاطع فيديو لعكس ما يجري من انتهاكات، لا يتجاوز الواحد في المئة من جملة الاعتداءات اليومية التي يواجهها اللاجئون السودانيون هناك. لكن المحزن والمخزي حقًا هو أن السلطات الأمنية لا تكثر لما تصلها من شكاوى، خصوصًا إذا كان المجني عليه من مجتمع اللاجئين، بحسبان أن اللاجئين عادة ما

[31] منصة رقمي تعنى بأخبار اللاجئين السودانيين في مصر.

يختلقون قصصًا كاذبة لتحريك «كيساتهم» لدى المفوضية أو هكذا تعتقد الشرطة والمفوضية معًا.. مما جعل التعامل مع الشرطة أمرًا في غاية التعقيد، وهو ما دفع المثهورين إلى التماضي في التنكيل بتلك الشريحة الضعيفة التي قذفتها مدافع الحروب والخراب إلى بلد حسبوه ملجأ أو معبرًا نحو بقاع أكثر أمانًا.

والسؤال الذي سيبقى مطروحًا بالباح:

من المسؤول عن دماء الأطفال اللاجئين السودانيين في دول اللجوء؟

وما دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حيال ما جرى ويجري من اعتداءات للاجئين في ظل تخلي السفارة السودانية عنهم بحجة أنهم تحت حماية الأمم المتحدة؟

ما يطلبه اللاجئ في يومه العالمي

في العام ٢٠١٨ أقلّنتي قدمي نحو إحدى الحدائق التي شهدت جانبًا من احتفالات اليوم العالمي للاجئ الذي وافق الثالث والعشرين من يونيو تلبية لدعوة إحدى الهيئات المشاركة في تنظيم الحفل، ومذ أن تلقيت تلك الدعوة قبل عدة أيام توقعت أن أعثر على ما يشفي غليلي من بشرى أو رؤى وأفكار وأصوات تناول مواجع اللاجئين وآهاتهم وتطلعاتهم، أو في أضعف الإيمان «لافتات» و«بنرات» تحكي جانبًا مما تمر به مجتمعات اللجوء وأسباب مغادرتهم لبلدانهم ومحاولة إيجاد حلول لمشاكلهم في ظل هذا التعتيم الإعلامي المضروب بإحكام على كل ما يتعلق بمآسي اللاجئين في دول المنشأ والدول المستضيفة، فحضرتُ باكراً حتى لا يفوتني شيء من المتوقّعات آنفة الذكر، إلا أنه سرعان ما بدأت آمالي تتضاءل شيئاً فشيئاً لتقفز في نهاية المطاف إلى حاوية التلاشي بعد أن اصطدمتُ بحقيقة أن هذا اليوم مجرد

ملتقى ثقافي لاستعراض الرقصات الشعبية للترفيه والتسلية فقط لا غير.

إن الصورة التي عرضت على الفضائيات العربية والعالمية بخصوص هذا اليوم، لم تعبر عن واقع ما يعيشه اللاجئون والنازحون بمخيمات الذل والاسترقاق في بلدانهم والدول المضيفة البتة، ولا يمكن فهم صورة اللاجئ في مثل هذا اليوم إلا مرفقة مع صوته الذي بَحّته صرخات الاستغاثة من بعض مجتمعات الدول المضيفة التي لم تتقبل إطلاقاً فكرة أن يتقاسم اللاجئون معهم أوطانهم كآدميين، فطفقوا يشبعونهم إذلالاً وتكياً وهدراً لكرامتهم في الطرقات والمركبات العامة وفي الأسواق وأماكن العمل وحتى في دور العبادة، وهو ما تحاول الجهات المعنية تغطيته بشتى السبل وعكس الصورة الناعمة فقط لاستئثار عواطف الدول المانحة وبالتالي استمرار عملية استئثار الأموال التي لم يصل منها إلى اللاجئين إلا بشق الأنفس.

فأن يخصص العالم يوماً يستذكر فيه ملايين من بقايا جرائم الحروب والإبادة الجماعية الذين كتبت لهم النجاة من همجية أنظمتهم القمعية المؤدلجة، أمر يلامس معنى متقدماً من معاني يقظة الضمير الإنساني، أما أن يسعى منظمو تلك الحفلات الصاخبة لاستغلال تلك المناسبات للتكسب وذر الرماد على العيون بعكسهم صورة مغايرة لذاك الواقع الأليم الذي عليه اللاجئ، فهو لأمر يعكس

حجم الضعة والانحطاط الأخلاقي التي تتمتع بها تلك الفئات.

لم يكن اللاجئ بحاجة إلى أن يستعرض مأكولاته وأزياءه وعاداته وتقاليده بلده بقدر ما يحتاج إلى:

- اجتثاث جذور الأزمة في بلدان المنشأ حتى يعود إلى مهد كرامته عزيزاً منعماً، بعد أن يئد العالمُ وبشكل نهائي أسباب مغادرته لبلده الأم.

- يحتاج اللاجئ في هذا اليوم إلى البوح بحاجته الملحة إلى توفير الخدمات الضرورية كالحماية، والعلاج والتعليم والمساعدات المالية، ولا سيما في ظل تدهور اقتصاديات معظم دول الاستضافة المؤقتة (الأردن، غانا، مالي، مصر، تركيا، جنوب السودان، السودان، نيجر، ليبيا، لبنان) وغيرها.

- يحتاج اللاجئ إلى التسهيل في عملية تكملة الإجراءات القانونية اللازمة كتجديد الإقامة، إذ إن الإذلال الذي يواجه الفرد اللاجئ في أثناء اصطفافه في طوابير إجراءات الإقامة في بعض دول الاستضافة المؤقتة يكاد يفوق ما واجهه اللاجئ من مأسٍ وتقتيل بدولته.

- اللاجئون في حاجة إلى الإسراع في توفيق أوضاع مَنْ حصل منهم على الاعتراف من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإعادة توطين من تنطبق عليه معايير التوطين العاجل والآجل.

- في هذا اليوم يناشد اللاجئ العالم بضرورة عزل كل من
يثبت تورطه في التلاعب بأمنه واستقراره ومحاسبته حتى يجد
الطريق سالكاً نحو العودة إلى بلاده آمناً مطمئناً.

الفصل العاشر

«السودان بعد الإطاحة بالبشير»

جيل الكيبورد!

لم يدر بخلد عصابة نظام الإنقاذ البائد أن جيل الكيبورد هذا يختلف اختلافاً كلياً عن أسلافه الطيبين من حيث قراءة السيناريوهات قبل حدوثها، ووضع الخطط اللازمة بدقة وإحكام، وللتعاطي معها فور الحدوث، بعقلية وسرعة في البديهة تفوق تلك الحيل والاستهبال المتبعة لدى «الجهجية» بسنين ضوئية، وهو ما بدا واضحاً للعيان في تلك المرحلة المفصلية من تاريخ السودان، رغم الدعم الهائل المغدق على الحكومة من بعض الدول الناهبة لموارد البلاد طوال فترة حكم الإنقاذيين.

ما يجدر الإشارة إليه وحسبما يراه المراقبون هو أن أي تنصيب لأي فرد يرتدي زيّاً عسكرياً في هذه المرحلة الاستثنائية ما لم يتوفر فيه المعايير التي حددتها مطالب الشعب السوداني يعتبر بداية حتمية لنهاية مشوار التحرر الطويل الذي ابتدرته خيرة أبناء الوطن واستشهدوا في سبيل ذلك بكل بسالة وشموخ كالجبال الراسيات منذ الثلاثين من يونيو

١٩٨٩ بعد مسرحية انقلاب بُيِّت على ذات السيناريوهات التي تشهدها البلاد هذه الأيام -لعبة السجن والقصر- وهي ما دفعت الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الشهيد د. جون قرنق ديمبيور ورفاقه وقتها للعدول عن قرارهم القاضي بالجلوس للتفاوض مع حكومة الديمقراطية الثالثة قبيل الإطاحة بها، وتصعيد عملياتهم ضد النظام الجديد بعد أن كشفت لهم حقيقة وجهه الأيديولوجي باكراً، ليتسع ماعون الحركة الشعبية لتحرير السودان التي شملت جبال النوبة فالنيل الأزرق، ثم دارفور التي استطاع فيها النظام أن يقمع الثورة التي يتزعمها الشهيد داود يحيى بولاد ورفاقه لفترة في مطلع التسعينيات كما أسلفنا.

فيما استمر لهب الظلم والقهر والاستبداد المستعمر يحرق أجزاء الوطن، مما أرغم العديد من أحرار السودان على إعلان موقفهم باكراً من تلك العصابة، إما بتقديم مذكرات احتجاجية من داخل المؤسسات التي يفترض أنها وطنية مستقلة كالقوات المسلحة والقضاء، وإما بتكوين أحزاب رافضة للمنهج الإخواني.

لكن كدأب مثل هذه الجماعات المتطرفة في التعاطي مع غير الموالين لها بدلاً من النظر في مطالبهم دشنت حملتها الإجرامية ضدهم بمذبحة ٢٨ من خيرة ضباط القوات المسلحة المستقلين في الثامن والعشرين من رمضان الموافق أبريل ١٩٩٠، لتعقبها سلسلة من حمامات الدم،

فاتسعت الهوة بينها وبين المواطن بأنشطة بيوت الأشباح، واستفحلت الأزمة بتصريحات الرئيس المخلوع الأسبق عمر البشير: «جنباها بالبندقية.. والعازيها اليجي يشيلها مننا بالبندقية.. والزارعنا غير الله الجي يقلعنا...»

فكان له ما أراد بأن أسرع شباب شرق السودان ودارفور في نهاية التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة في امتطاء -سيارات اللاندكروزر- مكونين حركات تحررية مسلحة، بلغ عددها في دارفور وحدها أكثر من ٨٠ حركة مسلحة، كلها مجمعة على زوال نظام الإنقاذ القاتل.

وقد ترتب على ذلك فقدان أكثر من مليون ونصف المليون قتيل في جنوب السودان، قبل أن يلتحق بهم الشطر الجنوبي كاملاً بكل ما يحتويه من بشر وموارد وخبرات وخيرات لا تحصى، مما أقعد اقتصاد البلاد وقلب جميع أوضاعها رأساً على عقب، إضافة إلى أكثر من ثلاثمائة وستين ألف قتيل في دارفور، وأربعة ملايين نازح ولاجئ ما زالوا يتسولون المساعدات الإنسانية في دول العالم بعد تهجيرهم قسراً، بأيدي ذات الجهات المنفذة لهذه المسرحية السمجة (ابن عوف، حميدتي، قوش، عبد الفتاح البرهان) وغيرهم.

بعد كل هذه الانتهاكات والتضحيات، لم يشأ عباقرة العصابة البائدة أن ينفقوا ولو دقيقة من أوقاتهم للوقوف بجدية حول وضع حد لهذه المذابح والمهازل، فطفقوا يقتلعون الأقوات من الأفواه الفاغرة، إما دعمًا للميليشيات

المأجورة المقاتلة دفاعًا عنهم وشراء للذمم، أو استثناء بتلك الأموال وتخزينها في الخارج، غير مكثرين بما تؤول إليه أحوال الشعب السوداني المهدد بالانقراض جوعًا.

مما جعل مواطني السودان الأوسط البسطاء يدركون مؤخرًا مشروعية مطالب تلك الحركات التحررية وتلك الأحزاب السياسية المنادية بإسقاط النظام، فنالوا بذلك حظًا وافرًا من الوعي الثوري السلمي، وهو في اعتقادي من أبرز مكاسب ثورة ديسمبر وإليه يعود الفضل -بعد الله تعالى- في تعجيل رحيل نظام المؤتمر الوطني الفاسد، فتبلور مفهوم تجمع المهنيين السودانيين الذي تجاهله المخلوع الثاني عوض بن عوف في بيانه العسكري الهزيل الذي مجد فيه أدوار زملائه الجلادين في قمع المظاهرات السلمية بدلًا من تقديمهم للقصاص، فجلب إلى سخط الشارع السوداني ليجد نفسه محرمًا أمتعته لاحقًا بسلفه بعد يوم واحد قضاه في كرسي يغلي بنيران الثورة المتقدمة.

من هنا كان يجب أن يعي قادة المؤتمر الوطني وأتباعهم وأشياعهم وحاشيتهم ومناصروهم وميليشياتهم جيدًا أن عهدهم قد ولى دون رجعة، وقد أزف وقت رحيلهم، وبالتالي فأى محاولة جديدة للتلاعب بعقول الشعب السوداني ستجعل قدرة الشارع مستمرة في الغليان بمن ظل النظام ينعتهم بـ«ثوار الكيبورد» و«شذاذ الآفاق».

روائح مميتة.. تنبعث من غرف وكلاء النظام السابق

بما أن رئيس المجلس الانتقالي الفريق عبد الفتاح البرهان قد جاء تعيينه بقرار مباشر من رئيس المجلس الانتقالي المخلوع الفريق عوض بن عوف عقب قرار تنحيه، فقد وجدت نفسي كغيري مرغمًا على اشتمام روائح مميتة تنبعث من داخل مطبخ «جوكية» النظام السابق ترمي لاستخراج كوادر الثورة وتجميعهم ومن معهم من صغار الضباط الشرفاء الذين أعلنوا التحاقهم بركب الثورة، بغرض حرقهم والانقضاض عليهم حتى لا تقوم بعدهم للثورة قائمة، ومن ثم إعادة البشير إلى منصبه بعد نجاح المسرحية، أو على أقل تقدير يتم تنصيب من يضمن عدم ملاحقته، كنسخة طبق الأصل لصفقة الرئيس اليمني السابق الراحل علي عبد الله صالح مع مخلصه عبد ربه منصور هادي اللذين أدخلوا اليمن في نفق مظلم واصطليا بنيرانه قبل الآخرين.

يتضح ذلك لكل من قرأ بتأن تلك الإشارات التي تحملها مواقف حميدي وغيره من منسوبي الحكومة السابقة المتشبهة بثياب الحوار الوطني التي تظهر بوضوح ما تخبئه تلك الجماعة من فخاخ في حالة ما إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق يرضي هوى النظام السابق.

وإلا فهل كان التوقيت يسمح بالحديث عما كان يقصده من حوار مع الحكومة السابقة؟

وما تلك الجهة المفوضة لاختيار رؤساء المجالس الانتقالية؟

وماذا كانت تعني هذه الجهة المفوضة باختيارها في كل مرة مجرم حرب من الحلقة الضيقة للرئيس الأسبق عمر البشير أمثال عوض بن عوف وعبد الفتاح البرهان مع ما اقترفاه من جرائم في دارفور؟

الثورة مبتدؤها ومنتهاها ملكٌ لكل الشعب السوداني الحر الشامخ بلا إقصاء أو تمييز لأحد، لكن لا يعني ذلك تسليم زمام أمرها وثمرتها لنجاحها للجلالدين من أتباع النظام الهالك وأمراء حربه مرة أخرى.

فالرئيس المخلوع عمر حسن أحمد البشير كشخص، سقط وطويت صفحته بلا شك، إنما البشير كمؤسسة أمنية إخوانية إرهابية جهادية إجرامية متخصصة في قتل الشعب وسلب أملاكه وبيع أجزاء الوطن، بل وبيع أبناء الوطن وكرامته بثمان بخس دراهم معدودة، تتطلب المزيد

من الغريفة لاجتثاثها من أعماق الجذور، وتقديم جميع منسوبيها إلى العدالة، واستعادة كل الأموال المنهوبة، وتفكيك كل تلك المؤسسات وإعادة «عجنها» بما يتوافق مع متطلبات الشعب السوداني الثائر.

وبما أن تسليم السلطة للعسكر الموالين للنظام البائد مرة أخرى سوف يفتح النوافذ والأبواب واسعة أمام لصوص الثورة كما حدث في بعض دول الربيع العربي -على اختلاف وضعيتها- كان لزاماً على ممثلي الثورة الحقيقيين تولى إدارة تكليف الشخص المناسب لرئاسة الحكومة الانتقالية ممن لم يتلطح بدماء شعب جبال النوبة ودارفور والنيل الأزرق وكل أجزاء السودان، حتى يستطيع هذا الجيل الحر الواعي التمتع بقطف ثمار الثورة وتناولها بلا خوف.

لكن ذلك لم يحدث، إذ اضطر الشعب إلى الرضوخ لمشيئة العسكر في اتفاقية تم توقيعها بين المكون المدني والعسكر بعد شد وجذب استمر لأكثر من أربعة أشهر بعد سقوط رأس النظام في الحادي عشر من أبريل ٢٠١٩.

حيث وقع نائب رئيس المجلس العسكري محمد حمدان دقلو وممثل تحالف قوى الحرية والتغيير أحمد الربيع السبت ١٧ أغسطس ٢٠١٩ في السودان على وثيقة الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بعد أشهر من المفاوضات والذي من شأنه أن يضمن الانتقال إلى حكم مدني في البلاد التي مزقتها الاحتجاجات منذ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر.

لكن بقي المكون المدني في المجلس السيادي مجرد
«كومبارس» لا قرار لهم إلا بما يتفق مع هوى العسكر.

حميدتي.. من الفريق إلى الفريق.. فمن وراءه؟

كاد محمد حمدان دقلو حميدتي أن يضاهاه الأسد في كثرة الألقاب والأوصاف، فقد عرف بين أقرانه من أبناء البادية بـ«حميدتي»، وأسماه الرئيس المخلوع «حمائتي»، وسماه أتباعه ومحبه بـ«القائد»، وأسمته القوات المسلحة «الفريق أول»، وأطلقت عليه الإدارات الأهلية اسم «القائد المنقذ» وناداه الإعلام المصري وبعض دول الخليج العربي بـ«حَمِيدِي» ونعته الثوار في الخرطوم في بادئ الأمر بـ«الضكران الخوّف الكيزان» قبل أن يستبدلوا به «الفريق خلا»، ثم لاحقًا «رجل الغانون»، و«وزير القراية»... ولا تزال الألقاب والنعوت تتوالى عليه تترى كلما فعل أو قال ما يستوجب التسمية.. بينما لا يزال في نظر ضحاياه من أهل دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق هو نفس الشخص «الجنجويدي» الذي قتل ونهب وحرق كغيره من قادة ميليشيات الجنجويد الدمويين الذين قال عنهم الروائي

السوداني القدير عبد العزيز بركة ساكن في روايته ذائعة الصيت «مسيح دارفور»: «أهون لجمل أن يلج من ثقب إبرة من أن يدخل جنجويد ملكوت الله».*

رغم هذه الأسماء والصفات الحميدة منها والشنيعة التي تحصل عليها حميدتي نتيجة أفعاله وأقواله، لم يدر بخلده أن هذا الشعب الطيب جدًّا يتمتع بكل هذه الصلابة والعناد، رغم التقتيل والتنكيل والإذلال الذي ظلت قواته تمارسه ضده قبل إسقاط النسخة القديمة من نظام البشير وفي أثنائه وبعده والذي عجن طينة حميدتي وصنعه بهدف حمايته من شر هذا الشعب الساخط.. وقد كان في خدمته وحمايته حتى اللحظات الأخيرة من السقوط.

وبما أن وقائع النكت بالعهود التي عرفت به لا تزال تداعب مخيلة من عرفوه جيدًا كواقعة الانقلاب على الحركات المسلحة في دارفور الذي كان جزءًا منها لبضعة أشهر في العام ٢٠٠٧، ومع بني عمومته ورفاقه وقائده الروحي الشيخ موسى هلال في مستريحة أواخر نوفمبر ٢٠١٧، وأخيرًا قفزه من قارب ولي نعمته البشير بعد أن أشرف على الغرق-أو هكذا خيل إلينا- حينما اضطر إلى الانحياز إلى من كانوا لا تزال دماؤهم لينة لم تجف بعد.. وسرعان ما اتسعت دائرة شهيته لالتهام إرادة الثوار والاستحواذ على السلطة

[32] عبد العزيز بركة ساكن - رواية مسيح دارفور، صادرة عن منشورات

-رغم تصريحاته المتكررة بعدم رغبته في السلطة- بعد أن جاءت إليه تمشي على قدمين في ظل عجز القوات المسلحة التام عن الوقوف أمامه.

لم يستطع حميدتي أن يقنع نفسه بأن هذا الشعب المعلم بعد ما تذوقه من العذاب والتخلف في ظل الأنظمة العسكرية طوال الـ٦٠ عامًا الماضية، لم يرصّ حتى بالعسكر النظاميين المتعلمين مهما كانت صفاتهم كرؤساء للدولة، فضلًا عن أن يرضى به هو.. لكن بعد أن أداروا ظهورهم عنه وفشلت كل حيله لاستمالتهم مرة أخرى أيقن أنه كان في حلم جميل، فطفق يبحث له عن سند وتفويض وحلفاء جدد، وللحصول عليهم أنفق المليارات لتأليف قلوبهم، فاستجلب الإدارات الأهلية وأقام لهم مخيمًا مفتوحًا داخل العاصمة لعدة أيام طلبًا للتفويض بغية تجاوز الثوار، لكن يبدو أن ذلك أيضًا لم يكن كافيًا ليؤهله للوصول إلى مقعد رئاسة البلاد الذي يدفعه إليه عوامل عدة متداخلة.

وبين هذا وذاك، يبرز السيناريو الأخير والخطير الذي قد يلجأ إليه حميدتي في حالة ما إذا فشل في الوصول إلى رئاسة الجمهورية..

وهو أن يعقد صفقات وتحالفات مع بعض مكونات ثوار دارفور باسم الهامش، ليس من أجل دعم قضية أهل الهامش بدارفور، وإنما للوصول عبرهم إلى تقرير المصير وفصل دارفور نهائيًا عن السودان إذا فشل في الوصول إلى

كرسي الرئاسة، ومن ثم يتاح له الاستفزاز بحكم دارفور وضم دولة تشاد التي يعتبرها مستشار حميدي الخاص جزءًا من خارطة دولة «التجمع العربي» كأحد أهم الأهداف الاستراتيجية، حسبما ورد في الموثيق وجغرافيا تنظيم التجمع العربي المسربة المعروفة بـ«وثيقة قريش ١»* و«قريش ٢» التي تنص وبكل وضوح على خطة متكاملة للاستيلاء على السلطة في السودان في مدة أقصاها العام ٢٠٢٠.

وفي حالة العجز، تقتصر الخطة على دارفور، على أن تضم إليها لاحقًا دولة تشاد وأخريات من دول الجوار. وحينها من السهل التخلص من جميع السكان الأصليين من غير العرب -حسب الوثيقة- بمن فيهم حلفاء حميدي المحتملون الذين ينحدرون من الإثنيات المغضوب عليها.

وقد مهد لذلك فعليًا بحملات جمع السلاح من قبائل معينة قبيل إسقاط البشير تجنبًا لحدوث أي نوع من أنواع المقاومة، كما قام بجلب المزيد من القبائل البدوية من دولة النيجر والكاميرون وتشاد وإفريقيا الوسطى، وانتظموا أجمعين في ميليشيات الجنجويد التي سميت مؤخرًا بالدعم السريع.

[33] أدناه رابط مصدر الوثيقة

إضافة إلى عمليات توسيع دوائر احتلال الحوَاكير والاستيطان في غرب دارفور ووسطه وأقصى شمال دارفور، تحديداً مناطق دار الزغاوة -وادي هور- التي استحوذت ميليشيات حميدتي على ثلثيها أو يزيد، وغيروا حتى أسماء المناطق، وقسموا الحوَاكير للقبائل الوافدة.. في ظل صمت وتعاوض رهيب من قبل السلطات.. وما ميليشيات «أم باخة» في التسعينيات و«كتيبة ابن عمر» في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي إلا بداية لتدشين هذا المشروع طويل المدى!

إن أي تحالفات مع ميليشيات حميدتي تحت أي مسمى كان، يصب في خدمة السيناريو أنف الذكر.. لذلك يتحتم على من يفكر في التحالف مع حميدتي أن يدرك أن وضعه لم يكن أفضل ممن انشقوا سابقاً عن الثوار وانخرطوا في صفوف ميليشيات حميدتي أمثال محمد بن أوقاجور رئيس هيئة الأركان الأسبق لحركة تحرير السودان مناوي وعبد الله شغب أحد قادة الإسكادرو بالحركة وأدم صالح أبكر الناطق الأسبق باسم جيش الحركة والتراي من حركة العدل والمساواة وغيرهم ممن وجههم النظام السابق لإبادة شعوبهم بعد أن كانوا حمائها!

وبالتالي أي تحالف مع ميليشيات حميدتي سيسهم بشكل مباشر في قيام دولة التجمع العربي التي لا تحتمل سوى أصحاب هذا المشروع، علماً بأن حميدتي نفسه ما هو إلا آلة في يد اللجنة المفوضة من قبل تنظيم التجمع العربي

التي باركها رئيس الوزراء السوداني الأسبق السيد / الصادق المهدي في أكتوبر ١٩٨٧ بعد تكوينها وتسلمه جزءاً من الوثيقة، كما دعمتها حكومة الإنقاذ بكل سخاء.

وأعضاء اللجنة هم:

عبد الله مسار، وشارف علي جقر، وإبراهيم يعقوب، وحسين حسن الباشا، والناظر حامد بيتو، وتاج الدين أحمد الحلو، وأيوب البلولة، ومحمد خوِّف الشتالي، وزكريا إبراهيم أبو لحيو، ومحمد زكريا دلدوم، والناظر الهادي عيسى دبكة، والطيب أبو شمة، وسندكة داؤد، وهارون على السنوسي، والدكتور عمر عبد الجبار، وعبد الله يحيى، وسليمان جابر أبكر، والناظر محمد يعقوب العمدة، وحامد محمد خير الله، ومحمد الدومة عمر، وعبد الرحمن علي عبد النبي، وأحمد شحاتة أحمد، أبو بكر أبوه الأمين، وجابر أحمد الريح.. إضافة إلى الوجوه الجديدة حسب الهيكلية الإدارية الجديدة للتنظيم حسبما تقتضيه الظروف من عجز ووفاء وما إلى ذلك.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار ذلك الدعم اللامحدود الذي يتدفق إليه مداراً من دولتي السعودية والإمارات مؤخراً من جهة، وإصرار قوى الحرية والتغيير على مطالبتها بالسلطة المدنية من جهة أخرى، يصبح هذا الخيار واقعاً ملموساً لا سبيل إلى الخلاص منه إلا بالنأي عن المشاكسات الانصرافية بين مكونات الثورة السودانية المسلحة منها والمدنية، وتوحيد

الجهود لقيام دولة مدنية تعيد المياه إلى مجاريها.
وغداً ستكشف الأيام ما سكتت عنه الأقلام.

الفصل الحادي عشر

«المجلس الانتقالي»

اللجنة الأمنية التي أراحت صانعها

يقول الصحفي السوداني المقرب من النظام السابق جمال عنقرة في مقال نشره على صحيفة البيان في السابع من يناير ٢٠٢١ موضحًا من خلاله سبب سقوط النظام وما كان يخطط له الرئيس المعزول قبيل السقوط مع لجنته الأمنية:

«وسقوط الإنقاذ الذي حدث، لم يحدث لقوة منطق الداعين للسقوط، ولا لأن عناصر الثورة قد اكتملت، ولكن الإنقاذ سقطت لأنها فقدت كل مقومات البقاء، وعجل من ذلك أيضًا تعارض مصالح أركان الإنقاذ، واختلافهم على قراءة المشهد، ففي يوم الجمعة الثاني والعشرين من شهر فبراير حدث شبه اتفاق على أن يحدث الرئيس البشير تغييرات جذرية في الحكم، وكان من ضمن هذا الاتفاق أن يتخلى عن حزب المؤتمر الوطني، ويتنازل عن رئاسته، وأبلغ بذلك اللجنة الأمنية المكونة من وزير الدفاع، ومدير

جهاز الأمن الوطني، ومدير عام الشرطة، وقائد قوات الدعم السريع، وكلف الرئيس مدير جهاز الأمن الفريق أول مهندس صلاح عبد الله «قوش» لتبليغ الخبر لقادة الصحافة والإعلام، وذهب هو إلى إبلاغ المكتب القيادي للمؤتمر الوطني، ولكنه تعرض لضغوط كثيفة اضطر معها إلى تغيير الاتفاق، وتغيير الخطاب الذي كان ينتظره الشعب السوداني كله، وكان مقدراً أن يقدمه للقيادات التي كانت محتشدة في حدائق القصر الجمهوري، فألقى البشير خطاباً مختلفاً تماماً، وكانت هذه هي النقطة الفاصلة في مسيرة الثورة، فالذين كانوا يأملون في الإصلاح ضعف أملهم حد التلاشي، وازداد الشارع غليظاً واشتعالاً، إلا أن التغيير ذا الأثر الكبير كان في اللجنة الأمنية، فالذين يحسنون فيهم الظن يقولون إنهم فقدوا الأمل في الهبوط الآمن بعد أن تراجع الرئيس عن اتفائه معهم، وآخرون يتهمونهم بخيانة أمانة التكليف، ولست في مقام ترجيح رأي على الآخر، ولكن الذي ثبت أنهم كانوا واهمين حينما ظنوا أنهم سيجدون القبول عند القوى المؤثرة في الشارع، ولنكون أكثر تحديداً فإن وزير الدفاع الفريق أول ركن عوض بن عوف، ومدير جهاز الأمن الفريق أول صلاح قوش، هما أصحاب الأثر الأكبر في قرار الانحياز العسكري للشارع، ثم يأتي بعدهم، وفي مرحلة لاحقة الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وكانت المفاجأة والمفارقة التي لم يضع لها هؤلاء العسكريون حسابها، أنهم لم يجدوا القبول عند المحركين للتأثرين،

والمؤثرين فيهم، وكانت هذه هي المفارقة التي أحدثت شرخاً في جسد الثورة ظل يؤثر سلباً على مسيرتها حتى اليوم»*

وعلى ضوء هذه الخطة، خرج العسكر فجأة ليعلنوا أنهم حماة الثورة وشركاء أساسيون في نجاحها، حتى صدقوا أنهم كذلك.. وصدقهم الشعب.

إذن كانت هذه جزئية صغيرة مما كان يدبر له النظام بليل، للالتفاف على إرادة الشعب، وامتصاص غضبه بتلك المسرحية التي أوقن بأن عنقرة لم يُح بجميع فصول مشاهدتها. وذكرت فضائية الجزيرة الإخبارية ما توصلت إليه اللجنة الأمنية عقب الإطاحة بالرئيس السوداني الأسبق عمر البشير وخلفه عوض بن عوف قائلة: «أخيراً وبعد طول انتظار وترقب، جرى الكشف عن أسماء المجلس العسكري الانتقالي الذي يفترض أن يشرف على مرحلة انتقالية لا تتجاوز العامين في السودان بعد الإطاحة بنظام الرئيس عمر حسن البشير.

وأدى أعضاء المجلس العسكري الانتقالي اليميني الدستورية أمس السبت ٢٠١٩\٤\١٣ أمام رئيس المجلس الانتقالي الفريق أول عبد الفتاح البرهان، إيداناً ببدء عملهم في مناصبهم الجديدة.

وقال البرهان إن المجلس يلتزم بفترة انتقالية مدتها عامان

[35] جمال عنقرة-صحيفة البيان نيوز العدد الصادر بتاريخ 2021\1\7

كحد أقصى تفضي إلى تشكيل حكومة مدنية، متعهدًا
باجتثاث رموز النظام السابق».*

من هم أعضاء المجلس العسكري؟

تألف المجلس العسكري في بداية تكوينه من عشرة أعضاء، من بينهم رئيسه الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، ونائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وثمانية أعضاء آخرين.

ومفاصيلهم على نحو ما يلي:

الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان (الرئيس):
من مواليد منطقة «قندتو» غرب مدينة «شندي» بولاية نهر النيل في السودان، ظهر في واجهة المؤسسة العسكرية بعد تعيينه في فبراير/شباط ٢٠١٩ في منصب المفتش العام للجيش السوداني.

عمل البرهان في إدارة العمليات بالقوات البرية، كما شغل منصب قائد القوات البرية السودانية، وعمل في مناطق عدة بولاية جنوب دارفور التي اشتهر فيها بمقولته الشهيرة «أنا رب الفور».

تخرج في الكلية الحربية في الدفعة الـ٣٦، وعمل مدرباً بمعاهد عسكرية بمنطقة جببت شرقي البلاد، كما أشرف على القوات السودانية التي شاركت مع التحالف العربي بحربه في اليمن، وقضى الفترة الأخيرة متنقلاً بين اليمن والإمارات.

الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) (نائباً للرئيس) ولد في عام ١٩٧٥ في ولاية شمال دارفور وتلقى تعليمه في الكتابيب التقليدية. وفي مرحلة مبكرة من شبابه نشط في تجارة الإبل وحماية القوافل.

ينتمي حميدتي لفخذ المحاميد من قبيلة الرزيقات الهلالية ذات العمق الشعبي الكبير في دارفور وتشاد والعديد من دول إفريقيا.

يحمل رتبة فريق رغم أنه لم ينتسب لأي كلية حربية. ويقود قوات الدعم السريع شبه العسكرية المنبثقة عن ميليشيا الجنجويد المتهمه بارتكاب أبشع المجازر في إقليم دارفور.

الفريق أول عمر زين العابدين محمد

قدم في التشكيلة الأولى للمجلس العسكري باعتباره رئيساً للجنة السياسية بالمجلس، وقدم مؤتمراً صحفياً عقب سقوط البشير قدم فيه تطمينات بشأن نية المجلس العسكري وأهدافه، لكنه اضطر إلى تقديم استقالته تحت ضغوط الشارع بعد أن صرح بعدائه للثورة وولائه للنظام

البائد.

الفريق أول شرطة الطيب بابكر

جرت ترقيته في سبتمبر/أيلول ٢٠١٨ إلى رتبة فريق أول (شرطة)، وعينه الرئيس البشير في ١٤ من الشهر ذاته مديراً عاماً لقوات الشرطة.

وذكرت وسائل إعلام سودانية أنه من مواليد الشقالية شندي، وأنه عمل في عدة أقاليم سودانية، كما ذكرت أنه تولى إدارة العمليات في جهاز الشرطة بالخرطوم.

الفريق طيار صلاح عبد الخالق

جرى ترفيع اللواء طيار ركن صلاح الدين عبد الخالق سعيد إلى رتبة فريق، وتعيينه رئيساً لأركان القوات الجوية في ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٨.

الفريق أمن جلال الدين الشيخ

عين في فبراير/شباط نائباً للمدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وأدى القسم أمام البشير في ٢٢ من الشهر ذاته.

وقالت وسائل إعلام سودانية إنه ينحدر من شمال أم درمان، وتخرج في كلية القانون، قبل أن يلتحق بالقوات المسلحة السودانية الدفعة ٣١، متنقلاً في وحداتها إلى أن

وصل إلى رتبة اللواء.

وذكرت أيضًا أنه عمل بالملحقية العسكرية بسفارة السودان بالرياض، قبل أن يعود إلى السودان.

الفريق ركن شمس الدين كباشي

اختير ليكون الناطق الرسمي باسم المجلس العسكري الانتقالي، وهو أيضًا نائب رئيس أركان القوات البرية والتدريب السودانية.

الفريق ركن ياسر عبد الرحمن العطا

يحمل رتبة فريق ركن، وسبق أن قاد الفرقة ١٤ مشاة، وتولى مواجهة التمرد في جنوب كردفان. وكذلك شغل العطا منصب قائد قوات حرس الحدود «الجنجويد». ويعتبر من الشخصيات المؤثرة في القوات المسلحة السودانية.

الفريق ركن مصطفى محمد مصطفى

عين البشير الفريق مصطفى محمد مصطفى رئيسًا لهيئة الاستخبارات العسكرية في ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، بعد ترقيته من رتبة لواء، خلفًا للفريق ركن جمال عمر.

اللواء مهندس بحري إبراهيم جابر

بقي أن نشير إلى أن المذكورين أعلاه هم ذات الجنرالات المكونين للجنة الأمنية التي كان قد شكلها الرئيس المخلوع

بغرض تضيق قبضة الخناق على رقاب المغضوب عليهم
من الشعب السوداني، وهو ما يعزز فرضية أن العسكر قد
يلعبون على العقول في مسرحيات معلومة المغزى.

الأفعى المخنوقة!

في حوار لي مع أحد الحكماء حول الراهن السوداني وتمسك قوى إعلان الحرية والتغيير بمطالبها وموقفها والتزام مواقعها في الاعتصام أمام أسوار القيادة العامة في ظل محاولة المجلس العسكري نهب الثورة وتسفيه مكوناتها وتصفيتها.. شبّه هذه المرحلة بالشخص الذي ظل يتلقى اللدغة تلو الأخرى من حية عملاقة سامّة احتلت جانبًا من منزله وما فتئت تصطاد من أبنائه في كل مرة لتقتاته.. ورغم تلك اللدغات المتتالية لم يتقهقر الرجل أو يتوان عن الدفاع عن أطفاله المستهدفين من قبل تلك الأفعى، حتى أضحي كل جزء من أجزاء جسمه داميًا بفعل اللدغات في أثناء المقاومة.. فطفق يبتكر أساليب وطرقًا أكثر ذكاء سعيًا منه للوصول إلى ساحة مناسبة تمكنه من إحكام قبضته على عنق الأفعى.. إلى أن تمكن مؤخرًا من الإطباق عليها بعد أن بلغ التعب والإرهاق منهما كل مبلغ.. ورغم

فرحته القوية بهذا الانتصار إلا أنه وجد نفسه أمام واقعين أحلاهما مر.

إما أن يظل ممسكًا بعنق الأفعى بكل ما أوتي من قوة رغم السياط التي تلهب ظهره ورقبته جراء فرفة الأفعى التي تحاول هي الأخرى أن تجد طريقها إلى التحرر من القبضة.. حتى (تفطيسها) وإما أن ينصاع لضربات السياط وسخونة القبضة والتفافها حوله فيستسلم ويطلق سراح الأفعى الهائجة السامة الجائعة، وفي هذه الحالة ستنقض عليه الأفعى وتلتقمه انتقامًا وهو مليم.

فإذا ما صبر على خنق الأفعى للحظات قليلة قادمة فستلطف أنفاسها الأخيرة لا محالة، إما جوعًا وعطشًا وإرهاقًا وغيبًا.. وإما تأثرًا بالخنقة، وحينها سيتخلص منها الشخص وإلى الأبد.

بالوقوف عند التشبيه أعلاه نجد أن وضع قوى ثورة ديسمبر يطابق من حيث المشبه والمشبه به ووجه الشبه واقع هذا الرجل الذي استطاع بعد جهد وعناء أن يمسك بعنق أفعاه.

وأي أفعى أنقع سمًا وأوحش وأبشع وأنتن لدغة وأحقد من عصابة المؤتمر الوطني التي عمدت منذ ظهورها إلى تغيير جلدها كالأفعى.. فتارة تتسمى بالجبهة القومية الإسلامية، وتارة بجبهة الميثاق الإسلامي، ثم ثورة الإنقاذ الوطني،

فالمؤتمرين الوطني والشعبي، مرورًا بالمجلس العسكري رقم واحد، وانتهاءً بالمجلس العسكري رقم اثنين، وهكذا دواليك...

قد يستغرب البعض مجرد التفكير حول حقيقة تلوّن المجلس العسكري الانتقالي برئاسة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان ويقف البعض مشدوّهًا أمام تلك التصريحات المستفزة التي نفضها نهار السبت 20 أبريل 2019 من خلال حوارهِ مع تلفزيون السودان القومي ولفائهُ مع الضباط ما فوق الرائد!

بيد أن ما بدا للعيان لا يعدو كونه ظهورًا للوجه الحقيقي للبرهان الذي لطالما حاول المجلسان إخفاءه، غير أنهما سرعان رسبا أمام امتحانات شباب الثورة العباقره، وهو ما عجل بانهيار مجلس الفريق أول عوض بن عوف بعد سويغات فقط.. وما أطالت من عمر مجلس البرهان إلا تلك المواقف الضبايية التي تفاعل بها البعض خيرًا.. ليتبين لاحقًا أنه مجرد مجلس انتقامي ضد تطلعات الشعب السوداني، الذي قذف برئيسهم السابق إلى سلة مبوله التاريخ.

ليبقى أمام الثوار خيار واحد لا ثاني له.. هو اليقظة والتعامل الجاد مع تلك الأفعى حتى لا يبقى مما ينسب لجماعة الإخوان المسلمين الإرهابية بالسودان إلا تاريخهم الدموي.

الفصل الثاني عشر
«العسكر يريد التفويض»

من هم كتائب الطحن والسحن؟!

عادة ما يلجأ مفلسو الفكر والعقلانية من الطغاة إلى استخدام اليد والرجل ضد من يهزمونهم بالمنطق والعقل من عامة الشعب، كتعويض عما يفتقرون إليه من مقارعة الحجة بالحجة بغرض الإيحاء للطرف الآخر بأنه يملك من القوة والبأس ما لا يملكون، من باب إذا كنتم ذوي فكر وعقل.. فنحن ذوو بطش وقتل.

أكاد لا أصدق عيني وأنا أتابع المؤتمر الصحفي الذي عقده المجلس العسكري في الثانية من صباح يوم الثلاثاء ١٤ مايو ٢٠١٩، بحضور رئيس هيئة الأركان وقائد العمليات العسكرية وقائد شعبة الاستخبارات العسكرية وقائد الفرقة السابعة مشاة وقيادة منطقة الخرطوم وقائد العمليات بالدعم السريع إضافة إلى الناطق الرسمي باسم المجلس العسكري، حول ما جرى من مجازر بحق المعتصمين بالقيادة العامة وشارع النيل وكوبري الحديد ومدخل جامعة الخرطوم وغيرها من أجزاء مقر الاعتصام المحيطة بالقيادة العامة

مساء الاثنين الثامن من رمضان الموافق ١٣ مايو ٢٠١٩، إذ إن ما صرح به قادة القوات المسلحة خلال المؤتمر الصحفي من أقوال تغاير تمامًا ما شاهدناه وشاهده الملايين من الشعب السوداني عبر اللإيفات المنقولة من أرض الحدث والتي تبث بوضوح انكباب عشرات من التاتشات العسكرية المحملة بقوات تابعة للدعم السريع -حسبما بدت- على المعتصمين أمام بوابة جامعة الخرطوم في أثناء الإفطار وإمطارهم ضربًا بالهراوات والعصي قبل أن تتوعدهم بـ«الطحن»!

فقد أجمع المتحدثون من ممثلي قوات الشعب المسلحة على أن ما جرى كان استهدافًا مباشرًا لقوات الجيش المتمركزة أمام المعتصمين لفك المتاريس، وأن قوات مسلحة مندسة من ناحية البحر والكوبري حيث تمركز الثوار هي من أطلقت النار تجاه الجيش فأصاب من أصابت وقتلت من قتلت من الثوار والجيش على حدٍّ سواء، ففضل الجيش الانسحاب حفاظًا على أرواح المدنيين المعتصمين ولم يطلق رصاصة واحدة!

إن إنكار القبيح لأمر بديهي جبلت عليه البشرية جمعاء، لكن الإنكار وحده غير كافٍ لتبرئة الجاني، خصوصًا عندما تتوفر الأدلة الدامغة التي تثبت تورطه بالصوت والصورة المباشرة مصحوبة بتلك الإرهاسات والتهديدات التي تؤكد النية المبيتة من قبل تلكم الجهات لطحن المعتصمين مع

سبق الإصرار والترصد، علاوة على تلك النظرات الواضحات والهمسات والهمزات واللمزات والغمزات اللا شعورية التي وزعها الضباط المتحدثون والتقطتها كاميرات البث المباشر خلال المؤتمر الصحفي، والتي تعكس بدورها هي الأخرى أن فاعل الحدث هو هذا المتحدث أمامنا لا غيره.

فتعمد تجاهل الضباط المتحدثين لنتائج هذه المجزرة التي خلفت العشرات من المصابين بجانب أكثر من أربعة قتلى وتركيزهم على أمر تصعيد المعتصمين وتصلبهم أمام المتاريس والإشادة بدور القوات المسلحة في إزالة جزء منها وعدم اكتراثهم هذا بتلك الدماء التي سُكبت مدرارًا لأمر تفضح ما حرصوا على إخفائه وتعريبه.

وما همسات قائد شعبة الاستخبارات الاستهتارية حول سلمية الثورة وحديثه عن تكدس الشاحنات التموينية المتجهة إلى دارفور في الخرطوم بسبب التروس، إلا شرح واضح لما خفي من سوء النيات.

حديث قائد عمليات الدعم السريع بخصوص الاستفزاز الصادر من بعض المعتصمين وتلميحه بأحقية قواته في اقتسام كعكة الثورة -دون مزايدة من أحد- زلة أخرى تكشف القناع عن القاتل المتخفي بثوب البراءة.

كما أن إشارات الناطق الرسمي باسم المجلس العسكري بخصوص طلب جديد ينوي المجلس تقديمه في لقاء الغد

بقوى الحرية والتغيير نقطة تحمل دلالات تبين أن هذه الحادثة مفتعلة من قبل المجلس العسكري نفسه وبتخطيط من قادة النظام السابق الذين ما فتئوا يسرحون ويمرحون دون حسيب، للضغط على الثوار للتنازل عن بعض ما تم التوصل إليه من اتفاق قبيل هذه المجزرة.

فلا مندس ولا كتائب ظل ولا جماعة جهادية ولا ثورة مضادة غير المجلس العسكري الذي يحاول جاهداً التذاكي على من يفوقونه عقلاً وفكرًا ودهاءً ويسعى بكل ما أوتي من مكر ودهاء لإعادة إنتاج النظام البائد وتخليص المجرمين منهم من ملاحقة عدالة السلطة المدنية ريثما يلتقطون الأنفاس ليعودوا مرة أخرى بصورة أكثر وحشية ودموية.

وإلا فما المانع من أن يسرع المجلس العسكري في حل كتائب الظل وتجريدها من عتادها الحربية واعتقال قادتها على الأقل وكل من يثبت تورطه في قتل أبناء الشعب السوداني وتعذيبه؟

ولماذا الانسحاب من مواجهة تلك القوات المندسة -حسب قولهم- وترك المعتصمين العزل أمام وابل من الرصاص لأكثر من ثلاث ساعات أو يزيد؟

ولماذا لم يتم الإعلان عن تلك الجهات طالما هي ليست تابعة للدعم السريع ولا القوات المسلحة؟

حتى تتوفر الإجابات المقنعة على هذه التساؤلات وغيرها

من خلال أفعال لا أقوال، يظل المجلس العسكري هو
المتهم الوحيد الذي يقتنص أرواح المعتصمين بغية
إركاغهم وتمريغ أنوفهم الشامخة، لكن هيهات.. هيهات.

العسكر يريد

ما جعلني أشم روائح قوية لانقلاب عسكري وشيك جدًّا تبعث من بين ثنايا خطابات القادة العسكريين في لقائهم الحماسي الحاشد الذي تم صباح الاثنين ٢٥ أغسطس ٢٠٢٠ في قيادة وادي سيدنا، هو أن المسألة ليست كما تبدو للعيان من أنه صراع -ومجابهة- بين مكونات الحكومة الانتقالية -المدنيين والعسكر- حول استثثار الأخير بالموارد الاقتصادية القومية الكبرى التي تمثل ٨٣٪ من جملة اقتصاد السودان، كما صرح بذلك رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وجنّ به جنون العسكر.

وليست المسألة كما يتخيلها جلُّ الشعب السوداني من أن الشق المدني يحاول الاستيلاء على استثمارات القوات المسلحة وتجريدها وشلها تمامًا عن التطوير الحربي والاستثمار الصناعي التي تُحتمها واجبات الاستراتيجية الدفاعية والأمنية كغيرها من جيوش العالم التي تساهم في النهوض باقتصاد بلدانهم عن طريق فتح متاجر وزوايا

وصوامع للمواد الغذائية بأسعار مخفضة لرفع المعاناة عن كاهل المواطن من جهة، وترغم القطاع الخاص على الالتزام بأسعار السلع من جهة أخرى.

المسألة -عزيزي القارئ- أن هناك نظامًا اضطر بفعل إصرار الشعب السوداني الثائر أن يلعب دور الوكيل في مسرحية تبادل أدوار وإيكال الأمر لأتباع وزملاء وإخوان وحلفاء مخلصين، بعد أن استنفد كل حيله ومكره وكذبه وتدليسه طوال ثلاثة عقود، نادى خلالها في الناس بأن ثمة استهدافات خارجية من قبل عملاء وجهات تستهدف وحدة البلاد وعقيدتها وعروبته وأمنها واستقرارها وخيراتها وثومها وعدسها وبصلها وفولها وفحولتها وأولياءها الصالحين.. فصدق الشعب ولبي النداءات كلها وبارك كل تلك الحروب العبيثة ولعنوا إسرائيل وروسيا وأمريكا لإخراج المسرحيات بصورة مُرضية.

وعندما انقشعت غيوم الزيف، انكشفت الحقائق وعرف الشعب من هم العملاء والقتلة واللصوص والكذابون وأعداء البلاد وعقيدتها ولاعقو أذى تلك الدول سراً وعلانية وتلك قصص أخرى.

ويلوِّح بأن القوات المسلحة وحينما يصرح السيد البرهان بأن الثورة لم تغير شيئاً، ويصف الشركاء المدنيين بالفشلة مثلما استجابت للشعب في أبريل الآن رهن إشارة الشعب لتجيب، وينفلت منه مهر لسانه الجموح سهواً ليقفز

به عاليًا صوب مفردة «الانقلاب» قائلًا: «لن ننقلب على الشعب» مع أن محور حديثه لا يمتُّ إلى الانقلاب بصلة، فاعلم أن «لن» في لغة العسكر المأدلجين الطائعين الذين ما برحوا يأتَمرون بأوامر نظام ظنناه ساقطًا تعني «سوف».

وحينما يزمجر ياسر العطا غاضبًا من شيء ما، ويحاول التملق بدهائه المعهود للجنة التفكيك التي يترأسها هو، ويجزم بأنهم على استعداد للمحاسبة إذا ثبت تورطهم كقوات مسلحة- في جريمة فض الاعتصام، فذلك يعني باختصار أننا لن نسمح بحدوث المحاسبة وفي يدنا ذات السلاح الذي نفذت به جميع المجازر في السودان.

وعندما يبدي الفريق الحسين ناجذيه استعدادًا لمزيد من «الكنكشة» في الشركات الأمنية التي استقطعت أساسًا من لقمة الشعب السوداني لأغراض غير التي ذُكرت آنفًا وليس من مرتبات الجند، لدرجة أن ينعت الهاتفين باسترداد تلك الأموال إلى جيب وزارة المالية بـ«المواهيم»، فاعلم بأن كل شيء يجري بتخطيط وخطوات ثابتة لاستدراج السودان نحو أزمة اقتصادية أشد مما هو عليها الآن سعيًا لتأديب الشعب الذي عصى ولم يُجدِّ معه العصا فيما مضى، بجانب السعي لتنفيره مما يسمى بالحكم المدني وإجباره للعودة إلى حُضن العسكر والركوع بين يديه وتقبيل «البوت والديشك» اللذين لطالما أشبعاه ضربًا وركلاً طيلة العقود الماضية .

فإذا ما قدر لذلك الحدوث، فسوف تصبح البلاد في يوم ما لتفاجأ بعودة النظام السابق بشحمه ولحمه إلى حلبة الرقص، وعودة الثوار الشرفاء إلى المعتقلات ومنها إلى القبور الجماعية المجهولة، وحينها ستجد كل شيء قد عاد إلى أسوأ مما كان عليه في السابق، ولن تقوم للثورة الحالية ولا القادمت قائمة.

وغدًا ستكشف الأيام ما صمتت عنه الألسن والأقلام.

عبد الخالق يستعير لغة المعزول

تُعرّف الحرب لغة كما ورد في معجم المعاني الجامع أنّها: قتال بين فئتين.

وفي القانون الدولي العام فإن التعريف التقليدي للحرب هو أنّها عبارة عن نزاع مسلّح بين فريقين من دولتين مختلفتين، إذ تُدافع فيها الدول المتحاربة عن مصالحها وأهدافها وحقوقها، ولا تكون الحرب إلّا بين الدول.

أما التعريف الحديث للحرب فقد تم توسيعه ليشتمل على أي نزاع مسلح ولو لم تتوافر فيه عناصر التعريف التقليدي من امتلاك الجماعة المسلحة لصفة الدولة، كما أصبحت النزاعات الأهلية التي تحدث في نفس الدولة تدرج تحت اسم الحرب.*

إذن فإنّ كلمة «حرب» تشير بمعناها اللغوي إلى القتال، وليس شرطاً أن تكون عادلة وإنما قد تكون لوقوع العدوان من طرف على طرف آخر، وهي عبارة عن صراع بين طرفين

[37] معجم المعاني الجامع

يسعى كلُّ منهما للتغلب على الطرف الآخر وتدمير قوته
وكيانه.

تملكتني الدهشة وأنا أطلع ما أوردته صحيفة «سودان
تريون» من تصريحات لعضو المجلس العسكري الفريق
طيار صلاح عبد الخالق عضو المجلس العسكري أمام
حشد من الإدارات الأهلية نهار الخميس ٣٠ مايو ٢٠١٩، والذي
ألمح خلالها وبصورة أقرب إلى التحدي اللا مدروس الذي
اعتاد الرئيس المخلوع عمر البشير إطلاقه بين كل حين
وآخر، بأن السلطة لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق
«الحرب» فقط لا غير.. «إن السلطة يمكن تسليمها فقط
إذا انتصرت قوى الحرية والتغيير في الحرب على المجلس
العسكري».*

وفي أول لقاء مباشر بين المجلس العسكري ووفد قوى
الحرية والتغيير، فضحه الميكروفون عندما همس لأحد
زملائه بالقول «أنا أكعب من حميدتي.. لكن هم ما عارفني
ساي»، ليؤكد لمستمعيه أنه ما طفق يتدثر بتلك العقلية
التي أوصلت السودان إلى ما هو عليه! إن مثل هذه
التصريحات الخطيرة هي نفسها التي أشعلت النيران في
أرجاء السودان المختلفة والتي لا تزال مستعرة تطحن نبات
هذا الوطن وأبناءه بلا رحمة.

[38] صحيفة "سودان تريون" العدد المشور بتاريخ

2019\5\30

ولعل من نافلة القول التذكير هنا بأن أهم عوامل إذكاء نار الحرب في دارفور هي لغة الرئيس المخلوع عمر البشير العنجهية عندما ظهرت بوادر الثورة المطليبة في دارفور فقد قال فيما قال: «نحنا السلطة دي جيناها بالبندقية.. والدايرها اليشيل سلاحه ويجي»، فكان له ما أراد وما لم يرد.

فقد قبل أبناء دارفور التحدي وحملوا السلاح في مطلع العام ٢٠٠٣، وعندما تدخل بعض الحكماء كالفرق إبراهيم سليمان والي شمال دارفور الأسبق لحث البشير على التفاوض مع الثوار والاستماع إلى مطالبهم قبل استفحال المسألة، صب البشير الزيت على النار بتصريح أكثر سماجة، قائلاً بعد فاصل «كارب» من الرقص أمام الجمهور: «نحن لن نجلس مع قطاع الطرق ورعاة خارجين عن القانون...».

لم ينتبه النظام إلى نتيجة تهوراته اللفظية إلا عندما فوجئ بدوي المدافع تهز أركان إحدى أكبر قواعد الاستراتيجية بشمال دارفور في الساعة ٥:٣٠ من صبيحة يوم الجمعة الموافق ٢٥ أبريل ٢٠٠٣ عندما دخلت قوة مشتركة من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة تستقل ٣٣ سيارة لاندكروزر الفاشر وهاجمت موقعاً عسكرياً، فدمرت أربع طائرات الأتونوف وثلاث مروحيات هليكوبتر على الأرض، وقتلت ٧٥ جندياً طياراً وتقنياً وأسرت ٣٢، بما في ذلك قائد القاعدة الجوية اللواء طيار إبراهيم البشري، واقتادتهم إلى

(المناطق المحررة) في غارة لم يسبق لها مثيل في السودان.

أذلت تلك الغارة النظام البائد، فأصبحت الحكومة في وضعية استراتيجية صعبة، تلتها انتصارات ساحقة للشوار ضد الحكومة، ففي الأشهر الوسطى من ٢٠٠٣ انتصرت ثورة دارفور المتمثلة في حركتي العدل والمساواة وجيش تحرير السودان في ٣٤ من أصل ٣٨ اشتباك، في مايو دمر جيش تحرير السودان كتيبة في كتم، فقتل ٥٠٠ وحرر ٣٠٠ سجين، وفي منتصف يوليو قتل ٢٥٠ في هجوم ثانٍ على تين. ثم بدأ جيش تحرير السودان في التوسع شرقًا، مهددًا بنشر الحرب في كردفان.

هذه الهجمات التي كانت تحولاً لافتاً في نشاط الثورة في دارفور لم تأتِ إلا نتيجة حتمية للغة الغطرسة التي انطلقت كالصاعقة من أفواه قادة حكومة الإنقاذ، في ظل عدم قناعة القوات المسلحة بقتال شعبها في دارفور بعد حرب عبثية استمرت لأكثر من عشرين عامًا في جنوب السودان.

فلم تجد الحكومة بُدًا من تفعيل دور ميليشيات الجنجويد التي استخدمتها سابقًا لقمع انتفاضة المساليت من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٩. أصبح الجنجويد بعد ذلك محور استراتيجية مكافحة التمرد الجديدة بعد أن تحطمت مراكب الجيش في صخرة إرادة شعب دارفور الثائر، فقامت ميليشيات الجنجويد الدارفورية -بعد تسليحها اللا محدود- بتغيير مسار الحرب لصالح الحكومة.

أعتقد أن هذه المرحلة المفصلية من تاريخ السودان يستوجب ضبط الألفاظ أو التزام الصمت نهائيًا.. سيما عندما يتعلق الأمر بالحرب، لأن مثل هذه الاستفزازات كان من شأنها أن تدفع المعتصمين بالقيادة العامة على اعتلاء سيارات الدفع الرباعي وحمل السلاح بدل «الصَّبِّ» واعتلاء كوبري النفق والمتاريس.. خصوصًا وأن قوى الحرية والتغيير -في ذلك الوقت- كانت تضم في مكوناتها ذات الحركات المسلحة التي استطاعت في يوم ما أن تدك حصن النظام البائد داخل أمدرمان وقبلها الفاشر كما أسلفت.

يلاحظ أن تصريح عبد الخالق هذا كان آخر تصريح رسمي يصدر من جهة رفيعة المستوى قبل وقوع مجزرة القيادة العامة أي بعد يومين فقط، وهو ما يضع مئات من علامات الاستفهام كلما ورد ذكر تلك المجزرة البشعة.

الفصل الثالث عشر

“حدث ما حدث”

مجزرة فض الاعتصام

تكاد السماوات يتفطرن من فوقنا، وتشقق الأرض، وتخزّ الجبال هُدًا لهول ما ارتكبت من مذابح طالت أعدادًا أعجز الجميع حصرها.. لتترك على فضاءات القيادة العامة سُحبًا كثيفة من الدخان التي تجمعت لترسم علامة استفهام كبيرة حول من هو الأمر بفض الاعتصام بهذه الطريقة الوحشية؟!!

هل هو الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس العسكري الانتقالي؟

أم أن الفريق أول/ عمر زين العابدين، والفريق أول/ جلال، والفريق أول/ الطيب بابكرالذين كانوا قد أرغموا على الاستقالة من عضوية المجلس العسكري تحت ضغوط من المعتصمين بعد أن انجلت حقيقة ولائهم المطلق للنظام السابق هم من عادوا منتقمين برفقة الآلاف من عناصر كتائب الظل لتأديب المارقين الملحدين؟

أم أن الأمر برمته قد أوكل إلى المرتزقة من الجنجويد وجماعة بكو حرام وحركة إسكود الذين أوفدوا من دول تشاد والنيجر ونيجريا والكاميرون ومالي وإفريقيا الوسطى وجنوب ليبيا بزعامة نائب رئيس المجلس العسكري الفريق أول حميدتي؟

أم أن جماعة نصره الشريعة هي التي استلت سيوف الجهاد لكبح جماع بني العلمان والشيوخيين إرضاء لله ولعباده المؤمنين وصوناً للشريعة الإسلامية التي سوف تنهار بزوال دولة أمير المؤمنين عمر بن أحمد البشير إن لم يتم القضاء على من تسبب في إسقاطه؟!

ظلت تلك السحب الدخانية وعلامات الاستفهام عالقة في الفضاء لعشرة أيام ولياليها، إلى أن انقشعت بصورة نهائية مساء الخميس ١٣ يونيو ٢٠١٩ من خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته اللجنة السياسية بالمجلس العسكري على لسان الناطق الرسمي والمسؤول السياسي الفريق شمس الدين الكباشي وبكل وضوح أن: «المجلس العسكري هو الذي أمر بفض الاعتصام في الخرطوم.. في الليلة ما قبل الحادثة عقدنا اجتماعاً حضره القادة العسكريون.. رئيس المجلس العسكري وأعضاؤه، ورئيس هيئة الأركان ورئيس المخابرات العسكرية، ومدير جهاز الأمن والمخابرات ونائبه ومدير عام الشرطة ونائبه، ورئيس القضاء والنائب العام للاتفاق على فض الاعتصام.. ثم أمر القادة العسكريون

بالتخطيط لإنهاء هذا الاعتصام وفقاً للإجراءات العسكرية المعروفة.. وحدث ما حدث).

وحسبما نقلته قناة الغد الفضائية من تصريحات يقول الكباشي: «في الليلة السابقة للتنفيذ دعونا لاجتماع موسع، حضره كل أعضاء المجلس العسكري الانتقالي، حضره كل قادة القوات النظامية وقادة المسلحة، رئيس الأركان ومجموعته، ورئيس الاستخبارات العسكرية، مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني ونائبه، مدير عام الشرطة ونائبه، وقائد قوات الدعم السريع.. وطلبنا أيضاً من السيد رئيس القضاء والنائب العام أن يحضروا هذا الاجتماع، لتقديم المشورة القانونية.

ويضيف الكباشي قائلاً: كل اللي ذكرتهم كانوا حضور في ذلك الاجتماع وأخذنا الاستشارات القانونية اللازمة في كيفية التعامل مع مثل هذه الظروف وفي هذه المنطقة الحساسة، وشاكرين السيد رئيس القضاء والنائب.. قدموا لنا الاستشارات اللازمة، ثم خرجوا.

ومن ثمّ وجهت القيادات العسكرية بالتخطيط لفض هذا الاعتصام وفق الإجراءات العسكرية والأمنية المعروفة.

القيادات العسكرية ذهبت وضعت خطتها العسكرية، ونفذت.. وحدث ما حدث». [39] انتهى.

وبما أن الاعتراف عند فقهاء القانون هو دليل الإثبات

الأول في ترتيب أدلة الإثبات الجنائية، وهو سيد الأدلة كما يقال، فقد قطعت إفادات الناطق الرسمي باسم المجلس العسكري ورئيس اللجنة السياسية بالمجلس العسكري الفريق شمس الدين الكباشي قول كل خطيب أو محلل كان يسعى لجمع البراهين والقرائن لسحب الغطاء عن وجه الجهة التي فكرت وقدرت وخطت وأمرت بفض اعتصام القيادة العامة في ٢٩ رمضان ٣ يونيو ٢٠١٩ بهذه الطريقة التي تقشعر لها الأبدان، بعد أن أنكرت كل الجهات المذكورة علاقتها بما جرى رغم الأدلة القاطعة من فيديوهات وصور وإفادات الناجين التي تظهر خلاف ما كانوا يدعون.

وليس أوضح من ذلك ما أدلى به جنديٌّ كان يعمل في الشرطة «للكابوّة نيوز» ونقله موقع اسبوتنك عربية الذي جاء فيه: «كشف شرطي عن امتلاكه أدلة تثبت تورط ضباط من الشرطة في فض الاعتصام، مناشدًا الثوار والرأي العام الوقوف إلى جانبه في محاكمته العسكرية التي ستجرى في العشرين من الشهر الجاري (سبتمبر ٢٠١٩) على خلفية انحيازه للثورة ومشاركته في مواكب الحراك التي أدت إلى إسقاط النظام.

ووفقًا لصحيفة «الراكوبة نيوز»، قال الجندي: «وقفتُ إلى جانب الثوار منذ ١٢ ديسمبر/ كانون الأول وتمردت على العمل بالشرطة وشاركت في المواكب، وعندما أصدر رئيس المجلس العسكري الفريق ركن عبد الفتاح البرهان قرارًا

بإعادة كل النظاميين الذين انحازوا للثورة إلى وحداتهم العسكرية عدتْ لعملي، إلا أن الكيزان بإدارة الشرطة تريبصوا بي».

وكشف الجندي عن تدريب عدد من الشرطيين لفض الاعتصام في معسكر الرويان بالقرب من مدينة شندي، متابعًا: «تم ترشيحي للدورة ورفضت ذلك، وتم ترشيحي مجددًا لدورة حرب المدن، وأرجع إقدام قيادات المؤتمر الوطني على تصميم تلك الدورة بسبب توقعاتهم لنشوب حرب مدن بالخرطوم»، وأكد الجندي الشرطي امتلاكه لأدلة تثبت تورط ضباط.

وحول المخاطر التي قد يتعرض لها بسبب تصريحاته، أوضح: «اتصل بي ١٧ محاميًا من تحالف المحامين وأبلغوني بخطورة ما ذكرته».

وَأتم الجندي: «لست خائفًا لأن قضيتي تحتاج إلى الضغط الشعبي»، مؤكدًا امتلاكه كافة الأدلة التي تؤكد تورط أطراف متعددة.

إلا أنه قد تعرض للتصفية بعد شهر فقط من جلسة محاكمته الأولى، بعد أن أحس بالخطر يحدق به داخل السودان، فقرر الهرب إلى القاهرة، لكن يبدو أن أذرع الغدر امتدت لتصله حيث هناك.

ففي الخامس من نوفمبر ٢٠١٩ أوردت صحيفة صوت

الهامش خبرًا مفاده «توفي الشرطي نزار النعيم الذي سبق وأن أعلن امتلاكه أدلة تكشف تورط قيادات رفيعة في جريمة فض اعتصام القيادة العامة للجيش في ٣ يونيو ٢٠١٩ توفي بجمهورية مصر العربية في ظروف غامضة».*

ليغلق ملفه بعد مقتله بساعات، فيما اندلعت مظاهرات منددة بمقتله في حي العباسية بأمدرمان موجهين أصابع الاتهام نحو الدعم السريع والمجلس العسكري.. إلا أن تلك النداءات لم تلفت انتباه أحد.

لكن المثير للضحك حد البكاء هو أن المجلس العسكري لا يزال مُصرًا على إجراءات التحقيق في قضية فض الاعتصام للوصول إلى الجناة القتلة، المخططين منهم والمنفذين، مع رفض أية جهة أخرى خارجية كانت أو داخلية للقيام بهذه المهام!

مع العلم أن جميع لجان تقصي الحقائق التي تم تكوينها منذ أيام رئيس لجنة النائب العام الوليد سيد أحمد محمود الذي كان قد أرغم على الاستقالة، ما انفكت تعمل وبشكل مباشر تحت إشراف الفريق أول عبد الفتاح البرهان الذي يصفه المراقبون بأنه يعمل بكل إخلاص وجهد لإرضاء نزوات نائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو «حميدي» الذي يعمل هو الآخر لإرضاء صديقه وصانعه الأول وشريك

[39] قناة الغد الغضائية 13\6\2019- صحيفة صوت الهامش الإلكترونية

في عددها الصادرة بتاريخ 2019\11\5

استثماراته الفريق طه عثمان الحسين الذي يعمل هو الآخر ابتغاء لمرضاة سيديه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وولي العهد الإماراتي الأمير محمد بن زايد آل نهيان اللذين يعملان ويأملان أن يستمر تدفق الرقيق السوداني إلى محارق حرب فرقاء الخليج العبيثة مقابل رials ودراهم معدودة في ظل بقاء المجلس العسكري مهما كان الثمن.

وقد أتقن الجميع ما أوكل إليهم من مهام.. فقط لنيل رضا كفلائهم واستحسانهم.. حتى حدث ما حدث.

فكانت نتيجة ذلك أن مات المئات إما حرقاً في الخيام المنصوبة بساحة الاعتصام، وإما غرقاً في البحر، وإما ضرباً مباشراً بالرصاص.

إلا أن اللجنة لم توفق في التوصل بعد إلى الجناة حتى اللحظة. ووفقاً للتقرير الصحفي الذي نشره «العربي الجديد» يقول فيه «بعد عام على مجزرة فض اعتصام محيط القيادة العامة للجيش في العاصمة السودانية الخرطوم، لا مؤشرات في الأفق، بحسب مراقبين، للوصول إلى الجناة أو تقديمهم لمحاكمة عادلة، وهو ما دفع كثيرين إلى تصعيد مطالبهم باتجاه التحقيق الدولي. مع العلم أن المجزرة وقعت في ٣ يونيو/ حزيران ٢٠١٩، قبل يوم واحد من عيد الفطر، وبعد نحو شهرين من الإطاحة بنظام الرئيس المعزول عمر البشير، وأدت إلى مقتل أكثر من ١٢٨ معتصماً، على أقل تقدير، وأصيب مئات آخرون، بينما لا

يزال مصير عدد آخر مجهولاً.

أوقفت المجزرة المفاوضات التي كانت قائمة بين المجلس العسكري الانتقالي الذي سيطر على الحكم في حينه بعد إسقاط البشير، وقوى إعلان الحرية والتغيير. غير أن وساطة إثيوبية دفعت إلى استئناف المفاوضات وتوقيع اتفاق بين الطرفين، نصّ أحد بنوده على تشكيل لجنة تحقيق وطنية، يحقّ لها الاستعانة بالاتحاد الإفريقي، على أن تعلن نتائجها خلال ٣ أشهر من تشكيلها.*

شهداؤنا ما ماتوا.. قتلوهم العُدَّار

قال الجاحظ: «الغدر هو نقض العهد مطلقاً في لحظة لم تكن متوقعة ولا منتظرة».

فأن يصطلي المواطن بجحيم نظام مستبد، فيقوده العشم إلى الاعتصام أمام مقر القيادة العامة لقواته المسلحة -باعتباره الملاذ الآمن عند الشدائد- ثم يأتيه الغدر من حيث المأمّن، لدرجة أن تُسد الأبواب في وجهه في تلك اللحظة الحرجة جدًّا من تاريخ القوات المسلحة والنضال السوداني، فهذا يسمى الغدر.

وأن يقف أفراد القوات المسلحة متفرجين من خلف الأسوار وهم يشاهدون أرواحًا تُتزع وأعراضًا تُتتهك، ولهبًا يتصاعد حارقًا بشرًا أحياء في الخيام وهم في سابع نومهم غارقون، فهذا هو أم الغدر وأبوه وجدته.

لا يختلف الموت والتقتيل الذي جرى في صبيحة يوم الاثنين ٣ يونيو ٢٠١٩ في سوح القيادة العامة في العاصمة السودانية عما اعتاده مواطنو المناطق الملتهبة في أجزاء السودان

طوال سنوات نظام البشير، إلا في كونه حظي بالبحث المباشر على وسائل التواصل الاجتماعي التي استطاعت عبرها بعض الفضائيات الإخبارية أن تقوم بنقل مجريات الأحداث على الهواء، وتوثيقها كأول عمليات قتل وحرق جماعي تنقل بهذه الكيفية.

ما يعني بدهة أن ما جرى في القيادة العامة لا يعدو كونه عملاً روتينياً ظل يقوم بارتكابه الجيش مسنوداً بميليشياته في «تقلي ودلامي ولبدو ومرلا وطويلة وأبو زريقة وصليحة وهبيلة وهيبان ومورني وشقي كارو وامبرو وكرمجي وشنقل طوباي وطور وجبال مون وأبقي راجل وبلاتوما وماريار ويابوس وُقْفَه والفوج والمناطق المحيطة بجبل مرة» وآلاف أخريات من القرى والمناطق التي لا يزال من بقي من سكانها قابعين في معسكرات الذل والجوع في تلكم الأقاليم على أيدي ذات القوات المسلحة.

لكن ما يحير اللب ويوقف عجلة التفكير، هو أن يخرج أحد أبرز قادة القوات المسلحة والمتحدث الرسمي باسم المجلس العسكري على أجهزة الإعلام في مؤتمر صحفي متباهياً ومُقرّاً بمشاركة كامل عضوية المجلس العسكري بالإضافة إلى رئيس القضاء والنائب العام للتخطيط فيما حدث، ومع ذلك، يسلم الشارع راضياً بما يشكله ذات المجلس من لجان لتقصي الحقائق حول ما جرى، وبكل طيب خاطر ينتظر منه محاكمة نفسه بنفسه!

لا أعتقد أن أحدًا عاقلًا يتصور أن تقود تلك التحقيقات الجارية مذ عام إلى نتائج ترضي ذوي الشهداء والمفقودين والجرحى في أحداث فض الاعتصام، إلا إذا توصلت التحقيقات إلى الفاعل الحقيقي لعمليات القتل والتحريق في المناطق المذكورة آنفًا.. لأن الجهة الفاعلة واحدة وهي معلومة للجميع.. والعدالة لا تتجزأ.

وإلا فسيصبح الجميع مشاركًا في الغدر بالشهداء الذين ما كان لهم أن يموتوا بتلك الصورة البشعة لو لا غدر الغادرين وخذلان المتخاذلين.

عام ونصف العام والجنة طلقاء

في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي -٢٠١٩، سمى رئيس الوزراء عبد الله حمدوك المحامي نبيل أديب رئيسًا للجنة، غير أن ذلك لم يرض الثوار أو أسر الضحايا، الذين أبدوا شكوكهم في قدرة اللجنة على الوصول للجنة، تحديدًا أعضاء المجلس العسكري المتهمين المباشرين بالتخطيط لفض الاعتصام وتنفيذ تلك الخطط، حسب كل الشواهد والأدلة، ومن بينها إفادات شهود عيان حضروا ليلة الفض والقتل والسحل. وهذا ما أكدته ودعمته تحقيقات أخرى، مثل تحقيق منظمة العفو الدولية، التي أكدت تورط قوات الشرطة وجهاز الأمن وجهاز المخابرات الوطني وقوات الدعم السريع في الهجمات المميتة ضد المعتصمين. وأعدت المنظمة التذكير بالاعتراف العلني للمتحدث باسم المجلس العسكري في ذلك الوقت، الفريق الركن شمس الكباشي، بأن المجلس العسكري هو الذي أمر بتفريق المحتجين.

ولم تخرج الشكوك حول إمكانية إفلات قادة المجلس العسكري من العدالة، من الثوار وأسر الضحايا فحسب، بل عززتها تصريحات أديب في أكثر من مناسبة، حين لَمَّح إلى أن مهمة لجنته ليست محصورة بمحاكمة أو تسمية قوات شاركت في فض الاعتصام، بل في تقديم المتهمين بالقتل المباشر للمحاكمة. كما أن قرار اللجنة بسحب ملفات قضايا الضحايا من النيابة العامة أثار شكوكًا إضافية.

ووفقًا للعربي الجديد «لم تعلن اللجنة نتائجها في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، بعد انتهاء فترة التكليف، وبرت ذلك بعدم انتهاء التحقيق، معلنة حاجتها إلى ثلاثة أشهر إضافية. وأثار الموقف غضبًا شديدًا بين الثوار الذين خرجوا للشوارع للتظاهر، ووصفوا الأمر بـ«المماطلة في الكشف عن الحقائق التي ينتظرها الشعب السوداني والثوار وأسر الضحايا».

على المستوى السياسي، أصدرت الأحزاب والتحالفات السياسية بيانات لإحياء ذكرى المجزرة وللمطالبة بالقصاص للضحايا، فيما اختار تجمّع المهنيين السودانيين توجيه خطاب رسمي للحكومة لإعلان اليوم يومًا للحداد الوطني وتتكيس الأعلام بجميع المقرّات الرسمية وغير الرسمية داخل السودان وممثليات الخرطوم في كل أنحاء العالم، حدادًا على ضحايا مجزرة فضّ الاعتصام أمام القيادة العامة بالعاصمة. وجدّد التجمّع التأكيد على عدم التنازل عن القصاص للضحايا. من جهته، يؤكّد عضو مجلس السيادة الانتقالي محمد

الفكي سليمان، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن جريمة فض الاعتصام من الجرائم الكبرى التي هزت وجدان الشعب السوداني بعد انتصار ثورة شعبية عظيمة. وجاءت الحادثة في اللحظة التي كان الشعب يحتفل فيها بالانتصار والتفكير في مستقبل بلاده وتشكيل مؤسسات انتقالية، وحصلت عملية الغدر والقتل من دون واعز أخلاقي أو سياسي. ويعتبر سليمان أنه لا مناص مطلقاً من الكشف عن المتورطين في المجزرة ومحاسبتهم. وحول مدى تأثير تسمية أي شخصيات عسكرية متورطة للمشاركة في العملية السياسية والشراكة بين العسكر والمدنيين، يؤكد عضو مجلس السيادة أن الذي يؤثر على العملية السياسية وحده، هو التغاضي عن الحقيقة وإفلات المتهمين من العقاب. أما القيادي في قوى الحرية والتغيير، معز حصرة، فيصنّف ما حصل في صبيحة ٣ يونيو/ حزيران ٢٠١٩ بـ«الحدث الأكثر إيلاً في التاريخ السوداني»، لا سيما أنه ارتبط بالغدر من جهات كان عليها حماية المعتصمين لا قتلهم، وهم ينتظرون عيد الفطر ويحلمون بغد أفضل في الحرية وسيادة حكم القانون. ويوضح حصرة لـ«العربي الجديد»، أن كل الدلائل والمؤشرات تشير إلى تورط العسكر في الجريمة، بما في ذلك تصريحاتهم قبل أيام من الواقعة، وكذلك العدد الكبير من مقاطع الفيديو التي سجلها الثوار لحظة الفض، عدا آلاف الشهود الذين كانوا هناك، رافضاً الخوض في أعمال

لجنة التحقيق إلى حين إعلان نتائجها»³⁰ سبتمبر، ٢٠٢٠
وأوردت صحيفة المواكب السودانية في الثلاثين من سبتمبر
٢٠٢٠ تقريراً حول مفقودي فض الاعتصام جاء فيه:
«كشفت هيئة الطب العدلي بوزارة الصحة ولاية الخرطوم،
عن وجود أكثر من (٨٠٠) جثة موجودة بالمشارح منذ فض
اعتصام القيادة العامة العام الماضي.

وأشارت الهيئة أنها بصدد انتظار تقرير لجنة التحقيق في
جريمة فض اعتصام القيادة لدفن تلك الجثث، وقال د.
هاشم محمد صالح مدير الطب العدلي بوزارة الصحة
ولاية الخرطوم وعضو لجنة التحقيق حول جريمة فض
الاعتصام، لدى مخاطبته ورشة تحسين فرص العدالة
لضحايا الاختفاء القسري وأسرههم في السودان، والتي نظمتها
المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام، بفندق القراند
هليداي، إن انقطاع التيار الكهربائي المستمر يؤثر على
الجثث الموجودة بثلاجات المشارح، لافتاً إلى ضرورة إنشاء
مركز لمجهولي الهوية ومن خلاله يمكن تحديد الحمض
النووي لكل جثة .

فيما وصف نقيب المحامين الأستاذ علي قلوب جريمة
فض الاعتصام بأنها مرتبطة بالأنظمة الطاغية تلجأ إليها
لتخيف الناشطين، وأن جرائم الاختفاء القسري تعاقب عليها

[41] العربي الجديد

القوانين الدولية.

فيما وجه رئيس نادي أعضاء النيابة أحمد النور الحلا، هجومًا عنيفًا على الحصانات ووصفها أنها عائق للوصول للعدالة، مؤكدًا أن النائب العام لديه الحق في تفتيش أماكن الاحتجاز التابعة للأجهزة الأمنية، وقال الخلا إن بعض الأجهزة الأمنية لديها أماكن إخفاء المعتقلين مدججة بالسلاح لا يمكن الوصول إليها مشددًا على ضرورة توفر الإمكانيات العملية للوصول للعدالة.

فيما كشفت النيابة العامة عن استمرار عمل اللجنة التي شكلها النائب العام بشأن البحث عن المفقودين والمختفين قسرًا عقب حادثة فض اعتصام القيادة العامة وشدد ممثل النائب العام وفاء دفع الله، على ضرورة المصادقة للاتفاقات الدولية بشأن الاختفاء القسري، لافتة إلى أن السودان لم يصادق حتى الآن عليها وأضافت أن النيابة العامة تعاني شحًا في التمويل وتحديات في التدريب».*

[42] صحيفة المواكب في عددها الصادر في الثلاثين من سبتمبر ٢٠٢٠

كل ما تم كان مخططًا له سلفًا

بقدر ما كان يحرض الشعب السوداني الثائر الصامد على إيجاد فرص للتقارب بينه وبين المجلس العسكري على اعتبار أنه الشريك -المفترض- في إنجاح ثورة ديسمبر، نجد أن المجلس يهرول مبتعدًا عن الشعب، مصرًا على الاستفراد بالحكم، والاستمرار في ضخ الدماء إلى شرايين نظام المؤتمر الوطني وإعادة إنتاجه وتقديمه في ثوب جديد، لينطلق مجددًا في الضحك على العقول لثلاثة قرون أخرى.

ولأن نجاح أي اتفاق صادق يرغم بالضرورة المجلس العسكري على التنازل عن التزاماته التنظيمية كونه نفس اللجنة الأمنية الحامية لنظام المؤتمر الوطني قبيل السقوط، كان من البديهي أن يحذو المجلس العسكري هذا الحذو مستترًا فيما يرتكب من جرائم خلف من اصطاح على تسميتهم بالمدنسين والمثمين والسكراري والانقلابيين وما إلى ذلك لقطع الطريق أمام تنفيذ ما تم التوصل إليه من اتفاق.

إذ لا وجود لأي ملثم أو مهندس أو سكران البتة، كما أنه لا حقيقة لما يشاع كل مرة من محاولات انقلاب أو اعتقالات حقيقية لرموز النظام السابق.. فكل ما تم كان وفقًا لخطة وضعتها اللجنة الأمنية المسماة بالمجلس العسكري وبإشراف من مدير الأمن المقال صلاح قوش وآخرين.

وإلا لماذا يختفي هولاء القناصون والملثمون والمندسون في أثناء المسيرات التي ينفذها أنصار النظام والمجلس العسكري مثل مواكب جماعة المستشيخ عبد الحي يوسف وموكب «شكر حميدتي» في الخميس ٢٥ يوليو ٢٠١٩ وغيرهما؟!!

إن مجزرة الـ٢٩ من يوليو ٢٠١٩ بحق الطلاب العزل بمدينة الأبيض وما سبقها من إعلان ما خرجت به لجنة فتح الرحمن سعيد من نتائج حول مجزرة ٢٩ رمضان بميدان الاعتصام بهذه الطريقة الهزلية الدراماتيكية التي جاءت متزامنة مع اللقاءات شبه النهائية بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، لم تكن مجرد مصادفة، ولم تكن مجرد محاولة لتبرئة قادة المجلس العسكري الفاعلين الحقيقيين لفض الاعتصام، كما لم تكن تهدف لإنكار واقع المذبحة كما ظن البعض.. لكن وبكل أسف أتى كل شيء وفق خطة مدروسة بعناية، بغرض استفزاز مشاعر المواطنين واجترارهم إلى الشارع، ومن ثم التصدي لهم بمزيد من القمع المفرط بغية إشاعة العنف وانتشار الموت والذعر وثقافة الانتقام، بحجة انتفاء صفة السلمية التي ظل يحلم بها المجلس،

وبالتالي إعلان حالة الطوارئ في بعض أجزاء البلاد كخطوة أولية، على أن تعمم لاحقًا في جميع أنحاء السودان وفقًا لتلك الخطة.. وهو ما بدأ يحدث فعليًا، فقد أصدر والي ولاية شمال كردفان المكلف اللواء الركن الصادق الطيب عبد الله فور وقوع مذبحه الأبيض القرار رقم ٨٠ لسنة ٢٠١٩ القاضي بإعلان حظر التجوال المفتوح بمدن الولاية، الأبيض، أم روبة، رهد أبو دكنة، بارا.. اعتبارًا من يوم الاثنين التاسع والعشرين من يوليو تموز ابتداءً من الساعة التاسعة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحًا.

يؤكد ذلك ما تبعه من تعليق للدراسة في جميع أنحاء البلاد.

بقي أن نلفت النظر إلى ما سبق مجازر الثامن، والعاشر من رمضان، والثاني والعشرين، والتاسع والعشرين منه من تفاهمات وتقارب لوجهات النظر في المفاوضات التي بين «قحت» والمجلس العسكري الرفض أساسًا لأية اتفاقية.. ثم الإعلان المفاجئ من قبل المجلس بإلغاء الاتفاقية وتجميد التفاوض قبيل أن يتراجع المجلس العسكري مرغمًا بعد مليونية الـ٣٠ من يونيو حزيران.

الفصل الرابع عشر

«الحكومة الانتقالية»

التوقيع على الوثيقة الدستورية

شهدت قاعة الصداقة بالخرطوم نهار السبت السابع عشر من شهر أغسطس ٢٠١٩ حفلة توقيع الوثيقة الدستورية بين قوى إعلان الحرية والتغيير «قحت» وبين المجلس العسكري الذي تم حله بموجب تلك الاتفاقية، وبحسب فرنسية ٢٤ الإخبارية «وقع الاتفاق كل من نائب رئيس المجلس العسكري محمد حمدان دقلو المعروف باسم حميدتي كممثل للمجلس العسكري وأحمد الربيع كممثل لتحالف «قوى الحرية والتغيير»، على الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان ومن شأنه أن يمهد لبدء مرحلة انتقالية تؤدي إلى حكم مدني في البلاد.

وفور انتهاء التوقيع، حمل رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان الوثيقة التي وضعت في غلاف سميك باللون الأخضر عاليًا ولوح بها وسط تصفيق الحاضرين، وبينهم رؤساء دول وحكومات إفريقية وممثلون عن الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

كما حضر وزراء ومسؤولون من دول خليجية وعربية.

وتتضمن الوثيقة ستة فصول تتعلق بالمبادئ العامة والترتيبات الانتقالية والمجلس التشريعي ولجنة التحقيق في أحداث العنف الدامية التي ارتكبت ضد المعتصمين أمام مقر قيادة الجيش في الخرطوم يوم الثالث من شهر يوليو ٢٠١٩. ويتطرق الفصل الخامس من الوثيقة إلى مهام المرحلة الانتقالية بينما يتعلق الفصل السادس بالمساندة الدولية التي من شأنها «حشد الدعم القوي الاقتصادي والمالي والإنساني لتطبيق الاتفاق».

وقد جاءت الفصول على نحو ما يلي:

الفصل الأول: المبادئ المرشدة.

اتفق الطرفان على قدسية مبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب السوداني والوحدة الوطنية للسودان بكل تنوعاته.

يتعامل الطرفان بمبدأ الشراكة وحسن النية والكف عن الخطاب العدائي والاستفزازي

يلتزم الطرفان بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم التقليدية للشعب السوداني.

اتفق الطرفان على مبدأ تسوية جميع الخلافات التي قد

تطراً بالحوار والاحترام المتبادل.

الفصل الثاني: الترتيبات الانتقالية لمجلس السيادة

يتشكل مجلس السيادة من أحد عشر عضواً، خمسة عسكريين يختارهم المجلس العسكري الانتقالي وخمسة تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير. ويضاف إلى العشرة أعضاء شخصية مدنية يتم اختيارها بالتوافق بين الطرفين.

يترأس مجلس السيادة لواحد وعشرين شهراً ابتداءً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق أحد الأعضاء العسكريين في المجلس. يترأس مجلس السيادة الثمانية عشر شهراً المتبقية من مدة الفترة الانتقالية أحد الأعضاء المدنيين بالمجلس.

يحدد المرسوم الدستوري صلاحيات ووظائف وسلطات مجلس السيادة مجلس الوزراء.

تختار قوى إعلان الحرية والتغيير اسم رئيس الوزراء للحكومة المدنية وفق الشروط الواردة بالمرسوم الدستوري.

يتشكل مجلس الوزراء من شخصيات وطنية ذات كفاءات مستقلة لا يتجاوز عددها العشرين وزيراً بالتشاور يختارهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة

مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، عدا وزيرى الدفاع والداخلية اللذين يعينهما المكون العسكري بمجلس السيادة. ولرئيس مجلس الوزراء أن يرشح استثناءً شخصية حزبية ذات كفاءة أكيدة لممارسة مهمة وزارية.

يحدد المرسوم الدستوري الانتقالي صلاحيات وسلطات مجلس الوزراء.

لا يجوز لمن شغل منصباً في مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو ولاية الولايات في أثناء الفترة الانتقالية الترشح في الانتخابات التي تلي الفترة الانتقالية.

الفصل الثالث: المجلس التشريعي

احتفظ كل طرف من هذا الاتفاق بموقفه فيما يتعلق بالنسب في المجلس التشريعي الانتقالي. اتفق الطرفان على أن ترجأ المناقشات بشأن تشكيله إلى ما بعد تكوين مجلسي السيادة والوزراء، على أن يتم ذلك في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تكوين مجلس السيادة.

إلى أن يشكل المجلس التشريعي الانتقالي، تؤول سلطات

المجلس التشريعي في ابتدار و سن مشروعات القوانين إلى مجلس الوزراء وتجاز من قبل مجلس السيادة.

الفصل الرابع: لجنة التحقيق

تشكل لجنة تحقيق وطنية مستقلة في أحداث العنف في الثالث من يونيو ٢٠١٩ وغيرها من الأحداث والوقائع التي تمت فيها خروقات لحقوق وكرامة المواطنين مدنيين أو عسكريين كانوا.

الفصل الخامس: مهام المرحلة الانتقالية

توضع السياسة والمنهج الفعال لتحقيق السلام الشامل في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتشاور مع كافة الحركات المسلحة.

يعمل على إنهاء عملية السلام الشامل في المادة أعلاه في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

يعتمد مجلس الوزراء خطة اقتصادية ومالية وإنسانية عاجلة لمواجهة التحديات الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والإنسانية الراهنة.

الفصل السادس: المساندة الدولية

تم دعوة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وكافة الدول الشقيقة والصديقة لحشد الدعم القوي الاقتصادي والمالي والإنساني لتطبيق هذا الاتفاق ومساندة السلطات الانتقالية من أجل النجاح التام لمهامها ووظائفها المختلفة.

المساعدة في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراضية للإرهاب ورفع العقوبات وإعفاء الديون.

تخضع هذه المساندة لمبدأ الشراكة البناءة بين جمهورية السودان وكافة الشركاء في إطار الاحترام التام لسيادة السودان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية مهما كان الشريك ومهما كان موضوع الشراكة.

الأطراف الموقعة:

المجلس العسكري الانتقالي

قوى إعلان الحرية والتغيير.*

[43] وكالة مونت كارلو الدولية

وجلس حميدتي والريبع على المنصة الرئيسية وجوارهما
رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد ورئيس وزراء مصر مصطفى
مدبولي.

ووصف ممثل الاتحاد الإفريقي موسى فقي محمد في كلمة
ألقاها خلال الاحتفال، التوقيع بـ«الإنجاز التاريخي العظيم».

ثم ألقى الزعيم المعارض الراحل الصادق المهدي كلمة
اعتبر فيها أن هذا اليوم هو «يوم عبور إلى الحكم المدني
الذي سيحقق السلام والتحول الديمقراطي عبر انتخابات
حرة احتكامًا للشعب السوداني».

وأكد ضرورة فتح الباب أمام «كل القوى التي لم تلوث
مواقفها بالاستبداد»، وإلى عدم إقصاء أحد.

ودعا القيادي في «قوى إعلان الحرية والتغيير» محمد ناجي
الأصم في كلمة طويلة، أعضاء المجلس العسكري إلى أن
«نطوي معًا صفحات مزمنة من الدكتاتورية البغيضة» في
عهد الرئيس السابق عمر البشير، و«نؤسس معًا ديمقراطية
مستدامة» في السودان.

وعن البشير قال إنه «لم يترك ذنبًا إلا واقترفه»، مشددًا
على أن «المساءلة والمحاسبة القضائية من أهم واجبات
الحكومة» الانتقالية المزمع تشكيلها.

كما أكد تمسك قوى الحرية والتغيير بـ«إجراء تحقيق شفاف

وموضوعي في مجزرة القيادة العامة وكافة الانتهاكات التي صاحبت الثورة» منذ كانون الأول/ديسمبر.

من جهة أخرى، طالب الأصم بالعمل على «وضع كافة أشكال التمييز ضد المرأة خلف ظهورنا»، مشيرًا إلى أن النظام السابق «اضطهد المرأة».

ودعا إلى تخصيص «40 في المئة كحد أدنى من مقاعد المجلس التشريعي الانتقالي» للنساء.

ووصف البرهان اليوم بأنه «يوم نصر أمتنا التاريخي». وقال متوجهًا إلى السودانيين «قواتكم المسلحة ستبذل الغالي والنفيس من أجل حماية الشعب السوداني وتحقيق الانتقال إلى الحكم الديمقراطي».

وعلى الرغم من أن الطريق إلى الديمقراطية لا تزال حافلة بالكثير من العقبات، فقد خيمت الأجواء الاحتفالية على البلاد منذ الصباح.

ولم يمض سوى أيام حتى أعلنت قادة الحركة الاحتجاجية أنهم انفقوا على تعيين المسؤول السابق في الأمم المتحدة عبد الله حمدوك، وهو خبير اقتصادي مخضرم، رئيسًا للوزراء.

وينص الاتفاق على أن يعين العسكر وزيراً للداخلية والدفاع، وسيرأسه بداية عسكري لمدة ٢١ شهرًا.

ولدى خروج دقلو من قاعة التوقيع، استقبله حشد معاد، فيما تولى عناصر من القوات شبه العسكرية التي يقودها، قوات الدعم السريع المتهمة بالمسؤولية عن تفريق اعتصام الخرطوم، إدخاله سريعًا إلى سيارته وسط هتاف المحتشدين: «الدم بالدم».

وغابت عن حفل السبت المجموعات المعارضة المسلحة في المناطق المهمشة مثل دارفور والنيل الأزرق وكردفان.

وكانت «الجبهة الثورية السودانية» التي توحدت هذه الحركات تحت رايتها دعمت الحركة الاحتجاجية، قد رفضت الإعلان الدستوري وطالبت بتمثيل في الحكومة وبمزيد من الضمانات في محادثات السلام.*

[44] فضائية فرنسا 24 الإخبارية

المجلس السيادي

ووفقًا للوكالة السودانية للأبناء فإن أعضاء المجلس السيادي في السودان، قد أدوا اليمين الدستورية، لبدأ المجلس في إدارة شؤون البلد، خلال مرحلة انتقالية تستمر ٣٩ شهرًا.

وأدى رئيس المجلس العسكري الانتقالي المنتهية صلاحيته، الفريق عبد الفتاح البرهان، اليمين رئيسًا للمجلس السيادي، أمام رئيس جهاز القضاء.

بعدها أدى تسعة من الأعضاء العشرة الباقين اليمين أمام البرهان، ورئيس جهاز القضاء، على أن يؤدي العضو الأخير اليمين لاحقًا.

وتولى البرهان، رئاسة المجلس السيادي لمدة ٢١ شهرًا، ثم يتولى رئاسته بعده أحد أعضاء المجلس المدنيين لفترة ١٨ شهرًا، تعقبها انتخابات، بموجب اتفاق وقعه الطرفان في ١٧ أغسطس/ آب الجاري، برعاية إفريقية إثيوبية.

ويتألف المجلس السيادي من خمسة عسكريين هم: عبد الفتاح البرهان رئيسًا، محمد حمدن دقلو (حميدتي)، ياسر العطا، شمس الدين الكباشي، وإبراهيم جابر.

ويضم المجلس ستة مدنيين، ٥ رشحتهم قوى «إعلان الحرية والتغيير»، والسادس بتوافق مع المجلس العسكري.

وهم: عائشة موسى، صديق تاور، محمد الفكي سليمان، محمد حسن التعايشي، حسين شيخ إدريس، ورجاء نيكولا.

وقد ذكرنا تعاريف مبسطة لكل من عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو وياسر العطا وشمس الدين كباشي في الفصل الحادي عشر المتعلق بالمجلس العسكري الانتقالي.. أما باقي أعضاء المجلس السيادي فهم على نحو ما يلي:

- عائشة موسى

رشحتها قوى المجتمع المدني، أحد مكونات قوى التغيير، لعضوية المجلس السيادي.

أستاذة في الأدب الإنجليزي المقارن، وهي من مواليد مدينة الأبيض.

درست في معهد المعلمات بأم درمان، وانتدبت إلى جامعة ليدز الإنجليزية، حيث حصلت على دبلوم تدريس اللغة

الإنجليزية كلغة أجنبية.

حصلت على درجة ماجستير في تدريس اللغة الإنجليزية من جامعة مانشستر البريطانية، وشهادة تدريب المعلمين لتدريس اللغات من الولايات المتحدة الأمريكية.

عملت في كلية اللغة الإنجليزية والترجمة بجامعة الأمير سلطان بالرياض، بعد كلية اللغات والترجمة في جامعة الملك سعود، كما عملت معلمة للغة الإنجليزية في مدارس للمرحلة الثانوية.

صارت مختصة لغة إنجليزية في إدارة معاهد التأهيل التربوي بوزارة التربية والتعليم السودانية، ثم مدير عام بالإنابة لإدارة التأهيل التربوي.

وبجانب نشاطها الأكاديمي، نشطت في العمل المدني النسوي، خلال عملها في الاتحاد النسائي.

- محمد الفكي سليمان

رشحه التجمع الاتحادي، أحد مكونات قوى التغيير، لعضوية المجلس السيادي.

تعود أصول سليمان (٤٠ عامًا) إلى شمال السودان، لكنه نشأ في مدينة أم روبة، وتخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الخرطوم.

حصل على ماجستير العلوم السياسية من جامعة الخرطوم، وهو عضو بارز في التجمع الاتحادي.

كتب في صحف سودانية عديدة، وكان له عمود يومي في صحيفة «القرار» عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، والتحق في العام التالي بصحيفة «العرب» القطرية.

له مؤلفات منشورة، هي رواية «حكايات السوق القديم»، و«صباحات زاهي ومساء الجنرالات»، وكتاب «تحديات بناء الدولة السودانية».

- حسن شيخ إدريس

رشحته كتلة «قوى نداء السودان»، أحد مكونات قوى التغيير، لتمثيلها في المجلس السيادي.

إدريس من شرقي السودان، وهو قيادي سابق في حزب الأمة القومي، تخرج في كلية القانون بجامعة الخرطوم، عام ١٩٧٢.

عمل وكيلًا للنيابة في ولاية كسلا (شرق)، ومستشارًا قانونيًا للمحافظ والمجلس الشعبي التنفيذي، كما عمل مستشارًا قانونيًا في سلطنة عمان حتى ٢٠٠٦.

انتخب إدريس عضوًا في الجمعية التأسيسية (البرلمان الديمقراطي بين ١٩٨٦ و١٩٨٩)، ثم عين وزيرًا للإسكان والأشغال العامة حتى انقلاب يونيو/ حزيران ١٩٨٩، حيث تفرغ لأعماله الخاصة حتى ٢٠٠٦.

- صديق تاور

رشحه تحالف قوى الإجماع الوطني، أحد مكونات قوى التغيير، لعضوية المجلس السيادي.

أكاديمي فيزيائي متخصص في شؤون البيئة، وقيادي بحزب البعث، ولد في مدينة كادوقلي بولاية جنوب كردفان.

نال تاور (٦٠ عامًا) درجة الدكتوراه في الفيزياء من جامعة الخرطوم، وعمل أستاذًا في جامعات سودانية وسعودية.

كما عمل مستشارًا علميًا في ولاية جنوب كردفان، وامتدت بحوثه في المجالات الحقوقية والبيئية وقضايا الحرب والسلام، ودافع كثيرًا عن السلام في كردفان.

قدّم أوراقًا علمية متخصصة في مؤتمرات علمية محلية ودولية، وشارك في حملات توعية بالمناطق المستضيفة للتعدين التقليدي.

نُشرت له دراسات عديدة، بينها: الواقع والوقائع وتأثير التعدين على البيئات المحلية، حقوق المجتمعات المستضيفة للنشاط التعديني

- محمد حسن التعايشي

رشحه تجمع المهنيين، أبرز مكونات قوى التغيير، لعضوية المجلس السيادي، وهو يقيم في بريطانيا، وقد وصل بعد

أيام إلى البلاد وأدى اليمين الدستورية.

ولد التعايشي (٤٦ عاماً) في منطقة رheid البردي بولاية جنوب دارفور

تخرج في كلية الاقتصاد بجامعة الخرطوم، وكان من القيادات الطلابية في حزب الأمة القومي، بزعامة الصادق المهدي.

عمل في وكالة تطوير الحكم والإدارة بالخرطوم بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣، ثم صندوق تطوير دارفور.

شارك في تأليف كتاب «أسباب العنف الطلابي في الجامعات السودانية»، وشارك في مؤتمرات وندوات عن «قضية دارفور».

- رجاء نيكولا عبد المسيح

هي العضو الحادي عشر بالمجلس السيادي، حيث رشحتها قوى التغيير، وحدث توافق بشأنها مع المجلس العسكري.

من مواليد أمدرمان، وحاصلة على ليسانس حقوق من جامعة القاهرة، عام ١٩٨٠، وعينت بعد عامين في وزارة العدل.

أصبحت مستشارة، في ٢٠٠٥، ومثلت وزارة العدل في مفوضية مراعاة حقوق غير المسلمين*.

[45] سونا

التشكيل الوزاري الأول للحكومة الانتقالية

أعلن رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، مساء الخميس الخامس من سبتمبر ٢٠١٩، تشكيل الحكومة الجديدة التي طال انتظارها، وعزا حمدوك، في مؤتمر صحفي، تأخر إعلان الحكومة السودانية، التي شملت في البداية ١٨ وزيرًا، إلى الحرص على تمثيل كل الأطياف.

وأوضح أن وزارتين تبقتا من غير وزراء، وقال حمدوك «نسعى لشغلها بوزيرين من الشرق والنيل الأزرق». وكان عضو مجلس السيادة السوداني، الفريق شمس الدين الكباشي، قال في تصريح لـ«العربية» إن مجلس السيادة اعتمد ٢٠ وزارة و٦ وزراء دولة.

وجاء التشكيل الوزاري كالتالي:

أسماء محمد عبد الله، وزيرة للخارجية (أقيلت لاحقًا وحل محلها عمر قمر الدين).

- إدريس الطريقي، وزيرًا للداخلية.
- (توفي في أثناء فترة إقامته في جوبا للتفاوض مع الحركات المسلحة).
- الفريق أول جمال عمر، وزيرًا للدفاع.
- فيصل محمد صالح، وزيرًا للإعلام.
- نصر الدين عبد الباري، لوزارة العدل.
- انتصار الزين، وزيرة للتعليم العالي.
- مدني عباس، وزيرًا للتجارة والصناعة.
- نصر الدين مفرح، وزيرًا للشؤون الدينية والأوقاف.
- يوسف آدم الضي، وزيرًا للحكم الاتحادي.
- فيصل محمد صالح، وزيرًا للثقافة والإعلام.
- لينا الشيخ محجوب، وزيرًا للعمل والتنمية الاجتماعية.
- عيسى عثمان شريف، وزيرًا للزراعة والموارد الطبيعية.
- ياسر عباس محمد علي، وزيرًا للري والموارد المائية.
- عادل علي إبراهيم، وزيرًا للطاقة والتعدين.
- محمد الأمين التوم، وزيرًا للتربية والتعليم.
- أكرم علي التوم، وزيرًا للصحة. (أقيل لاحقًا).

- إبراهيم أحمد البدوي، وزيرًا للمالية والتخطيط الاقتصادي.
- عمر مانيس، وزيرًا لشؤون مجلس الوزراء.*

الفصل الخامس عشر

«وماذا بعد الحرب إلا السلام»

محاولات محلية للصلح

لا شك أن لضعف السلطات المتعاقبة على الحكم في البلاد دورًا كبيرًا في الاحتكاكات والحروب الأهلية التي لطالما أقعدت السودان عن ركب التقدم، وشدتها إلى مستنقعات الفقر والتخلف لفترات طويلة، ولا تزال تفعل ذات الأفاعيل. إن ثمة محاولات أهلية تهدف إلى الصلح تعقب جل تلك النزاعات المشتعلة، فتوفق في بعضها وتخفق في أخريات كثر، أغلبها في دارفور والأقاليم النائية عن المركز.

يقول الكاتب الصحفي تاج السر عثمان:

الواقع أن الصراعات والصدمات القبلية في دارفور ليست جديدة، فعلى سبيل المثال، لا الحصر: حدثت صدمات قبلية عام ١٩١٦م، وهو العام الذي تم فيه ضم دارفور للسودان، وكذلك في العام ١٩٥٨م، ١٩٦٨م، إلا أن تلك الصدمات، كانت تحل بطرق سلمية عن طريق مؤتمرات الصلح والأعراف

التي توارثها أهل دارفور منذ عهد السلاطين. ولكن منذ عام ١٩٧٠، بدأت الصراعات القبلية تطل برأسها في الإقليم بشكل متواتر، وكان من عوامل ذلك السياسات الخاطئة للنظام المايوي مثل إقامة مشاريع التنمية العشوائية في السبعينيات من القرن الماضي وما نتج عنها من القطع الجائر للأشجار، مما أدى إلى الجفاف والتصحر والمجاعة التي عمت البلاد، وما نتج عنها من نزوح وسنين عانى فيها الناس من ضنك العيش (١٩٨٢-١٩٨٤). وكان من نتائج ذلك شح المراعي وموارد المياه والنزوح من الشمال إلى الجنوب، والذي أدى إلى احتكاكات وصدامات بين بعض القبائل العربية والفور، ومحاولات طرد الفور من أراضيهم الخصبة، إضافة إلى العامل الأجنبي مثل الحرب التشادية - التشادية، والحرب الليبية - التشادية، ودخول بعض القبائل من تشاد والمتداخلة مع القبائل السودانية، ودخولها بأسلحة حديثة ومتطورة، زادت من فداحة الخسائر في الأرواح والممتلكات والمواشي.. إلخ. ويضيف عثمان: «بعد انتفاضة مارس - أبريل ١٩٨٥م، كانت الصراعات القبلية في دارفور قد وصلت إلى ذروتها، وخاصة في الفترة: ١٩٨٦ - ١٩٨٩م، مما أدى إلى قيام مؤتمر الصلح القبلي بين الفور وبعض القبائل العربية في الفترة: ١٥/٤/١٩٨٩ - ٨/٧/١٩٨٩م. وكان من أهم توصيات المؤتمر وقراراته:

أولاً: في الجانب الأمني:

أ- تصفية ميليشيات الفور والمجموعات المسلحة، وأي تنظيمات قبلية مسلحة.

ب- أن تقوم الحكومة بإبعاد كل الأجانب الذين يدخلون البلاد بطرق غير مشروعة من مناطق الإقليم.

ج- أن تقوم الحكومة بفتح المراحل المتفق عليها وفق الاتفاقيات السابقة في الوقت المناسب، وأن تتخذ الإجراءات الأمنية والوقائية اللازمة لذلك، مراعاة لحقوق الرعاة والمزارعين.

د- أن تعمل السلطات المختصة على إصدار أوامر تنص على تشديد العقوبة على الذين يقومون بحرق المراعي وقفل المراحل، وإقامة زرائب الهواء، وقطع الأشجار وإتلاف المزارع.

هـ- أن تعمل الحكومة على فتح المزيد من مراكز الشرطة، ودعم مراكز الشرطة بأجهزة الاتصال والقوة المناسبة.

و- الإسراع بمنح رجالات الإدارة الأهلية السلطات القضائية.

ز- يلتزم الطرفان بوقف النهب والسلب والسرقة وإيواء المجرمين، كما يوصى بأن يتعاون الطرفان في عمليات الفرع.

ثانيًا: المراعي والمراحييل ونقاط المياه:

أ- تحدد فترة دخول القبائل الرعوية في شمال دارفور إلى مناطق جنوب دارفور بنهاية شهر فبراير من كل عام حتى يتمكن المزارعون من جمع محاصيلهم الزراعية كما تحدد فترة خروج هذه القبائل بنهاية شهر يونيو من كل عام (على السلطات بشمال دارفور الإخطار في حالة الظروف البيئية).

ب- إزالة جميع العقبات التي تعترض المسارات والمراحييل المتفق عليها بما يمكن القبائل الرعوية من الابتعاد عن التحرش بالمزارعين والمستقرين عمومًا، كما يوصى بإزالة الزراعة الهامشية التي تلاحم الطرق العامة، بما لا يقل عن مئة متر من الجانبين باستثناء المناطق البستانية القديمة.

ج- عدم استغلال أماكن الرهود والموارد العامة للمياه الخاصة بالحيوان وبالزراعة أو الحجز، أو أي أشياء تمنع الاستفادة منها على أن تنظم استغلال الموارد المشتركة بين المزارعين والرعاة وفق الأعراف المتبعة.

د- عدم فتح مشاريع جديدة، إلا عند مصادقة السلطات الفنية المختصة، حماية لما تبقى من الغطاء الشجري مع توعية المواطنين من قبل الجهات المعنية والمسؤولة.

هـ- عدم قطع الأشجار والمحافظة على الثروة الغابية مع تشجيع المزارعين لزراعة أشجار الهشاب.

و- تكثيف الخدمات البيطرية بأماكن المخاريف والمصايف المصاحبة للرحل ضمانيًا لاحتواء أي أمراض تظهر.

بالرغم من سلامة تلك التوصيات والقرارات وصحتها، فإنها

- لم تجد طريقها للتنفيذ، وظلت حبرًا على ورق.
- وفي الفترة: أبريل ١٩٨٩ - فبراير ٢٠٠٣م، حدثت متغيرات جديدة أهمها:
- اتساع دائرة الجفاف والتصحر في دارفور، مما أدى إلى شح المراعي، وإلى انفجار الصدمات القبلية من جديد.
 - تدهور خدمات التعليم والصحة والمياه والكهرباء.. إلخ.
 - تزايد عمليات النهب المسلح وانفراط عقد الأمن وحالات حرق القرى والمزارع والصدام بين بعض المجموعات القبلية والفور والصراع بين المعاليا والرزيقات.
 - كانت القبائل في دارفور تعيش في سلام ووثام، وكانت الصراعات القبلية العابرة تحل عبر الأعراف، وكانت ديار القبائل معروفة ومحددة. وبالتقسيم الإداري الجديد اختل النظام الذي كان سائدًا، مما أدى إلى الصدمات.
 - توقف مشاريع التنمية في الإقليم مثل مشروع جبل مرة للتنمية الريفية.
 - توقف العمل في طريق الإنقاذ الغربي.
 - النزوح الكبير من الأرياف إلى المدن، وتوسع المدن كما نلاحظ في مدينة نيالا التي زاد عدد سكانها وتوسعت وارتفعت فيها إيجارات المنازل وأسعار الأراضي.

ملتقى الفاشر - فبراير ٢٠٠٣م:

جاء ملتقى الفاشر بعد انفجار الأحداث وتوصل إلى توصيات وقرارات في مجملها سليمة مثل:

- الإسراع بتكميل طريق الإنقاذ الغربي مع توفير تمويل أجنبي ومكون محلي له.

- إنشاء مفوضية لتنمية ولايات دارفور.

- تأهيل مرافق الصحة والمياه وتأمين الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين في دارفور.

- وضع خطة استثنائية عاجلة لمعالجة التردّي في الخدمات.

- التقسيم العادل للمشاريع التحتية القومية لدارفور.

- ضعف المقدرة الإدارية لبعض أجهزة الدولة وتباطؤها في التصدي للانفلات الأمني.

- معالجة عدم الالتزام بتنفيذ مقررات المؤتمرات السابقة.

- حمّل الملتقى الحكومة مسؤولية خلق كيانات إدارية جديدة والاستغلال السياسي للقبيلة والاعتماد على التوازنات القبلية في التعيينات السياسية. كما كان مدخل الملتقى سليماً في حل المشكلة سلمياً عن طريق التفاوض، ولكن الحكومة لجأت للحل العسكري الذي عقد الأمور وزادها تفاقماً، حتى وصلت للمأساة الإنسانية

التي نعيشها الآن في دارفور.*

لكن بعد ظهور حركات الكفاح المسلح، برز عامل آخر أحدث تغييراً في المفهوم السائد لأسباب النزاع التي كانت عادة ما تعود إلى المواطن المزارع المستقر والمواطن البدوي المتجول، فجاء عامل آخر واستحوذ على جانب كبير من مسببات النزاع القبلي في دارفور، هو تأليب السلطات بعض القبائل ضد أخرى بحكم أن تلك القبائل باتت حاضنة للحركات المسلحة، وعلى ذلك باتت هنالك قبائل مؤيدة للنظام الحاكم تعادي القبائل التي لم تفعل ذلك، بجانب أن النزاع الدائر بين الحركات المسلحة والحكومة من جهة وبين فصائل الحركات المتناحرة فيما بينها قد أضفت عاملاً رابعاً زاد للطين مياهاً إضافية.

(الأزمة في دارفور: من مؤتمر صلح 1989 إلى ملتقى الفاشر - فبراير 2003م)

نشره موقع (الحوار المتمدن) في 14/7/2008

[47] تاج السر في مقال صحفي تحت عنوان

مؤتمر «شعيرية» نموذج آخر

ما لا يستطيع معظم قادة قبائل السودان على اختلاف ألسنتها وألوانها إدراكه، هو أن الأنظمة المتعاقبة على حكم البلاد لا تقيم لقبائلهم وزنًا إلا من منظور اتخاذها سلماً لتعتلي عبرها إلى مراميها في استمرارية استحكام قبضتها على مفاصل الدولة لأطول فترة ممكنة، مع الأخذ في الاعتبار أن أي تقارب يجمع بين قبيلتين تعتبره الحكومة مهددًا لبقائها، فتسعى لقطع خيوط التواصل بينها حتى تضمحل وتتهاوى، وقد بلغت حكومة المؤتمر الوطني في ذلك شأواً عظيماً.

فما إن تفجرت ثورات التحرر الأخيرة في دارفور حتى هرع أكبر مجرمي النظام صوب قبائل بعينها، لطلب الغوث منها بغرض كبح جماح تلك الشرارة سريعة الانتشار، وعندما قوبلت تلك الخطوة بالرفض القاطع من قبل جل عقلاء تلك القبائل، اضطرت الحكومة للاستعاضة عنها بمتفليتي

بعض القبائل و«همباتها» المعروفين سلفاً لأهل الإقليم بخبيث فعالهم كأمثال الشيخ «موسى هلال»، وغيره من زعماء ميليشيات «الأم باخة» حينذاك.

ويطلق هذا الاسم على مجموعة من العصابات المتفلة من بعض قبائل الرحل، وإليها تنسب جل الجرائم التي ترتكب في خواتيم مواسم الخريف من حرق للقرى المجاورة للمراحيل ونهب المواشي بل واختطاف الأطفال أحياناً، والتي تأتي متزامنة مع عودة قبائل الرُّحل إلى الصعيد بعد قضاء فصل الخريف في أمان وسلام.

قامت حكومة البشير باستقطاب زعماء تلك العصابات وتمليكهم معدات وموُن قتالية، وأطلقت يدهم ليعبثوا بأملك وأعراض وأرواح من تراهم الحكومة مصادر تغذية للحركات المسلحة، فكان الهدف الشرعي لغزوات تلك الميليشيات هي قبائل «الزرقة عمومًا» في دارفور.

والغريب أن الحكومة كانت تستقطب تلك القبائل العربية غير الراغبة في الوقوف معها بأن هذه الجماعات المتمردة لم تكن تستهدف الحكومة في المركز بقدر ما هي تعمل ضد الوجود العربي في دارفور، وهي ذات الشريحة التي استخدمتها الحكومة في حربها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الزعيم الراحل د. جون قرنق ديماييور.

فتطورت تلك الميليشيات لتغدو فيما عرف ب«الجنجويد»

ف«حرس الحدود» ف«الدعم السريع».. إلخ.

كانت قبيلتنا «البرقد» و«الزغاوة» السودانيان الدارفوريتان قد صنفتا ضمن قبائل «الزرقة»، فعانتا أشد أنواع القهر والبطش والنزوح على أيدي تلك الميليشيات، ورأت معظم شباب هاتين القبيلتين أن لا مناص من الانخراط في صفوف الحركات الثائرة في وجه نظام الخرطوم العنصري الظالم، فالتحقوا بحركات التحرر زرافات ووحداً، إلا أن سوء تفاهمٍ نشب بين بعض منتسبي هاتين القبيلتين داخل الحركات، واتسعت رقعة الخلاف.

وتدخل أهالي الطرفين منخرطين في حروب استنزافية فارغة لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وامتدت الصراعات لتشمل عدة مناطق تناثرت خلالها المئات من الأرواح عبثاً بين القبيلتين، في حرب وصفت بأنها حرب وكالة بامتياز، ذلك أن قبيلة البرقد تحارب قبيلة الزغاوة على اعتبار أنها هي ذاتها «حركة تحرير السودان مناوي» معتقدة أنها تهدف إلى الاستحواذ على أراضيها وتطلق عليها اسم المناطق المحررة، كما يتضح ذلك من خلال نص البيان الختامي لمؤتمر شعيرية للصلح، ومن جانب آخر يعتقد أبناء قبيلة الزغاوة أن قبيلة البرقد مدعومة من قبل الحكومة بالدفاع الشعبي وبعض ميليشيات الجنجويد التي يقودها المدعو «إبراهيم أبدو» إضافة إلى «حركة تحرير السودان الإرادة الحرة» للقضاء على قبيلة الزغاوة وطردها من جغرافية دار

البرقد، ويتهم كلُّ منهما الآخر بتصفيات جرت بحق أفراد من الطرفين بناء على الانتماءات السياسية لكليهما. وأعتقد أن كليهما كانتا مخطئتين.

فلا «البرقد» تمثل الحكومة ولا «الزغاوة» تمثل الحركة.

أما انتساب أفراد من قبيلة ما، لجهة معينة، سواء كانت حركة مسلحة، أو حزبًا سياسيًا، أو طائفة دينية، أو فريقًا رياضيًا، لا يعني بالضرورة انتساب قبيلة بأكملها إلى ذلك التنظيم بأي حال من الأحوال.

وما ارتكبه أبناء القبيلتين بحق العشرة التي دامت بينهما لعقود، لا يغفره إلا مؤتمر تصالحات شاملة يعيد المياه إلى مجاريها، ويعيد إلى كل ذي حق حقه بلا منٍّ ولا أذى.

ولما كان لا بد من العودة إلى الرشد بعد طيلة السنوات الماضية، فقد عقدت القبيلتان مؤتمرًا للصلح في رئاسة محلية «شعيرية» في الثالث عشر من يناير ٢٠١٨ ليخرج بعده توصيات وقرارات وأحكام عامة، في اعتقادي إذا ما أنزلت إلى أرض الواقع ستضمد حتمًا تلكم الجراحات المتقيحة وتصلح ما أفسدته حماقات «المُسْتَسْيِسِينَ» من أبناء الطرفين وستصبح أولى خطوات تقدم إنسان تلك المناطق نحو اللحاق بركب الاستقرار والتنمية.

ألهام التفاوض!

إذا كان المفهوم العام للتفاوض هو: ذلك النشاط الذي يتضمن مشاركة طرفين أو أكثر (أفراد، مجموعات، وفود) في إطار السعي لإيجاد حل مُرضٍ غير عنيف يسهم في تحقيق مصلحة طرفين أو أكثر يربطهم موقف مشترك، فإن ثمة بونًا شاسعًا بينه وبين الذوبان والتماهي الذي عرّفه الدكتور مصطفى حجازي بأنه «استلاب الإنسان المقهور الذي يهرب من عالمه كي يذوب في عالم المُتسلِّط؛ أملاً في الخلاص... وأن أقصى حالات التماهي المُتسلِّط تأخذ شكل الاستلاب العقائدي، ونقصد بذلك تمثُّل واعتناق قيم النظام، والانضباط والامتثال، وطاعة الرؤساء الكبار، وهي قيم تخدم -بما لا شك فيه- مصلحة ذلك المُتسلِّط، لأنها تُعزِّز مواقعه وتصون مُكتسباته» *

فمائدة التفاوض إذن هي ساحة معركة غير عنيفة تتطلب إعمال أقصى درجات الطاقة العقلية للحصول على أكبر قدر

[٤٨] الدكتور مصطفى حجازي «سيكولوجية الإنسان المقهور»، ص ١٢٧.

ممکن من المصالح، بينما التماهي هو تطابق ناتج عن رؤية
مصلحية تصل إلى حد تغييب العقل، وتصل في التوصيف
الأخلاقي إلى النفاق والكذب مُجْتَمَعَيْن.

الملاحظ أن ثمة فئتين برزتا في الساحة السياسية السودانية
بجانب المجلس العسكري الذي يوصف بأنه يمثل الوجه
الجديد لنظام الرئيس المخلوع عمر البشير.. كلاهما يدعي
الأحقية في الحكم.

إحدهما تحاول أن تجد لنفسها موطئ قدم في النظام
بأي شكل كان ودون أي مفاوضات أو شروط مسبقة، وإذا
اضطرت في يوم ما على التفاوض فسينحصر الحديث على
كمية الأموال والمناصب التي يوجد بهما الطرف المتسلط
كثمن لذوبانها في ذاتية النظام، على أن تقوم بدورها في
النباح بصوت النظام والدفاع عنه بشراسة تفوق ما لدى
النظام نفسه، إضافة إلى القيام بدور التطبيل وتكسير
«الثلوج» وتنفيذ مخططات النظام الرامية إلى إضعاف
معارضيه وإلهائهم بسفاسف الأمور وبث دعايات التخوين
لضرب وحدة الثورة.. يجسد هذه الفئة المتساقطون من
تلك الأجسام التي عُرفت وسط الشارع السوداني بـ«أحزاب
وحركات الفكة» بجانب الطوائف الدينية المنضوية تحت
مظلة جبهة نصره الشريعة، و«المخومين» و«الغواصات»
من نشطاء اللإيفات، والمغرر بهم من رجال الإدارة الأهلية
وغيرهم، وهي بلا شك في وادٍ ومصالح الوطن والمواطن في

وإِ آخِر.

أما الفئة الثانية فهي التي تسعى للحصول على موطنٍ قدم لها في السلطة لكن عبر التفاوض، وتختلف عن الفئة الأولى في كونها تهدف إلى المشاركة في صنع القرار وممارسة السلطة الدستورية بشقيها التشريعي والتنفيذي حسبما نصت عليه الاتفاقية المبرمة بينها والنظام الحاكم بما يتفق مع مطالب الشارع، كما أنها تمتاز بشيء من الاستقلالية وامتلاك كروت الضغط التي يمكنها التلويح بها على الطرف الآخر بين كل حين وآخر.. يجسد هذه الفئة مكونات قوى الحرية والتغيير من نداء السودان وتجمع المهنيين وأحزاب سياسية أخرى.

وبما أن الفئة الأولى في ميزان المعادلة السياسية لا تعدو كونها جزءاً أصيلاً من النظام، فإن تحقيق تطلعات الثورة السودانية تظل منوطة بنجاح مساعي الفئة الثانية التي تمثل قطاعات واسعة من الجماهير الثائرة.. وهنا تبرز نقطة التحدي الحقيقي الذي يواجه هذه الفئة، في ظل التشطي الداخلي الخفي الذي ألقى بظلال سالبة على مجريات الأمور، سيما بعد تعمد المجلس العسكري ترتيب لقاءات أحادية مع مكونات قوى الحرية والتغيير، مباشرة تارة، وغير مباشرة تارة أخرى مثل لقاءات مصر والإمارات وجوبا.. إذ إن المشكلة ليست فيمن التقى بمن، أو كيف وأين ولماذا التقيا، إنما التحدي الأكبر الذي يقف أمام طرفي

الصراع في السودان (الشعب - المجلس العسكري) يكمن في أن قوى الحرية والتغيير لم تفتن لخطورة عدم وجود جسم تفاوضي واحد يحوي جميع ممثلي الكتل المنضوية تحتها، وهو ما نتج عنه إحساس جزء كبير بالتهميش والإقصاء، وبالتالي ظهور لقاءات فردية سرية وفي العلن هنا وهناك، كأبرز نقطة ضعف يتراقص على أنغامها المجلس العسكري.

فمقابلة السيد مني مناوي رئيس حركة تحرير السودان والبروفيسور الطاهر الفكي رئيس وفد حركة العدل والمساواة بالسيد محمد حمدان دقلو نائب رئيس المجلس العسكري في العاصمة التشادية أم جميما التي أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط الإسفيرية - وإن كانت لا تعدو كونها مناورات سياسية - ما كان لها أن تكون إذا تنبعت قوى الحرية والتغيير لحساسية المسألة باكراً وراعت في أثناء تكوين لجنة التفاوض تمثيل كل الأطراف المكونة لها وأدرجت في أروقتها قضايا ضحايا الحروب من النازحين واللاجئين والأسرى.

إضافة إلى أن احتواء قوى الحرية والتغيير على أمثال الراحل الصادق المهدي ذي المواقف المتأرجحة التي تجعله ضمن الفئة الأولى الساعية إلى الذوبان والتماهي في جسم النظام السابق والمجلس العسكري - حسب التصنيف أعلاه - يعتبر عائقاً أمام تقدم أي خطوة نحو تحقيق الأهداف الثورية المرجوة.

لكن الذي حدث هو أن الأحزاب المكونة لقوى الحرية

والتغيير قد وقعت في ذات الأخطاء المميتة التي أدمنتها النخب السياسية المعارضة في ظل النظام البائد، فلم تراخ ترتيب البيت من الداخل وتكوين لجنة تفاوضية تضم كل ممثلي «قحت» من تجمع المهنيين وقوى نداء السودان والجهة الثورية والأحزاب السياسية الأخرى، بجانب تحديد أجنداتها وتضمينها في الوثيقة التفاوضية مع تقديم مصلحة الثورة السودانية على الأطماع الحزبية الضيقة، إذ ارتأت لنفسها الاستئثار بالسلطة متجاوزة حركات الكفاح المسلح.. حتى تم التوقيع على الوثيقة الدستورية في ١٧ أغسطس ٢٠١٩ كما ذكر آنفًا.. مما دفع حركات الكفاح المسلحة نحو الإسراع في إنشاء منبر تفاوضي جديد في جوبا تحت رعاية دولة جنوب السودان ووساطة توت قلووك إلى أن تم التوصل مؤخرًا إلى اتفاقية حضر بموجبها معظم قادة الحركات المسلحة، كما سنبينه في حينه.

منبر جوبا للتفاوض

بعد أن تم التوقيع على مذكرة الاتفاق الإطاري بين المجلس العسكري والجهة الثورية في يوليو ٢٠١٩، استُتبعَت بافتتاحية جولة تفاوضية انطلقت الاثنين ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩، في جوبا، عاصمة جنوب السودان، تناولت إمكانية التوافق على ترتيبات سياسية وأمنية جديدة، تقود إلى عقد مؤتمر للسلام يحقق المصالحة ويضمّد جراح الحرب، فضلاً عن التوصل إلى أكبر مشاركة وطنية ممكنة في السودان.

وحسبما أوردتها صحيفة (انديبندنت عربية) فإن المبعوث الرئاسي لجنوب السودان ومسؤول ملف مفاوضات السلام السودانية توت قلوّك، كان قد اجتمع في وقت لاحق مع الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وسلّمه دعوة رئيس دولة جنوب السودان إلى حضور مراسم جلسات المفاوضات، كما أطلعه على ترتيبات واستعدادات استضافة المفاوضات، مؤكّداً حرص بلاده على إنجاز عملية السلام في السودان.

وأشار قلوبك إلى أنه تسلم قوائم أسماء الوفود المشاركة في المفاوضات من الجهات المختلفة، ويمثل وفد الحكومة السودانية نائب رئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو رئيسًا، وعضوية الفريق ركن شمس الدين كباشي، والفريق ركن ياسر العطا، ومحمد حسن التعايشي، ومحمد الفكي سليمان، ووزير مجلس الوزراء عمر مانيس، ووزير الحكم الاتحادي يوسف الضي، ورئيس مفوضية السلام سليمان الديلو. كما أن حكومة جوبا أرسلت خطابات لرؤساء الدول المجاورة للسودان ورؤساء «إيغاد» (منظمة دول شرقي إفريقيا)، لحضور الجلسة الافتتاحية، موضحةً أن المحادثات سيشترك فيها كل من وفد الحكومة السودانية و«الجبهة الثورية» و«الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال» بقيادة الفريق عبد العزيز آدم الحلو. كما كشف عن توجيه دعوة إلى حركة «تحرير السودان» بقيادة عبد الواحد نور للمشاركة، لكن من دون تحديد موقفيها. وقال إن «المفاوضات تجد دعمًا ومساندة إقليمية ودولية، وستشارك فيها السعودية والإمارات إلى جانب دول الجوار السوداني».*

وقد استمرت جولات التفاوض رغم اشتداد أوار جائحة كورونا التي ضربت جميع أنحاء العالم، إلى أن تم التوقيع بالأحرف الأولى في ٣١ أغسطس ٢٠٢٠، ثم التوقيع النهائي في ٣ أكتوبر ٢٠٢٠.

[49] اندبندنت عربية

ونصت اتفاقية السلام الموقعة بين الحكومة الانتقالية في السودان والفصائل المسلحة المنضوية تحت لواء «الجبهة الثورية»، على ٨ بروتوكولات، تتعلق بالعدالة الانتقالية والتعويضات، وملكية الأرض، وتطوير قطاع المراعي والرعي، وتقاسم الثروة والسلطة، وعودة اللاجئين والنازحين، وهنا أهم تفاصيلها: منح الجبهة الثورية ٣ مقاعد في مجلس السيادة الانتقالي، و٥ وزراء في الحكومة التنفيذية، إلى جانب ٧٥ مقعدًا في البرلمان الانتقالي.

تمديد الفترة الانتقالية ٣٩ شهرًا، تسري بالتوقيع النهائي للسلام.

دمج مقاتلي الحركات المسلحة في الجيش السوداني على ٣ مراحل، تنتهي بانقضاء أجل الفترة الانتقالية. منح ٤٠ في المئة من السلطة في إقليم دارفور لمكونات مسار دارفور، و٣٠ في المئة إلى مكونات السلطة الانتقالية، و١٠ في المئة لحركات دارفور الموقعة على هذا الاتفاق، و٢٠ في المئة من السلطة لأهل المصلحة. وتم تخصيص ٢٠ في المئة من الوظائف في الخدمة المدنية والسلطة القضائية والنيابة العامة والسفراء للجبهة الثورية. استثنى الاتفاق قادة الحركات المسلحة من المادة ٢٠ بالوثيقة الدستورية التي تحرم كل من شغل منصبًا في السلطة الانتقالية من الترشح في الانتخابات المقبلة.

من أبرز الحركات المسلحة الموقعة: حركة العدل والمساواة، التي يقودها جبريل إبراهيم، وحركة جيش تحرير السودان، بزعامة مني أركو مناوي، الحركة الشعبية شمال، بقيادة مالك عقار، بجانب فصائل أخرى صغيرة منضوية في تحالف الجبهة الثورية.*

[50] صحيفة الشرق الأوسط

دارفور.. وحدة القضية والحلول المجتزأة

عندما انطلقت نداءات الاستغاثة المتمثلة في اعتصام مواطني نيرتي في أواخر يونيو ٢٠٢٠ وتبعتهم فيها مناطق كتم وفتابرنو وكبكاية، لم تكن من بين قائمة مذكراتها المطلية تخفيض أسعار الرغيفة التي بلغت عشرة جنيهاً هناك، أو تخفيض أسعار برميل مياه الشرب الذي يتراوح حالياً بين ٨٠ إلى ١٠٠ جنيه سوداني، وهنا يكمن الفرق بين أهم العوامل التي دفعت مواطني العاصمة والولايات الهادئة أمنياً وبين مواطني الأقاليم الملتهبة، لا سيما دارفور التي ما فتئت تستشعر أنها غير معنية بما حدث ويحدث من تغيير.

يتجلى ذلك من خلال تمحور جميع مطالبها حول «الأمن» الذي لم يطرأ عليه أي تغيير رغم تغيير النظام السابق، فقد ظل انعدام الأمن كابوساً يقض مضجع سكان إقليم دارفور منذ عقود وإلى هذه اللحظة.

إن أي محاولة لتجزئة الحلول بشأن مشكلة السودان الأمنية في دارفور، حتمًا ستجر الحكومة الانتقالية إلى ارتكاب ذات الحماقات التي فتحت زنازين المحكمة الجنائية الدولية واسعة أمام رؤوس نظام البشير الذين ما انفكوا يتشبثون بالسلطة هربًا من عقوبة ما فعلوه بشعوب تلك المناطق وعواقبه.

ولا يخفى على أحد أن الحلول التخديرية الجزئية التي ووجه بها اعتصام نيرتتي هي ما دفعت بكبابية وقتابرنو إلى الساحات، كونها تعاني من ذات المشكلة.

وهي في اعتقادي نفس الطرق التمويهية التي كانت الحكومة السابقة تسلكها في مواجهة مطالب الثورة السودانية في منابر التفاوض مع الحركات المطالبة التي أسفرت عن ٤٢ اتفاقية، لم ينفذ منها شيء (أبشي ١ و ٢ و ٣، ووأبوجا ١ و ٢، وسرت، وطرابلس، وشرم الشيخ، وأسمر، والدوحة ١ و ٢) نموذجًا

إن الدماء التي سالت في ميادين اعتصام مدينة كتم وقتابرنو على أيدي ميليشيات الدعم السريع في يوليو ٢٠٢٠، سوف تضع أسماء جديدة في قائمة المطلوبين للعدالة مهما طال الزمن، وستقع المسؤولية الكاملة على الحكومة الانتقالية الحالية كونها اعتمدت ذات الحلول الجزئية التي سبق وأن تذوق السودان مر نتائجها.

الفصل السادس عشر

«السلام سمح»

أحكام سابقة لأوانها

يقول جورج هيربرت: «نتيجة الحروب خلق اللصوص..
ونتيجة السلام قتلهم». اهـ

بفرح يعتريه شيء من التحفظ والارتياب، تابع المواطنون
فعاليات توقيع اتفاقية جوبا للسلام بالأحرف الأولى، وما
صاحبها وتخللها من ردود أفعال جلتها تعبر عن مكنونات
أصحابها بلا التباس.. فبكى البعض فرحاً، وفعل البعض
مثل ذلك تأثيراً بمن فعل، ورقص الحضور على أنغام
السلام احتفاءً بسلام طال انتظاره.

بينما شكك البعض في حقيقة ما يجري لأسباب بعضها
يدخل في دائرة الشكوك التي لها ما يبررها.

غير أن البعض وصل به الأمر إلى وصف الخطوة برمتها
بـ«الخيانة» للثورة وما إلى ذلك!

باستثناء القائدين «عبد الواحد» و«الحلو» اللذين لهما
ما يبرر موقفيهما حيال ما تم ومع احترامي لجميع الآراء
والمواقف، أجد نفسي مضطراً للاختلاف مع كثير من تلك
الأصوات المنادية ببطلان هذه الاتفاقية والدعوة لمقاطعتها

دون أن تجود قريحتهم بأي بديل لحالة اللاحرب واللاسلام التي تعيشها البلاد منذ عقدين، وكأن مفهومهم للحرب يتمثل في الحرب من أجل الحرب.

والواقع أن جل تلك الأصوات في الأغلب (FM)) لم يكتب لها يومًا أن تذوق طعم قاذفات الابايل ولم يضطروا إلى فتح الراديو ليتابعوا سير القنابل التي تُلقِيها طائرات «الأتينوف» و«السخوي» على الرؤوس في جبال النوبة والنيل الأزرق ودارفور، ليسيروا عكسها أو يبحثوا عن حفر وكهوف تقيهم القصف، أو لربما لم تسمع تلك الجهات يومًا عن «ماريق أفزعونا» و«خلطة» و«بطانية عجب الحمير» و«توب خواجة» ومشمعات منظمة الغذاء العالمي و«أبو كلتومة» و«أديبورا» و«فَري فَري»*

لست هنا بصدد رصد ما جرى ويجري من ردود أفعال حول الاتفاقية أو ترجيح رأي على رأي.. لكن ما يجب التنبّه إليه هو أن هذه الاتفاقية لا تشبه ما سبقتها من اتفاقيات، لا من حيث المخرجات -البرتوكولات الثمانية- ولا من حيث الأطراف والكتل الموقعة، ولا من حيث المكان والوساطة التي اتسمت بالجدية والتفاني من أجل التوصل لصيغة ترضي

[51] ماريق أفزعونا: اسم محلي يطلقه النازحون على الذرة الحمراء التي توجد بها المنظمات الإنسانية. بطانية عجب الحمير: نوع من أنواع البطانيات الصوفية سريعة التمزق. أبو كلتومة وأدي بور: دقيق يخلط بالدماء ويشرب نيئًا ويضاف إليه خميرة فيصير أشبه بالخمير البلدي. فري فري: اسم يطلق على السيارات العسكرية المقطوعة.

الجميع فقط دون أن تطلب نظير ذلك جزاءً أو شكورًا.. كما تتميز بأنها أول اتفاقية سلام توقع بين الحكومة الجديدة وحركات الكفاح المسلحة، وهو ما يجعل تشبيهها بسابقاتها من اتفاقيات أمرًا سابقًا لأوانه.

وبما أن هذه الاتفاقية أتت كإحدى أهم خطوات حكومة الثورة الانتقالية النابعة عن شعارات ثورة ديسمبر «حرية سلام وعدالة»، فلا شك أن عملية تنفيذها ستضع الطرفين أمام اختبار تاريخي وستكشف مدى جديتهما وصدقهما تجاه حل المشكل السوداني الذي ما عتم يؤرق الدولة طيلة العقود التي تلت الاستقلال، وقد وضعت الجهات الموقعة الكرة للتو في الملعب لبرهنة ذلك في الأيام المقبلة، والأيام كفيلة بإخبارنا بكنه النيات وخفاياها، وحينها سينجذب الممانعون نحو السلام.. أو سيلتحق بهم الموقعون ناضين أياديهم عن كل ما تم التوصل إليه.

أرباح السلام وخسائره

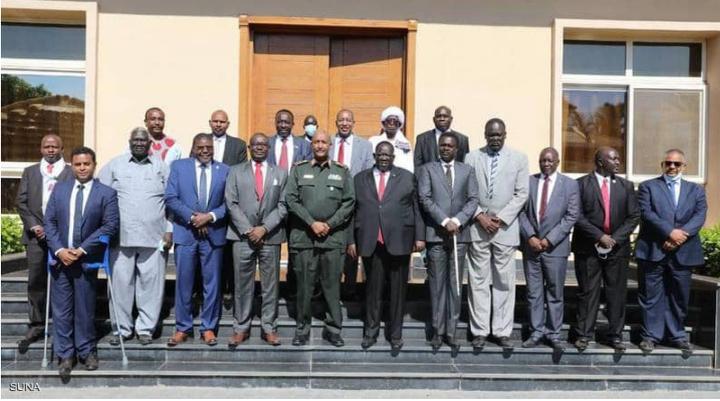
لا خسائر تفوق ما عاشتها البلاد خلال الستين عامًا الماضية.. ولا سيما الثمانية عشر عامًا الأخيرة، بعد أن طويت صفحة إحدى وعشرين سنة دامية في جنوب السودان وعشر أخريات قبلها.. ثم اشتعلت أجزاء أخرى في العام ٢٠١١ مجددًا لتستأنف المسير في دروب التشرذم والهلاك، فلم تعرف البلاد سلامًا طوال الثمانية عشر عامًا الماضية.

ثمانية عشر عامًا مضت.. والأرواح تتطاير وتتصاعد إلى الجحيم أو الجنات بأعداد أعجز العاديين حصرها. ثمانية عشر عامًا مضت.. ومعسكرات النزوح والذلل والجوع ما برحت تستقبل الفارين لينغلقوا في أتون الخوف والبطالة والعيش المهين، دون أن تلوح أمامهم أدنى بارقة أمل تشير إلى قرب نهاية هذا العذاب الأليم. ثمانية عشر عامًا مضت.. والأطراف المتحاربة تحشد وتستقطب السواعد القتالية من أبناء الشعب السوداني لخوض معارك ضروس ضد بني وطنهم

وكل طرف يتوَهَّم إمكانية القضاء على الآخر. ثمانية عشر عامًا مضت.. ودموع الأمهات الثكالي تتدفق مدارًا كلما تساقطت قطرات دم أحدهم. ثمانية عشر عامًا مضت.. والشعب السوداني في مناطق النزاع يمَنِّي نفسه كل لحظة بنهاية هذه الحرب اللعينة. ثمانية عشر عامًا مضت والحرب الحمقاء تأخذ ثلاثة أرباع ميزانية الدولة ليستجلب بها بدل القمح دانات الأتنيوف ووقود الأبابل وبوت العسكر وسراويلهم . لا شك أن المرحلة المقبلة ستكون حبلًا بالكثير من الصعاب والعقبات، لكون البلاد تعيش واقعًا جديدًا لم يألفه الشعب السوداني المبرمج على ثقافة الحرب وكراهية الآخر، كنتيجة حتمية لتراكمات السياسات الإقصائية والعنصرية التي دأبت الأنظمة السابقة على انتهاجها، لدرجة جعلت البعض يستصعب تصور إمكانية مشاركة الهامش في رأس هرم صنع القرار.. وهذه المرحلة هي التي ستحدد ما إذا كان السودان قابلاً للصعود نحو قمة الدول الرائدة أو إلى قاع الدول البائدة. إن طيِّ صفحة الدماء في السودان، يتطلب من الحكومة الانتقالية والحكومات المنتخبة المقبلة تذكُّر أن ما تصرفه الدولة على السلام وبسط العدالة الاجتماعية والمظالم التنموية التي رُفِع من أجلها السلاح، لا يتجاوز ربع ما تنفقه على الحرب والدمار. بل إن حضور قادة الكفاح المسلح إلى الداخل عبر بوابة اتفاقية سلام جوبا وحده سيوفر للسودان أرباحًا

ضخمة من الأموال والأنفس كانت ستحترق وتتبخر
في ميادين المعارك العبيثة اللعينة، مما سيفضي
إلى تضيق حالة المواطن المعيشية فوق ما هي عليه .
إذ لا رفاهية بلا تنمية، ولا تنمية بلا استقرار، ولا استقرار بلا
سلام .

سيناريوهات ومخاوف



خواطر ومخاوف راودت الكثير من المهتمين وهم يتابعون تدفق قادة الكفاح المسلح إلى العاصمة الخرطوم بعد توقيع اتفاقية جوبا للسلام، فقد شهدت العاصمة السودانية الخرطوم استقبال قادة الجبهة الثورية صبيحة الأحد ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠.

وعلى إثر ذلك ورغم التشدد الأمني الكثيف الذي ضرب على جميع أجزاء العاصمة، ولا سيما محيط ساحة الحرية وداخلها «الساحة الخضراء سابقاً»؛ تذكّر بعض المراقبين حجم الخبائث التي ما فتئت تطل برؤوسها مكشّرة أنيابها تتحين الفرصة للانقضاض على كل ما من شأنه المساهمة في بناء السودان يسع الجميع.

فقد جاء التوصل النهائي إلى اتفاقية السلام في جوبا والسودان، بلغ مرحلة غير مسبوقه من شظف العيش وضيق الحال وهشاشة الوضع الأمني كنتيجة حتمية لتراكمات أخطاء نظام حكومة الجبهة الإسلامية المنهارة وفسادها.

وما يغذي عوامل توقع الخطورة هنا هو أن الفترة السابقة التي أعقبت سقوط البشير وتنفس الشعب السوداني على إثره الصعداء، قد شهدت عشرات من المجازر التي ارتكبتها وحاكت خيوطها جهات معلومة، رغم محاولة الجميع التعامي عنها، وأبرز تلك المجازر حادثة صبيحة الثالث من يونيو/ حزيران ٢٠١٩ أمام القيادة العامة، على أيدي قوات سميت متفلة ومندسة وكثائب ظل وأمنًا شعبيًا وجنويد... لكن لم يجرؤ أحد على توجيه أصابع الاتهام لقائد بعينه أو كتيبة بعينها.. كما أن لجان التحقيق لم توفق في التوصل إلى الفاعل أو أمر الفاعل رغم وضوحه بشهادة المئات من الناجين حتى لحظة كتابة هذه السطور.

والمحزن حقًا أن ثمة ما يربو عن الـ٨٠٠ جثة مجهولة الهوية في المشرحة منذ يوم فض الاعتصام لا تزال تنتظر قدوم ذويها لنقلها إلى مشاهاهم الأخير، حسبما أوردته صحيفة المواكب، كما سبق ذكره بالتفصيل.

هذا بجانب عدد غير معلوم من المفقودين وفاقدي العقول، وما برح الجاني حرًا يأكل الطعام ويمشي في الأسواق.

وبناء على ما سبق، نجد الشارع يتساءل حول، ما المانع من أن تدبر ذات الجهات مسرحية انقلاب عسكري يتم من خلاله تصفية قادة الكفاح «الأخشن» وكل المغضوب عليهم من مخلصي الثورة السودانية، بعد جرهم إلى الداخل، ومن ثم يتم عزو الفعل إلى ذات الفاعل المجهول، في ظل سيلان لعب العسكر لاقتناص أي سانحة تعيدهم إلى الوضع السابق، و بروز أصوات حزبية أبدت انزعاجها بوضوح من نجاح هذه الاتفاقية.

قد يحمل التفاؤل البعض إلى حد تسفيه هذا التنبؤ الخطير، إلا أن تأمل الواقع والاستقراء والقراءة الصحيحة لتأريخ معظم الشخصيات المشاركة في الحكومة الحالية يرجح كفة هذه الافتراضية، كحلم استراتيجي ظل يراود النظام المحلول وأنصار مشروعه.

لذلك، لن يهدأ لأعداء السلام بال حتى ينسف ما تم الاتفاق عليه حرفاً حرفاً.

وما عملية اغتيال شعلي ثورة التغيير السودانية الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان وعقلها والدكتور خليل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة وعقلها وما خلفاه من فراغ منا ببعيد.

وغداً ستكشف الأيام ما صمتت عنه الألسن والأقلام.

الفصل السابع عشر

«عدالة»

في محاكمة المعزول.. تهاون وتعاون

يبدو أن الأعلام التي كانت تداعب مخيلة ضحايا جرائم المخلوع عمر البشير قد باتت تهاوى شيئاً فشيئاً في ظل ما تشهده الساحة العدلية من «استهبال» باختزالها جميع جرائم السفاح في مبلغ قيمته «١١٣ مليون دولار» من الأوراق النقدية بثلاث عملات مختلفة تم العثور عليها في مقر إقامته بواسطة فريق من الاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن والمخابرات والشرطة والنيابة العامة عقب الإطاحة به، حسبما أعلنه الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس الانتقالي في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ لفضائية فرنسية ٢٤، استندت إليها المحكمة لاحقاً كبرهان لأكبر جريمة ارتكبتها عمر البشير طوال فترة حكمه.. ليواجه بموجبها تهمة حيازة النقد الأجنبي والكسب بطرق غير مشروعة، ما يعني أنه بريء من كل ما سواها.. في محاولة دراماتيكية سمجة ترمي إلى تجنيبه مواجهة العدالة الحقيقية التي لطالما انتظرها الملايين من ضحاياه ممن كتبت لهم النجاة من

محارق «الهولوكوست البشرية» التي ظلت ولا تزال ترتكبها ميليشياته في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق الذين ما انفكوا مرغمين على الاحتماء بمخيمات الذل والخوف والجوع في مابان، وإيدا، وكلمة، وأبشوك، وزمزم، وأردمتا، ومورني، وقاقا، وعطاش، ونيم، وجبل، وبردجن، وترجن، وطلوم، وأردمي، وكنوكفو، وأم نبق، وملح.. وغيرها من معسكرات النزوح واللجوء التي تكتظ بأكثر من أربعة ملايين مواطن/ة سوداني/ة، وكل أملهم أن تأتي تلك اللحظة التي يشاهدون فيها جميع جلاديهم في قفص العدالة الصادقة يحاسبون عن كل ما اقترفوه من قتل واغتصاب وحرق.. لا القفص المسرحي الاستهتاري.

ومع الشكوك المتواصلة التي ترقد بثقلها على عقول معظم ضحاياه حول حقيقة أن السفاح عمر حسن أحمد البشير لم يدخل المعتقل مطلقاً إلا لالتقاط صور السيلفي لإيهام الناظرين أنه هناك يعاني من البعوض والقمل والمرقود والعفن وأكل العدس، يأتي ظهوره الأنيق بكامل هندامه وابتسامته الساخرة في جلسة محاكماته في أغسطس ٢٠١٩ ليؤكد للجميع أنه لم يكن معتقلاً.. ولن يكون بوجود هيئة مكونة من عشرات المحامين من أبرز أتباعه الفاسدين مسموح لها بتلقي التسهيلات والدعم اللامحدود من جهات رفيعة في المجلس السيادي بغية تضليل الشعب وإيهامه ببراءته.

ولن يكون البشير في المعتقل ما دام أن القضية قضية

«فلوس» منحة خليجية، وستكون نهايتها ذات المصير الذي آلت إليه دولارات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي اختلسها الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، سيما وأن الطرف الثاني «المتظلم» مجرد شهود، اثنان منهم محققان كانا ممن قاموا بتفتيش مقر إقامته والآخر مجرد مصري.

ولن يبقى البشير في سجن كوبر ما دام سمح القاضي الصادق عبد الرحمن لهيئة الدفاع -وبكل طاعة- بإحضار طلب مكتوب للنظر في التماس الإفراج عنه بضمانة عادية في الجلسة القادمة بعد أن تقدم المحامي هاشم أبو بكر بذلك في أغسطس ٢٠١٩.

وبين هذه وتلك، تبقى الأسئلة التي ستظل حاضرة بإلحاح على أذهان المتابعين من الشعب السوداني لما يجري أمامه من مهازل:

- من المسؤول إذن عن تلك الأرواح المزهقة طوال فترة حكم البشير الدامية؟

- ألا يعتبر هذا التهاون من قبل المجلس السيادي إزاء ما يجري تعاونًا مكتمل الأركان لمخارطة السفاح البشير من كلايش المحكمة الجنائية الدولية أو محاكم الثورة السودانية المنشودة في هتافاتها المرعبة للطغاة «حرية، سلام، عدالة»؟

خطورة خلط أوراق الأولويات في محاكمة البشير

الشعب السوداني كعادته صبور وطيب إلى أبعد الحدود، بجانب تمتعه بسعة صدر كبيرة جعلته مغرماً بمتابعة المسلسلات الهندية والتركية الطويلة جداً، وهو ما دفعه إلى مشاهدة مسرحية (محاكمة الرئيس المخلوع) بلا كلل أو ملل منذ بدايتها وحتى آخر حلقاتها التي أسدل آخر ستار لها نهار يوم السبت ١٤ ديسمبر كانون الأول ٢٠١٩، حيث تمخضت عنها إدانة المخلوع عمر حسن أحمد البشير بتهم الشراء الحرام تحت المادة ٦ و٧ وحيازة النقد الأجنبي بطرق غير مشروعة.

وعلى ضوء ذلك أمرت المحكمة بسجنه في إصلاحية لسنتين، تطبيقاً لما نصت عليه المادة ٤٨ (التدابير المقررة للشيوخ) «انظر الفصل الأول».

وكأن المواطن السوداني المكالم التائر منذ أكثر من عقد

ونصف، ما ثار إلا لاقتلاع ما بحوزة البشير من مبالغ نقدية بعمليات مختلفة كان قد اكتسبها من كد عرقه عبر الشحذة والتسول على أرصفة مطارات المحسنين من دول الخليج وأبوابهم.

أو لكأن هذه الوريقات من النقود الأجنبية التي كان يحتفظ بها المخلوع لنفسه لليوم الأسود، تمثل أكبر جرائمه التي ارتكبها خلال فترة حكمه الممتدة لثلاثة عقود متتاليات.

أو كأن تلك الملايين-التي لا علم للشعب بها- وحدها هي التي أشعلت جذوة ثورة ديسمبر التي أدت في نهاية المطاف إلى إسقاط نظامه!

في محاولة لإسكات الأصوات التي ارتفعت مستنكرة قرار المحكمة، أصدرت النيابة العامة بياناً جاء فيه «أن البشير تنتظره قضايا عديدة من بينها قضايا الجرائم ضد الإنسانية وتقويض النظام الدستوري وتصل العقوبة في كل منها في حالة الإدانة إلى عقوبة الإعدام»، فيما أوضحت أنها «تباشر التحقيق في الجرائم التي ارتكبها البشير ورموز نظامه السابق منذ العام ١٩٨٩م وحتى تاريخ سقوط نظامه في أبريل ٢٠١٩م (جرائم قتل المتظاهرين وانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، جرائم الاغتصاب، جرائم التعذيب، وجرائم الاختفاء القسري، وجرائم الفساد الأخرى التي تصل المبالغ الواردة فيها إلى مليارات الدولارات إلخ) حسبما تناقلتها الصحف ووكالات

الأبناء المختلفة.

كما ألحق بقائمة اتهاماته في جلسات لاحقة قضية تقويض السلطة الدستورية عبر انقلاب عسكري، وبموجبها أضيف معه في قفص الاتهام ٢٧ شخصًا، وبدأت محاكمتهم في ٢١ تموز/يوليو، ثم تالتت الجلسات.

وبحسب فرنسا ٢٤ الإخبارية فإن «الجلسة الثامنة من المحاكمة قد عقدت في قاعة تراعي إجراءات السلامة من كوفيد ١٩».

واستمعت المحكمة خلال الجلسة إلى رد فريق من المحامين على بيان الاتهام الذي تلاه النائب العام السوداني في الجلسة الماضية، ما دفع ممثلي الدفاع إلى الانسحاب بحجة أنه كان ضمن مقدمي البلاغات في القضية قبل تقلده منصبه.

وكان الحبر قد أفاد خلال تلاوته نصوص الاتهام «نقدم المتهمين من العسكريين بموجب المواد (٩٦ و ٧٨ و ٥٤) والمواد (٩٦ و ٧٨) للمدنيين من قانون العقوبات السوداني لسنة ١٩٨٣ والذي كان ساريًا عند وقوع الجريمة».

وتختص المادة ٩٦ بتقويض النظام الدستوري، كما تختص المادة ٧٨ باشتراك أكثر من شخص في ارتكاب جريمة. أما المادة ٥٤ من قانون القوات المسلحة السودانية فتختص باستخدام القوة العسكرية.

وهذه هي الجلسة الثامنة لمحاكمة المتهمين الـ ٢٨ بتهمة تنظيم الانقلاب الذي أوصل البشير إلى السلطة في ١٩٨٩. وفي حال إدانتهم سيواجهون عقوبات يمكن أن تصل إلى الإعدام*.

وأرجأت المحكمة الثلاثاء ٣ نوفمبر ٢٠٢٠ محاكمة الرئيس السوداني المعزول عمر البشير و٢٧ شخصًا إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر لاستكمال الاستماع إلى ردود محامي الدفاع على نص الاتهام الذي تلاه النائب العام تاج السر الحبر.

وفي جلسة الثلاثاء ٢٠٢٠\١١\٢٢ قال القاضي عصام الدين محمد إبراهيم في جلسة جرى بثها عبر التلفزيون الرسمي «إن هذه آخر جلسة له في هذه المحكمة».

وأوضح إبراهيم أنه يتنحى عن المحكمة لأسباب صحية، مشيرًا إلى أنه يعاني من ارتفاع ضغط الدم، وأن الأطباء نصحوه بتجنب أي توتر.**

ووجه القاضي السوداني الشكر إلى رئيسة القضاء نعمات محمد عبد الله، وذلك لموافقتها على طلبه بالتنحي.

وأشار إلى أن الجلسة المقبلة والتي ستعقد في الخامس من كانون الثاني/يناير القادم ستكون برئاسة أحد زملائه.

[25] فضائية فرنسا 42 الاخبارية 0202\11\3

[35] اسبوتك عربي 0202\21\22

لكن كل ذلك لم يروِ ظمأ أسرى الضحايا الذين ما انفكوا يتساءلون:

لماذا لم تؤخر المحكمة هذه القضية إلى ما بعد الفصل في قضايا جرائم قتل المتظاهرين وانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، وجرائم الاغتصاب والتعذيب والاختفاء القسري؟

أم أن من أبجديات العمل القضائي والعدلي أن تقدم الجرائم الصغرى على الكبرى، والأموال على الأرواح؟

وهل سيكون الأمر مختلفاً إذا لم يعثر على تلك المبالغ النقدية بحوزته ولم يتورط في جريمة الانقلاب تلك؟

وما المانع من تسليم البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية ما دام أن القانون السوداني عاجز عن تحقيق العدالة بسبب القيود التي تفرضها المواد المتعلقة بعامل السن؟

إن ما يجري الآن في الساحة القضائية والعدلية من خلط لأوراق الأولويات في ملفات جرائم المخلوع عمر البشير وتقديم صغائر القضايا على أمهات الجرائم، لأمر ليس مخيباً للآمال فحسب، بل يؤكد لضحايا النظام المتواري والمجتمع الدولي بأن المحاكم الوطنية الداخلية ما هي إلا خشبة مسارح لعرض مشاهد استفزازية ساخرة للتلاعب على خيوط الزمن ريثما يعاود النظام البائد ترتيب صفوفه والتقاط أنفاسه ليقوم بنسف كل ما تم التوصل إليه من

بشائر وتطلعات الشعب السوداني -على قتلها- عبر انقلاب عسكري مغطى بزحف الزواحف من منتسبي أجهزة أمن وكتائب ميليشيات نظام البشير التي لم تمسها أيادي التفكيك بعد.

ومع يقيني -عزيزي القارئ- بأن المحاكم السودانية غير مؤهلة البتة للقيام بمحاكمات جادة تروي غليل الوطن والمواطن، يبقى على النيابة العامة المباشرة الفورية في إعادة ترتيب أوراق الأولويات وتسليمها برفقة المخلوع السفاح عمر البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية لينال محاكمات تتناسب وجرائمه الكبيرة والكثيرة والخطيرة، وفي مقدمتها تلك الأرواح البريئة التي أقر البشير بعظمة لسانه بسلب عشرة آلاف منها في دارفور..

وإلا سيصبح الأمر برمته مجرد مسخرة تبعث برسائل خطيرة، مفادها أن النظام السابق ما عتم يتحكم في مقاليد الحكم في البلاد، وهي ما ستقشر بدورها جراحات الأزمة السودانية الملتهبة مجددًا.

إلا أن الجيد في الأمر والذي عاود الظهور مجددًا في الساحة وساهم في رفع نسب التفاؤل لدى أسر الضحايا، هو أن المحكمة الجنائية لم تفتر همتها بعد عن ملاحقة المتهمين في جرائم الحرب ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في دارفور، إذ وصلت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية «فاتو بنسودا» إلى الخرطوم السبت ١٦ أكتوبر ٢٠٢٠، في زيارة للسودان

استمرت خمسة أيام بحثت خلالها القضايا التي تنظر فيها المحكمة والمتصلة بإقليم دارفور.

ونشرت «وكالة الصحافة الفرنسية أ ف ب» ما أسفرت عنه المحادثات بين مسؤولي حكومة السودان الانتقالية والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، التي تضمنت طرح عدة خيارات، بينها تشكيل محكمة مختلطة، بشأن محاكمة الرئيس السوداني السابق عمر البشير بتهم ارتكاب جرائم إبادة في إقليم دارفور غرب البلاد، بحسب ما أعلن وزير العدل الاثنين ١٩ أكتوبر ٢٠٢٠.

وقال الوزير نصر الدين عبد الباري في مؤتمر صحفي «التقينا بها -بنسودا- بالأمس، واليوم -الاثنين- (...) وتطرقنا لعدة خيارات ومقترحات فيما يتعلق بشأن القضايا أمام المحكمة وتطلع للوصول إلى رؤية مشتركة».

وأضاف «ومن بين تلك الخيارات التسليم والمثول، أو تكوين محكمة هجينة (مختلطة)، أو محكمة خاصة عقب التشاور مع مؤسسات الدولة وأسر الضحايا».

وأعلن عبد الله حمدوك رئيس الوزراء السوداني بعد لقائه بنسودا، أن التزام السودان بتحقيق العدالة هو استجابة للمطالب الشعبية.

كذلك أكد النائب العام السوداني تاج السر الحبر التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وشدد على أن المبدأ العام

هو «عدم الإفلات من العقاب».*

وكانت المحكمة أصدرت مذكرات اعتقال بحق البشير (٧٦ عامًا) واثنين من مساعديه بتهم ارتكاب جرائم إبادة وتطهير عرقي وجرائم حرب وضد الإنسانية في أثناء النزاع في إقليم دارفور غرب البلاد، الذي استمر بين ١٩٨٩ و٢٠٠٤ وأسفر عن ٣٠٠ ألف قتيل وملايين النازحين.

ومن بين المتهمين الذين يواجهون اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أحمد هارون الحاكم السابق لولاية جنوب كردفان، وعبد الرحيم محمد حسين وزير الدفاع السابق وهما موقوفان حاليًا في السودان.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٠ سلم على كوشيب أحد المطلوبين للمحكمة، نفسه لها في دولة إفريقيا الوسطى المجاورة لإقليم دارفور.

[45] وكالة الصحافة الفرنسية.

المفعول الذي لم يسم فاعله بعد

عظيم أن تبسط الأجهزة العدلية يدها مؤخرًا لتنفيذ حملة توقيف بحق أكابر مجرمي نظام الجبهة الإظلامية الدموية بغية تقديمهم لمحاكمات عادلة، من شأنها أن تقطع الطريق أمام كل من تسول له نفسه القيام بأي شكل من أشكال الانقلابات التي لطالما أذاقت السودان مذ الاستقلال الويل والثبور وأفرزت بدورها أنظمة شمولية استبدادية أشبعت البلاد صنوفًا شتى من القهر والفقر والتخلف والدمار.

وجميل أن تطول تلك الحملة حتى الجناح الآخر لنظام الإنقاذ (الشعبي) متمثلة في شخصية مساعد الرئيس المخلوع إبراهيم السنوسي الذي ما فتئ يتباكى على نظامه البالي ويصرخ متوعدًا الحكومة الانتقالية بعدم السماح لها بإتمام فترتها الانتقالية بسلام، إضافة إلى الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي الدكتور علي الحاج محمد، وهما بلا شك من الشخصيات المدنية المشاركة في تفويض السلطة المنتخبة، على اعتبار أن الجرائم لن تسقط أو

تتلاشى بالتقادم مهما اعتراها من تغيّش أو افتعال الشقاق والتناحر بين الجناة.

وجميل أن نلاحظ تحسّناً في أداء الأجهزة الأمنية المنوطة بها عمليات التوقيف والاعتقال على غير ما عهدناه إبان فترة حكم الجنرال عمر البشير من تسور المنازل ليلاً وترويع أسر المغضوب عليهم وأطفالهم، واختفاء وسائل التعذيب من (الكماشات، والقزازة، والتلاجة، وبنبر الشيطان، وطيارة قامت، والمكواة الكهربائية، والزراديات)، وغيرها من وسائل استحلاب المعلومات قبل التحريات وفي أثنائها، وهو أمر يعكس بلا شك مدى الفرق بين فترتي الثورة المفاهيمية الشابة والنظام القمعي المتواري، هذا إذا استثنينا ما تقوم قوات الدعم السريع التي لا زالت تمارس ما اعتادته من عمليات دهس واعتقال وتعذيب حتى الموت، وآخرها حادثة دهس زوجة المدير الطبي لمستشفى كرنوي د. معاوية حسن مهاجر في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٠، وقبله مقتل الناشط بهاء الدين نوري الذي أثار تجمع العشرات خارج المستشفى الذي توجد فيه جثته وهم يرفعون لوحات تحمل صورة نوري ولافتات تطالب بالانتقام لوفاته، فيما كانت عائلته تستلم جثمانه من المشرحة لدفنه، بحسب مراسلي وكالة فرانس برس.

وطالب المتظاهرون بإعدام الجناة. وكتب على إحدى اللافتات «كفاية استرخاص لدماء الشعب»، في إشارة إلى

المتظاهرين الذين قتلوا خلال أشهر من الاحتجاجات في عام ٢٠١٩.

وبهاء الدين نوري كان عضوًا في «لجنة المقاومة» في حيه، وهي جمعية نشطت في التنديد بنظام الرئيس المعزول عمر البشير. وقد خُطف في ١٦ كانون الأول/ديسمبر من مقهى في حي الكلاكلة بجنوب الخرطوم، على يد رجال بزيّ مدني في سيارة لا تحمل لوحات تسجيل، حسبما نشر في الصحف المحلية. وعثر على جثته بعد خمسة أيام في مشرحة مستشفى أم درمان. ورفضت أسرته حينها دفنه بعد اكتشاف آثار ضرب وتعذيب على جسمه. ويشتهر بأن قوات الدعم السريع هي التي خطفت وقتلت نوري، في حادثة أثارت غضب الشارع.

وقالت النيابة العامة في بيان صدر في وقت متأخر الاثنين ٢٠٢٠/١٢/٢٨ إن تقريرًا للجنة هيئة الطب العدلي حول تشريح جثة نوري «أكد إثبات تعرض المجني عليه إلى إصابات متعددة» أدت إلى وفاته. وأضاف البيان الذي نقلته الوكالة نفسها أن «النائب العام اتخذ وفقًا للقانون الإجراءات اللازمة للقبض على وتسليم جميع أفراد القوة التي قامت بقبض واحتجاز المجني عليه للنيابة العامة فورًا».

لكن الشيء الذي لم يستطع له اللسان استعذابًا ولا المعدة هضمًا، هو أن يخرط المجلس السيادي وأجهزته القضائية والعدلية في بطون أودية التوافه والانصرافيات.. فينكبوا بكل

ما أوتوا من صلابة وصلاحيات على خنق الأعواد اليابسة
وطعنها بدلاً من اصطياد الأفيال والخنازير السمان الراتعة
أمامهم وخلفهم وعن أيانهم وعن شمائلهم من مجرمي
النظام السابق، لا سيما أعضاء مجلس قيادة انقلاب ٣٠
يونيو العسكريين، والأحياء من المدنيين من الصف الأول
والثاني والثالث والرابع وحتى الخامس عشر.

إن عملية التحفظ على بعض ممن ساهموا في عملية الانقلاب
على حكومة الديمقراطية الثالثة بتهمة واقعة جريمة الانقلاب
فقط وغض الطرف عن ما اقترفوه من الجرائم في أثناء
فترة حكمهم الطويلة ابتداء من مجزرة الثامن والعشرين
من رمضان ١٩٩٠ مروراً بفضائح بيوت الأشباح والتصفيات
الفردية والجماعية في الخرطوم والعيلفون وبورتسودان وجوبا
وشعيرية وخران جديد وكبكاية وزالنجي، بجانب المجازر التي
حصدت أكثر من مليون ونصف المليون من أرواح المواطنين
العزل في جنوب السودان، وأكثر من ثلاثمائة ألف مواطن
في دارفور، وعشرات الآلاف في جنوب كردفان والنيل الأزرق
وشرق السودان ضد عرقيات وانتماءات بعينها، ومجازر
هبة سبتمبر ٢٠١٣، ومؤخرًا شلالات دماء فض الاعتصام وما
سبقتها وما تلتها من جرائم، لأمر يدعو إلى الغثيان.. سيما
وأن مسألة الانقلاب في هذه الحالة تعد ثانوية أمام تلك
الجرائم التي ارتكبت خلال الثلاثين عامًا الماضية!

معلوم بدهاة أن ثقافة (عفا الله عما سلف) و(المسامح

كريم) وما إلى ذلك من المفردات التي طمرت في رمالها كرامة الشعب السوداني وكرمه المفعول به منذ قديم الزمان في ظل وجود الفاعل والمفعول لأجله وأدوات الفعل، ما عادت تنطلي على المواطن السوداني الثائر المتطلع إلى دولة يسودها السلام والحرية المحروسة بالعدالة الناجزة.

الفصل الثامن عشر

«أصدقاء الثورة والآخرين»

صديقة الثورة التي يَسْتَعْدُونَ

باستثناء جمهورية جنوب السودان والدول العظمى التي عبّرت باكراً عن وقفها مع تطلعات شباب الثورة السودانية، هرول كثير من دول الجوار الإقليمي لدعم المجلس العسكري مادياً ومعنوياً وفتياً بل وعسكرياً لوأد إرادة الشعب، لا لشيء سوى لتعارض مصالحها مع وجود حكومة تقودها عقول مدنية تجيد الرقص على إيقاعات طبول المصالح التي تربط بينها وبين جميع دول العالم دون إفراط أو تفريط. لكن كان من بين تلك الدول المجاورة دولة واحدة هي الوحيدة التي حظيت وستحظى باحترام الشعب السوداني ما بقي فيهم شريف.

ففي خضم ما كانت تشهده البلاد من احتقان تسببت فيه أحداث فض الاعتصام، حطت طائرة رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد علي بمطار الخرطوم، في زيارة هي الأولى من نوعها في مثل تلك الظروف الاستثنائية، عقد خلالها محادثات مع ممثلين عن المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير

التي تقود الاحتجاجات في السودان، في إطار جهود وساطة بين الجانبين اللذين تباعدت مواقفهما، واستطاع أن ينجح في تلطيف الأجواء وإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات، قبل أن يعين الدكتور محمود درير مندوبًا له في السودان لمواصلة لعب دور التوسيط بين الفرقاء.

وفي ختام زيارته دعا «الفاعلين السياسيين السودانيين إلى اتخاذ قراراتهم بشأن مصيرهم في حرية واستقلالية تامة عن أي طرف غير سوداني مهما كان».

وقال أبي أحمد، في البيان الذي حصلت الأناضول على نسخة منه: «حري بي أن أؤكد في الوقت الذي تواجه فيه الأمة السودانية تحديات جسامًا تمس الصميم الوطني على أن الأناثية والمصالح الضيقة والدوافع الفئوية والأطماع السياسية الفردية لا يجوز أن يكون لها مكان في معالجة الأزمة».

ودعا إلى أن تكون «وحدة واستقرار وسيادة السودان الوطنية هدفًا مقدسًا لا مساومة فيه على الإطلاق، وعليه يجب أن تخضع لهذا الانشغال السامي كل الاعتبارات الأخرى مهما كانت».

وتابع أن «الفاعلين السياسيين السودانيين مطالبون باتخاذ قراراتهم بشأن مصيرهم الوطني في حرية واستقلالية تامة عن أي طرف غير سوداني مهما كان».

وأضاف أن «الجيش والشعب والقوى السياسية مطالبون بإلحاح بالتحلي بالشجاعة والمسؤولية للسير بخطى سريعة في اتفاق مؤسس لمرحلة انتقالية ديمقراطية وتوافقية وشاملة في البلاد». وجاءت زيارة آبي أحمد للسودان بعد يوم من تعليق الاتحاد الإفريقي -مقره إثيوبيا- بمفعول فوري عضوية السودان في المنظمة القارية حتى تسليم السلطة للمدنيين.*

في الواقع لم يكن رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد هو أول زعيم إثيوبي يخطو تلك الخطوة المشرفة نحو استقرار السودان وتطلعات شعبه، فقد سبقه في ذلك الإمبراطور هيلا سيلاسي عقب استقلال السودان رغم الخذلان الرهيب الذي مني به من قبل نظيره السوداني آنذاك، وقبلهما الإمبراطور يوحنا في أواخر القرن التاسع عشر رغم الغدر الذي كلفه حياته على أيدي السودانيين، وذلك في مارس/آذار ١٨٨٧ بعد أن استشعر الخليفة عبد الله التعايشي استحكام قبضته على الحكم في معظم أجزاء السودان واتسعت شهرته لتوسيع دائرة نفوذه، أرسل خطاباته الشهيرة للتبشير بالرسالة المهدية، فأرسل إلى الخديوي توفيق باشا بمصر، والسلطان عبد الحميد، والملكة فكتوريا في بريطانيا، والسنوسي بليبيا، وقبائل الحجاز وغيرهم. إلا أن ما يجدر التوقف عنده هنا هو خطابه إلى الإمبراطور الإثيوبي يوحنا، ورد يوحنا وموقفه ونظرته العميقة لمشكل السودان.

[55] موقع الأناضول الإخبارية

فقد كان يأمل الإمبراطور يوحنا من أشقائه السودانيين التعاون معه في الدفاع عن مصالح البلدين من أطماع الطامعين الذين تكالبوا على نهب ثروات البلاد، بغض النظر عن اختلاف التوجهات الأيدلوجية والدينية.

وكان الخليفة عبد الله التعايشي قد كتب إلى الإمبراطور يوحنا ثلاث مرات يدعوهُ إلى الإسلام، وعندما تجاهله الإمبراطور، استدعى حمدان أبو عنجة أحد أقوى قاداته القتالية من كردفان، وأرسله حاكمًا على القلابات، ليقوم بالإغارة على إثيوبيا تنفيذًا لتهديد الخليفة، فأغار حمدان على إثيوبيا مرتين خرب من خلالهما كثيرًا من القرى بعد أن قتل أهلها وغنم ممتلكاتهم وحرق دور العبادة وقتل الرهبان وحمل نساءهم سبايا إلى سيده الخليفة. ولم يكن رد الإمبراطور يوحنا على هاتين الغزوتين بغزوة مثلهما، بل كتب خطابًا رقيقًا إلى أبي عنجة بالأمهرية والعربية يدعوهُ إلى الصلح والاتحاد لصد الإفرنج. فرد عليه أبو عنجة بأن اقتراح الصلح -والسلمية- دليل على الضعف، وهو رأي الخليفة نفسه. فاضطر الإمبراطور يوحنا إلى الدخول مكرهًا في معركة الدفاع عن النفس، فهجم على القلابات في مارس ١٨٨٩، وكان حمدان أبو عنجة قد مات وخلفه الذكي طمل، ولقي الإمبراطور يوحنا حتفه أيضًا في تلك المعركة برصاصة طائشة* مما ألقى بظلاله على إضعاف قوة الجيشين، فكانت

[65] دكتور زاهر رياض، السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال ص261، مكتبة الأنجلو المصرية ط 1.

أحد أهم العوامل التي أسالت لعاب المستعمر البريطاني المصري وتحفيزهم للعودة إلى السودان.

نظرة سريعة إلى خطابي كل من الإمبراطور يوحنا والتعايشي تدلنا على ما كان بين الرجلين من فارق في الرجاحة العقلية، فالأول رجل متزن ينظر إلى الأمور نظرة واسعة، بينما كان التعايشي عكسه تمامًا. وما أشبه الليلة بالبارحة!

إذ إن الحكومة الانتقالية قد وقعت لاحقًا في ذات الخطأ التاريخي الذي بموجبه كادت أن تنجرّ البلدان إلى حرب شاملة في ديسمبر ٢٠٢٠ على المناطق الحدودية، وهو وإن كانت إثيوبيا تستحوذ على أراضٍ سودانية منذ ربع قرن، إلا أنها لم تكن الجارة الوحيدة التي فعلت ذلك، إضافة إلى أن اختيار توقيت الاستعداد لم يكن مدروسًا البتة، وهو لا يقل كارثية عما اقترفه التعايشي الذي عجل بمقتله وزوال أول دولة وطنية في ما سُمي بالسودان الحديث وإعادته -رغم التجاوزات- إلى حضن المستعمر مجددًا بعد استشهاد الملايين من السودانيين الذين قال عنهم أحد قادة الجيش الاستعماري الحرييين: أنا لم أهزم السودانيين.. بل قتلتهم.

يتضح السبب وراء استعداد الحكومة الانتقالية لإثيوبيا جليًا إذا ما استصحبنا التأثير الإقليمي عليها بناء على مواقفها من برامج حكومة آبي أحمد التنموية، وقد حاول المجلس العسكري باكرًا إبعادها عن الوساطة، واصفًا إياها بأنها

تحشُر أنفها في شأن سيادة السودان كما ألمح بذلك الناطق الرسمي باسم المجلس العسكري.

والملاحظ أن الحكومة الإثيوبية لم تقم كغيرها بإعلان معاداة طرف من الأطراف السودانية دون آخر كما فعل كثيرٌ من الدول.

وبالرغم من تحفظات قوى الحرية والتغيير على بعض شروط الوساطة الإثيوبية وزيارة بعض حلفائها لإثيوبيا في بادئ الأمر، فإن الجميع يدرك أن تَقَهُم دولة إثيوبيا لمشكل السودان وقناعتها بعدالة قضية الثورة السودانية وإصرارها على إعادة الطرفين إلى المفاوضات والضغط على الاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة للوقوف بجدية لحل مشاكل السودان، جعلتها الدولة الوحيدة التي قدمت كل ما تراه مناسبًا دون أن يكون لها أي مصلحة فيما يدور في السودان سوى ما ترجوه من إلحاق السودان بركب التقدم والرقي عبر دولة مدنية ذات إرادة وإدارة ودراية قوية تجعلها مدركة بكل ما له وما عليه من حقوق مواطنيه وتطلعاتهم، وضمنان استقرار الأوضاع بدول المنطقة.

الجامعة العربية التي يستجدون

أعقت مقابلة رئيس المجلس السيادي عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مدينة عنتيبي اليوغندية مطلع فبراير ٢٠٢٠ ردود أفعال متباينة داخليًا، في الوقت الذي اتحدت كلمة الدول العربية بشأنها واتسمت ردودهم بكثير من السخط وعدم الرضى، حتى وصل الأمر بأن نعت بعضهم الشعب السوداني بـ(العبيد) الذين لا يجب شراؤهم إلا والعصا معهم، لأنهم أنجاس مناكيد، حسبما وصفهم أحدهم في تغريداته مستلقًا مقطوعًا من قصيدة عنصرية كتبها أبو الطيب المتنبي والذي هجا فيها حاكم مصر النوبي الأسود كارفور الإخشيدي حينما خالف هواهم وعدل في حكمه:

صار الخصي إمام الآبقين بها

فالخر مستعبد والعبد معبود

نامت نواطير مصر عن تعاليتها

فقد بَشْمَنَّ وما تَفْنَى العناقيدُ
العَبْدَ لَيْسَ لِحُرِّ صالِحٍ بِأَخٍ
لَوْ أَنَّهُ فِي ثيابِ الحَرِّ مَوْلودُ
لا تَشْتَرِ العَبْدَ إِلا وَالعَصَا مَعَهُ
إِن العَبِيدَ لَأَنْجاسُ مَناكيدِ
ما كُنْتُ أَحسَبُنِي أَحيا إِلى زَمَنِ
يُسيءُ بي فِيهِ عَبدٌ وَهُوَ مَحمودُ

...

إلى أن اختتم وقاحته قائلاً:
مَنْ عَلمَ الأَسودَ المَحْصِيَّ مَكْرَمَةً
أَقومُهُ البِيضُ أَمْ أبَاؤُهُ الصِيدُ
أَمْ أذُنُهُ فِي يَدِ النُّخاسِ دَامِيَةً
أَمْ قَدْرُهُ وَهُوَ بِالفِلْسَيْنِ مَرْدودُ
أولَى اللِئامِ كُويْفيرُ بِمَعذِرَةٍ
فِي كُلِّ لُومٍ وَبِعَضِ العُذْرِ تَفْنيدُ.

إن وصف بعض الشعوب العربية للبشر من ذوي «القشرة» السوداء بالعبيد، أمر ليس بالجديد. إذ غالبًا ما ترتفع حناجرهم بالشتم والسباب وبذيء الأقوال كلما خالفت خطوات الشعوب الإفريقية -خصوصًا السودانيين- هواهم.. فيهرعون إلى استخدام هذا اللفظ «العبيد» بغية إرواء غرائز تاريخية في نفوسهم المليئة بالكراهية والحقد تجاه كل من سمر لونه من البشر...

ولأنهم لفرط غبائهم ما فتئوا ينصبون لأنفسهم المشانق أمام محاكم التاريخ بتفاخرهم بتلك الجرائم البشعة التي ارتكبتها الأسلاف بحق المستضعفين من الشعوب المحيطة بهم.. وهي من الأفعال التي يابها العقل والضمير والفترة السليمة، ولن يفعلها حتى البهائم.

ويلاحظ أن جل تلك الجرائم لم تقع في إفريقيا والسودان، إلا بعد الفتوحات الإسلامية، فبعد أن فتحت الشعوب الإفريقية دورها وصدورها لأغلب الفارين من اضطهاد الدولة المروانية وغيرهم ممن أرغمتهم كوارث القحط والحدب والحروب على اللجوء إلى ممالك جنوب الصحراء، انقلبوا عليهم سلبًا وتقتيلًا وصيدًا للبشر، ولم يمنعهم من فعل ذلك حتى الدين الذي يتمشdqون به. وبذلك تكون الدولة الإسلامية هي أول من دشنت غزو إفريقيا لاسترقاق البشر بحماية دولة، لتفتح الطريق من بعدها للرومان والإنجليز والبرتغال وغيرها في غزوات نهب البشر التي لم تتوقف عن

السودان بشكل نهائي حتى منتصف القرن العشرين، رغم امتناع الدول العظمى عن مثل تلك الممارسات في أواخر القرن التاسع عشر. لكنها لا تزال راسخة في عقول أغلب الشعوب الفاعلة، وهو ما يجعل السودان تحت مرمى نيران العنصريين من الدول العربية كلما حاول الحياد عما تراه من سبيل.

إذ إن جُلّ ما قيل عن الفتح الإسلامي والقوافل التجارية وما إلى ذلك من روايات التقديس المزيفة كلها محض افتراء، بديل أن لا أحد من الصحابة أو حتى علماء التابعين المعروفين قدم إلى إفريقيا جنوب الصحراء باستثناء عقبة بن نافع الذي جاء غازيًا وقُتل مع جميع قواته في شمال إفريقيا على أيدي كسيلة بن لمزم القائد العسكري الأمازيغي سنة 6٧ هجرية الموافق 6٨٦*.

وقبلهم مجموعة جعفر بن أبي طالب التي جاءت مستجيرة بأرض الحبشة وقصتها المشهورة في البلاط الملكي لإمبراطورية الحبشة إبان الإمبراطور العادل «النجاشي» في القرن السابع الميلادي، ثم عادت بعد أن قوي ساعد الدولة الإسلامية الحديثة في جزيرة العرب. لا يسع المجال لتناول بداية غزوات صيد البشر في آسيا وشرق أوروبا وإفريقيا التي توجت بعد ظهور الإسلام بصفة المشروعية باتفاقية «البقط» التي

[57] إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، المجلد الثاني، دار الرشاد الحديثة.

أبرمت إبان فترة حكم الخليفة عثمان بن عفان، بين والي مصر عبد الله بن عبد سعد بن أبي السرح، وملك دولة السودان «المقرة» «مملكة النوبة المسيحية» وما تلاها من نهب للبشر كجزية امتدت لأكثر من ٨٠٠ عام.

ولنكتفِ بتسليط الضوء على مساحة ضيقة من القرنين التاسع عشر والقرن العشرين، فقد تسارعت تجارة العبيد من إفريقيا للدول الإسلامية في القرن التاسع عشر، وتزايدت باتجاه الشرق أيضًا بانتهاء تجارة العبيد الأوروبيين بحدود خمسينيات القرن ذاته.

في عام ١٨١٤ وصف المستكشف السويسري «يوهان لودفيك بيركهارت» رحلاته في مصر ونوبيا «السودان»، حيث شاهد ممارسة تجارة العبيد، فقال: «لقد شهدت عدة مرات أكثر المشاهد وقاحة وبذاءة، ولم يقم التجار بأي شيء حيالها سوى الضحك، وقد أغامر لأصْرَح بأن قلَّةً فقط من العبيدات الإناث اللاتي تجاوز عمرهن العشر سنوات، يصلنَ لمصر أو شبه الجزيرة العربية دون أن يُسلبن عذريتهن.».

وكتب «ديفيد ليفينغستون» عن تجارة العبيد في منطقة البحيرات الإفريقية العظمى، والتي زارها في منتصف القرن التاسع عشر: «من المستحيل أن يُعتبر وصف شرورها مبالغًا، فقد مررنا بامرأة عبدة مُصابة بطلق ناري أو طعنة في جسمها ومرمية على الطريق، وأشار إلى شواهد على الحادثة بأن من قام بذلك هو عربي كان قد مر سابقًا

في ذاك النهار، وقتلها لأنه غضب من خسارته الثمن الذي سَعَرها به، لأنها لم تعد قادرة على المشي لفترة أطول، كما مررنا بامرأة متوفاة مربوطة بعنقها إلى شجرة، وبرجل مات جوعًا... ولعلَّ أغرب داء شاهدته بحق في هذه البلاد هو تحطم القلوب، إنه يصيب مَنْ أُسِر من الأفراد الأحرار لِيُجَرَّ كعبد خنوع».

وقدّر ليفينغستون أن ما يقارب ٨٠,٠٠٠ إفريقيّ توفي كل عام قبل الوصول حتى إلى أسواق العبيد في زنجبار، والتي كانت يومًا ما المرفأ الرئيسي لتجارة العبيد في شرق إفريقيا، وفي القرن التاسع عشر كان يمر ما يصل لـ ٥٠,٠٠٠ عبد عبر هذه المدينة كل عام تحت إمرة العرب العمانيين* وفي القرن العشرين، وتحديدًا خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية (بين عامي ١٩٨٣-٢٠٠٥) استُعبد الناس أيضًا، ويتراوح العدد المقدّر للاختطافات بين ١٤,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ شخص، بينما تم إلغاء العبودية في موريتانيا بواسطة قوانين أُقرت في الأعوام ١٩٠٥، ١٩٦١، و١٩٨١، وأخيرًا عُدّت جريمة عام ٢٠٠٧.**

لكن يُقدَّر أن ما يصل لـ ٦٠٠,٠٠٠ موريتاني، أو ٢٠٪ من عدد سكان موريتانيا، يعيشون الآن تحت ظروف يعتبرها البعض «عبودية»، بسبب استعباد الكثير منهم للعمل لسد الديون

[58] المفكرات اليومية الأخيرة لديفيد لفنغستون، تحرير والر هوراس 1833-1896 مكتبة الكونغرس .

[59] تقرير نشرته قناة البي بي سي العربية بعنوان [موريتانيا: هل تم فعلا تحرير العبيد؟] بتاريخ 15 فبراير 2019

التي عليهم بسبب الفقر، وقد حُظرت العبودية منذ زمن حديث نسيباً في عمان (عام ١٩٧٠)، وقطر، والمملكة العربية السعودية (١٩٥٢) واليمن (في عام ١٩٦٢).

إن هرولة النخب السياسية السودانية المتعاقبة على الحكم منذ الاستقلال ١٩٥٦ نحو جامعة الدول العربية وإصرارهم على بقاء السودان ضمنها، هي التي تدفع البعض منهم للتطاول على إنسانية الإنسان السوداني وكرامته أيّاً كانت قبيلته أو لونه ما دام سودانياً، ولست بحاجة إلى الإشارة إلى ما يواجهه السودانيون في جميع الدول العربية، الشقيقة كما نزعم.

فهل يا ترى ستدفع مثل تلك الحملات الاستفزازية السودان إلى اتخاذ مواقف جديدة تفضي بالخروج من جامعة الدول العربية مثلما تخطى السياج نحو التطبيع مع دولة إسرائيل حسبما تقتضيها مصلحة الوطن والمواطن، وحفاظاً على ما تبقت من كرامة الشعب السوداني المعروف لكل العالم بشكله ولونه وهويته الإفريقية، لتقوم بين السودان وجامعة الدول العربية علاقات جديدة مبنية على أسس مختلفة عن سابقتها من شأنها أن تغير النظرة النمطية السائدة الآن، إذ إن بقاء السودان في جامعة الدول العربية في ظل هذه النظرة الدونية المتوارثة عند العرب تجاه السودانيين، ووجود المرتزقة السودانيين المنشرين في دول النزاع العربية -رغم ذلك السباب- يأتي بمنزلة بقاء العبد راضياً في عباءة

سيده، وعدم قدرته على الانعتاق والتحرر عليه خوفاً من
الموت جوعاً أو التشرّد، وفي ذات الوقت يحترق كالشمعة
ليضيء لسيدته الذي لا يعبأ لشأنه مهما تفانى في خدمته.

الفصل التاسع عشر

«لم تسقط بعد»

محاولات لضخ الدماء في شرايين النظام السابق!

حملت الأسافير أنواعًا مختلفة من الأقاويل و(القولات) إزاء حقيقة ما جرى صباح السبت ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩ في باحة صالة قرطبة بالخرطوم الصحافة التي احتضنت اجتماعًا لمجلس شورى المؤتمر الشعبي، وما تخلله من مناوشات بالحجارة أصيب خلالها العشرات واحتراق ثلاث سيارات بجانب تهشيم عدد مماثل، في ظاهرة لم يُر لها مثيلًا طيلة فترة المظاهرات السلمية التي امتدت خمسة أشهر قبل سقوط رأس النظام.

وبما أن العنف ابتداءً ما هو إلا لغة المفلسين العاجزين عن مقارعة الخصم المنطق بالمنطق، ولا يتطابق البتة مع ما عرفت به ثورة ديسمبر من ذكاء وحسن المبتكر ودقة في التخطيط والمواجهة السلمية الشجاعة والسعي لبناء دولة القانون، فليس في مصلحة أي جهة استخدام العنف سوى النظام السابق وميليشياته وحلفائه الساعين لجرّ البلاد إلى الفوضى والخراب حقًا منهم وانتقامًا وغيره من هذا النجاح التاريخي الفريد.

بغض النظر عن وراء هذا الحدث، أو لماذا اللجوء إلى العنف في هذا التوقيت الحساس، أو ما هي الأهداف الداعية لعقد اجتماع لمجلس شورى المؤتمر الشعبي في ظل غليان الأوضاع بالبلاد منذ سقوط حليفه -المؤتمر الوطني- الذي يرى المراقبون بأنه ظل وفيًا له حتى بعد السقوط، وما إلى ذلك... أدعوك -عزيزي القارئ- إلى قراءة الحدث من كل جوانبه بهدوء، وحينها ستخلص إلى أن ما جرى هو ضمن عمل مخطط له بدقة عالية، في ظل احتفاظ بعض التنظيمات المتطرفة وكتائب الظل الإرهابية بكل هياكلها العسكرية والأمنية وأحدث آلات القمع والتنكيل مع كامل الصلاحيات، بجانب المصالح المشتركة التي ما فتئت تحاول أن تجفف انسياب هذه الثورة المستنيرة.

نستخلص بعد التدقيق الدقيق أن ثمة صفقة ماكرة بين المؤتمرين الشعبي/ الوطني اللذين يجمعهما «الملح والملاح»، على النحو الذي عهدناه بينهما لخلق بلبلة أمنية تمكنهما من فتح الأبواب لاستجلاب الحلفاء الحماة: روسيا، تركيا، قطر... إلخ.

ومن ثمّ استعادة الأمور إلى مسارها السابق، لمواصلة مشروعهم الحضاري المهدد بالانقراض من قبل الجيل «المرتدي»، حسبما وصّفه بعض القادة الإسلاميين.

وإذا استصحبنا الإفادات التي أدلى بها بعض شهود عيان الذين أشاروا إلى أن سيارة مجهولة كانت تحمل مكبر صوت

وعَلَّمَ السودان بجانب علم حزب الأمة القومي كانت تجوب شوارع أحياء (الصحافة والعشرة) تردد هتافات ثورية وتدعو المواطنين إلى التوجه نحو الصالة لاقتحامها لمنع إقامة مؤتمر «الكيزان»، سيما بعد البيان الذي أصدره تجمع المهنيين وقوى الحرية والتغيير الذي أدان واستنكر ما جرى، نستنبط حقيقة أخرى قد تضع المؤتمر الشعبي في محراب البراءة رغم مواقفه الداعمة للنظام السابق، وهي أن إعلان رفض المؤتمر الشعبي للمشاركة في مسيرة ما أطلق عليها «نصرة الدين» التي كانت قد أعلن تسييرها الاثنين ٢٠١٩\٤\٢٩، التي دعا إليها المستشيخ عبد الحي يوسف، جعل تلك الطوائف وفلول الأمن الشعبي المتعطشة لإراقة الدماء تدفع ببعض منسوبيها داخل الجموع الموجودين بالصالة بينما استبقت آخرين بالخارج لتحريك الشارع بغرض خلق المواجهة بين الطرفين، وتكتمل الصورة بتلك الإفادات ومقاطع الفيديو التي توضح أن بعضاً ممن خرجوا من الصالة هم من بادروا بقذف الحجارة صوب الهاتفين بالخارج، ليأتي الرد مباشرة من قبل الطرف الآخر، قبل أن ينخرط الجميع في حرب الحجارة، على غرار ما قامت به مجموعة الخوارج إبان حرب الفتنة التي جرت في عام ٣٢ هجرية بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنهما)، وقد كان ما كان.. بهدف إثراء المؤتمر الشعبي عن قراره الرفض لمظاهرات الاثنين، إضافة إلى الحيلولة دون استصدار أي قرار خلال هذه الجلسة يجعل المؤتمر

الشعبي خارج سفينة النظام الغارق.

فجاءت هذه الواقعة كخطوة استباقية لقطع الطريق أمام المؤتمر الشعبي واستبقائه بجانب بقية الطوائف الراديكالية، لما لخروجه الأثر المدمر للنظام الهالك الذي ما انفك يتشبث بحلفائه للنهوض مرة أخرى.

ولأن كتائب الظل والأمن الشعبي والأمن الوطني والأمن الإيجابي والجهاد الطلابي والجهاد «الجداد» الإلكتروني ما فتئت تتصيد الفرص لالتقاط نقاط ضعف الثورة وضربها في مقتل، فلا يستبعد أن تقوم بخطوات مماثلة وتحشد لها المندسين، لذات الأغراض سالفة الذكر، كلما وجدت إلى ذلك سبيلاً. وما عملية فض الاعتصام التي وقعت لاحقاً كما أسلفت، إلا واحدة من تلك المحاولات الرامية إلى ضخ الدماء بشرايين النظام البائد.

مواكب الزواحف.. هي للهو

أظن، وليس كل الظن إثم، أن جماعة (نصرة الشريعة ودولة القانون) التي خرجت من بعض المساجد ظهر الجمعة الموافق ١٧ مايو ٢٠١٩ تجوب بعض شوارع العاصمة الخرطوم بزعامة بعض ممن عرفوا سلفاً بمبايعتهم لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وبعض دبابي النظام البائد، قد استشعروا خطورة ما تضمنته تلك الوثيقة من مواد لربما تتبلور لاحقاً إلى بروتوكولات وقوانين تغلق أمامهم أبواب الخزائن التي ظلت تجود عليهم بكل ما تشتهيهم أنفسهم من حوافز و«بقاشيش»، نظير استصدار فتاوى ترضي أهواء رأس النظام السابق وأمزجته، والتي من بينها تحريم أي مظهر من مظاهر الخروج عليه، ونكفير معارضيه، وهلم جرا..

إذ مر -حتى ذلك الوقت- شهر وأسبوع على سقوط نظامهم، ما يعني عدم حصولهم على الأجور الشهرية والمرتبات.. الأمر الذي وضعهم أمام واقع حرج لم يعتادوه منذ ثلاثة عقود.

ولا أظن -وبعض الظن إثم- أن من سموا أنفسهم بجماعة نصره الشريعة ودولة القانون أقرب إلى الشريعة الإسلامية من أولئك الشباب المعتصمين بالقيادة العامة، الملتزمين بأدبيات الشريعة ومقاصدهم بفطرتهم، وذلك لما يتمتعون به من تسامح وحب الخير للغير وغيرهما من الصفات التي تدور في فلك مقاصد الشريعة الإسلامية المتمثلة في المحافظة على النفس، والدين، والعقل، والنسل، والمال، بخلاف ما تدعيه تلك الجماعات التي وصفها النشطاء بـ«الزواحف» من حرص.. اللهم إلا أن يكون دينهم هذا غير دين الإسلام الحنيف الذي كفل للمسلم وغير المسلم حقوقه، وتصدى لكل من يعتدي على حرمة النفس، حتى جعل جرم هدم الكعبة أهون عند الله من دم امرئ مسلم* بل ذهب الشرع إلى أبعد من ذلك حينما اعتبر من قتل (نفسًا بغير نفس)** بمنزلة من قتل الناس جميعًا، وهو ما جسده المعتصمون بشعارات (سلمية.. سلمية) في مواجهة الرصاص الحي بصدور عارية.

فأي شريعة ينوي هؤلاء نصرتها وهم حتى لحظات احتضار النظام السابق كانوا يتزاحمون على موائده، (لينجروا) له فتاوى تجوّز إبادة جميع المعتصمين، استنادًا إلى رأي المذهب المالكي الذي يجيز -كما يزعمون- قتل ثلث الشعب من أجل أن يعيش الثلثان بأمان!

[61] اخرجه ابن ماجه

[61] القرآن الكريم- سورة المائدة الآية 32

وإذا ما أمعنا النظر في مقاصد الشريعة الإسلامية آنفة الذكر واستصبحنا واقع أفعال هؤلاء المستدينين طوال فترة حكومة الإنقاذ نتوصل إلى حقيقة أن المستشيخ عبد الحي يوسف والمستشيخ محمد علي الجزولي والمستصحف خال الرئيس المخلوع الطيب مصطفى وغيرهم من بقايا النظام السابق هم أول من حارب تلك المقاصد بفتاويهم وخطبهم ومقالاتهم التي تزكم الأنوف بنتانة عنصريتها التي أفرزت في نهاية المطاف تدينس البلاد وتمزيقها إنساناً وأرضاً ودينياً وعرصاً ومالاً.

فتسببت في بتر جنوب السودان، وإبادة مئات الآلاف، واغتصاب الألوف من مواطنات دارفور ومواطنيها (اللوح والدواية) كما يسمونها وجنوب كردفان والنيل الأزرق.. وهو أمر مصادم لمقصد الشريعة الإسلامية المتشدد في تحريم قتل النفس كما أسلفنا.

وعندما نادى المعتصمون بالقصاص للضحايا (الدم قصاد الدم.. ما بنقبل الدية)، أفتوا بقتلهم هوى وتشهياً!

وكرّس منتسبو تلك الجماعات المتطرفة بفتاويها للعنصرية العرقية التي ألبسوها قميص الدين، فشوهوا صورة الدين الإسلامي، حتى اضطر عشرات الآلاف من شباب تلك العرقيات المضطهدة للتخلي عن الإسلام، لاعتقادهم أن ما ينادي به أمثال عبد الحي يوسف هو نفسه الدين الإسلامي الحق.. وهو جرم آخر اقترفوه ضد مقصد

الشريعة الإسلامية القاضي بحفظ الدين.

بينما نجد المعتصمين يهتفون (حرية.. سلام.. عدالة) يهدفون بذلك إلى الحرية التي تتضمن التعددية الثقافية والدينية والاجتماعية، وإلى بسط العدالة التي تحافظ على حقوق الجميع في دولة يتساوى أمام قانونها الجميع، وإلى السلام الذي يقوم بتوظيف الحرية والعدالة في رقي الوطن وتقدمه والحيلولة دون تنافر مكوناته.

فكفروهم بذلك وأحلوا دماءهم للحاكم هوىً وتشهياً.

شارك أولئك المتطرفون النظام السابق ثلاثين عامًا في نهب موارد البلاد، وحلوا باسم (فقه الضرورة) الربا لإرضاء شهوات الحاكم.. وهم بذلك هدموا أهم مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية الرامي إلى حفظ المال.

في حين أن المعتصمين ما طفقوا يرددون: (سلمية.. ضد الحرامية) كغاية ثورية لقطع دابر اللصوص ومحاسبتهم وإعادة ما نهبوه إلى خزينة الدولة.

فارتعدت أوصال تلك الجماعات التي رأت بأن يد العدالة ستطولهم لا محالة، فخرجوا مرددين هتافات: (هي لله.. هي لله) و(الشريعة خيار الشعب).

والحقيقة أن هذه المسيرة (هي لله) واللعب والفوضى.. والدين منهم براء.

فستان ما بين فتية آمنوا بقضيتهم وازدادوا عشقًا لوطنهم
وحرصًا لسلامته واستقراره وتقدمه.. وبين كهول تشرّبوا
التطرف والتدثر بالدين لحياسة الدسائس والفتن بغية إراقة
الدماء لهوًا ولعبًا.

فأي الفريقين إلى الإسلام أقرب؟!!

بل أين كان هؤلاء وماذا فعلوا بهذا الدين طوال فترة
حكومتهم الإنقاذ؟

وهل لديهم تصور حول كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية
غير الذي رأينا تطبيقها في عهد الإنقاذ؟!!

الفصل العشرون

«بعد مرور اثنين وعشرين شهراً على سقوط الجنرال
الراقص: هل سقطت معه حكومته الدامية؟»

المسكوت عنه في السودان

المقصود بالحكومة هنا هي السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والأكية التي تعمل بموجبها السلطة القضائية والقوانين التشريعية المعمول بها مثل قانون الطوارئ وقانون التقاضي وعلاقة السلطة الأمنية بالسلطة القضائية، وأسلوب التعامل مع المواطنين، ومدى احترام هذه السلطة لحقوقهم وحررياتهم.

فإذا استصحبنا معنا هذا التعريف، نجد أن سقوط رأس نظام المؤتمر الوطني عمر البشير وإزاحته عن المشهد كرئيس للبلاد هو التغيير الوحيد الذي حدث فعلاً، وذلك انصياعاً لرغبة الشعب الثائر العنيد الذي لم يربعه القتل والتوريع رغم تصاعد عدد القتلى الذين بلغوا وقتئذ الـ ٥٧ قتيلاً بجانب الجرحى والمصابين الذين تجاوزوا الـ ٧,٠٠٠ بحسب تقرير وزارة الصحة الاتحادية وقتها، قبل أن يقرر المتظاهرون الاعتصام (الصبّة) أمام مقر القيادة العامة في السادس من أبريل/نيسان ٢٠١٩ وما صحبها من ظهور

بوادر التمرد الداخلي وسط صغار الضباط في القوات المسلحة «شلة حامد»، وهما أمران لم يضعهما عباقرة النظام السابق في الحسبان ضمن خطتهم الأمنية القمعية، سيما وأنهما قد جاءا مرتبطين ببعضهما (الصبة بالقيادة - العصيان وسط الجيش) ليربكا حسابات عقلية اللجنة الأمنية ونفسياتها ويضعها أمام خيارين:

إما المواصلة في قمع المظاهرات مع توقعات محتملة بالدخول في مواجهات مسلحة مع عصاة الجيش الذين غالبًا ما سيتدخلون لحماية المتظاهرين، وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى جر بقية زملائهم من الضباط والجنود (الشرفاء) نحو الانخراط في صفوف الثورة، ولربما يلجئون لفتح مخازن السلاح أمام الثوار المقتدرين على حمل السلاح إذا اقتضى الأمر ذلك -رغم سلمية الثورة- وبالتالي ستتدخل حركات الكفاح المسلحة لحسم المعركة، وهو ما يعني ضمنيًا استئصال شأفة نظام المؤتمر الوطني وإبادة رموزهم على أيدي الشعب والثائرين من الجيش ومن ثم تسليم السلطة كاملة إلى الشعب السوداني.

وإما اللجوء إلى خيار التنازل الفوري عن السلطة وتسليمها إلى وكلاء النظام المخلصين من عسكر (اللجنة الأمنية) وأشخاص يتأزرون بمئزر الثورة بغية الحفاظ على حكومة المؤتمر الوطني، مع توارى بعض الرموز عن المشهد كمعتقلين أو هاربين ريثما يتمكن هؤلاء الوكلاء من حصر

وكشف تلك الأصوات الثائرة وسط الجيش، ومن ثم تجريدها من السلاح والفتك بها لتخلو لهم الساحة للاستفراء بالمتظاهرين العزل والتنكيل بهم مجددًا، وقطع الطريق أمام حدوث الخيار الأول، على أن يتم ذلك بشكل دراماتيكي يوحي إلى الثوار في بادئ الأمر أنهم شركاء معهم في إنجاح الثورة.

ولأن الخيار الأخير هو الأسلم والأقرب إلى تجنب رموز النظام السابق ويلات عدالة الثورة، فقد ظهر به وزير الدفاع الفريق أول عوض بن عوف في بيان ركيك أعلن من خلاله تنحي الرئيس المخلوع عمر البشير والتحفظ عليه في مكان (آمن) في ١١ أبريل ٢٠١٩ وتنصيب نفسه رئيسًا للمجلس العسكري المكون من ذات اللجنة الأمنية القمعية التي كونها البشير نفسه، وهو ما قابله الشعب برفض قاطع أظهر لهم عبادة خطتهم المفضوحة، فاضطروا لإجراء تغيير طفيف في الخطة وإبدال ابن عوف المنبوذ شعبيًا بشخصية بعيدة عن الأضواء مع إبقاء السيناريو على ما هو عليه، فجيء بالفريق عبد الفتاح البرهان بعد ٢٤ ساعة.. وقد «حدث ما حدث».

لكن تبقى أسئلة الشارع الملحة جدًّا، إذا كانت القوات المسلحة شريكة في إنجاح ثورة ديسمبر وحاميتها -كما تزعم- فكيف يضمن الشعب نجاح ثورته وتحسين مستواه المعيشي وتعافي اقتصاده في ظل احتفاظ ذات الجهات ونفس

الأشخاص الذين كانوا ولا يزالون أدوات للنظام السابق بذات المناصب الدبلوماسية والوظائف الخدمية وحتى الأمنية؟

وما المانع من أن تستعاد جميع تلك الأموال المنهوبة التي بحوزة الناهبين من رموز النظام السابق وإعادتها إلى خزينة الدولة؟

وكيف يتحسن الاقتصاد الوطني ومفاتيح خزينة الدولة وإيراداتها والبنوك لا تزال تحت استحواذ وكلاء النظام السابق بشكل شبه كامل؟

بل لماذا لم تتوقف آلة التقتيل المستمر في البلاد، خصوصًا في دارفور؟ إذ إنه وبعد أسبوع فقط من إعلان انحياز القوات المسلحة للثورة شهد معسكر (كلمة) للنازحين مجزرة دامية تبعثها مجرزة (كتم) وأكثر من ١٤٩ عملية هجوم واعتداء مسلحة خلال السنة الماضية على أيدي ذات الميليشيات التابعة رأسًا للقوات المسلحة، وبذات السلاح وذات الطريقة التي عرفت بها في عهد البشير.

إن المفهوم الكامل لمعنى (إسقاط الحكومة) يشمل بالضرورة إسقاط أدواتها ومن هم في مركز القرار والحاكمين وما يتبعهم من أجهزة الأمن و(القمع) والتأديب والتي قد تتغول فتسيطر على السلطة نفسها، وتصبح هي بذاتها السلطة صاحبة القرار والباع الطويل، ليس فقط في القبض على السلطة وإنما أيضًا في الاستيلاء على الثروة.

وهذا ما لم يحدث خلال الفترة التي تلت إسقاط رأس النظام السابق وحتى هذه اللحظة.

بؤر «كيزانية» خفية لم تطلها يد قانون التفكيك

لا يختلف اثنان حول حقيقة أن حزب المؤتمر الوطني المتواري الذي ما عتم يتلون مذ تكوينه بأسماء وشعارات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب، قد لجأ في سبيل استمراريته في حكم البلاد عبر سياسة التمكين خلال الـ٣٠ من يونيو ١٩٨٩ - ٢٠١٩، إلى الاعتماد بشكل كبير على ركيزتين أساسيتين، أنتجتا بدورهما ركائز أخرى ظلت شرايين ممتلئة تضخ الدماء الحارة إلى أوصال ذلك التنظيم طوال سنواته العجاف ضمن خلاياه النائمة، إحداهما ما يرمز إليه بـ(ل ش).

وقبل أن نتوغل إلى ماهية هذه الركيزة، تحضرنى واقعة حدثت قبل سنوات في إحدى مداخل المدن الواقعة ضمن جغرافيا المناطق الملتهبة في غرب السودان، وحسب قوانين الطوارئ التي تحكم تلك البقاع منذ اندلاع الحرب في العام ٢٠٠٣ وإلى اليوم، كان لزاماً على كل الشاحنات التجارية المحملة بالبضائع والبشر المتجهة من وإلى المدن المعنية، أن تمر بنقاط تفتيش يشرف عليها أخطر أفراد أجهزة أمن العمليات هناك، فينزلون الركاب المواطنين ويمارسون فيهم طقوسهم المحببة من تفتيش وإذلال وضرب، وربما

الاقتياد إلى السجون الحربية ونسيانهم هناك، أو تسليمهم لأفراد (أش) الأمن الشعبي، لتصفيتهم لمجرد منظرهم المشابه للشوار الموجودين بالمناطق المحررة -اسم يطلق على المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة- أو لمجرد هندامهم الغالي جدًّا، أو الرثة جدًّا.

إلا أنه ورغم ذلك كانت ثمة سيارة (لاندروفر) تجارية معفّية تمامًا من عمليات التفتيش بحق مالكيها وحتى راكبيها، وبالتالي من يحظى بالسفر عليها فهو آمن.

كانت تلك السيارة ملكًا لأحد رجالات (اللام شين) المحليين، وقد استغرب القائمون بأمر التفتيش هذا الاسم الغريب في بادئ الأمر، إلا أنهم استساغوه في مقبل الأيام حتى بات الرجل معروفًا لديهم بـ(عمك لام شين).

لكن لسبب ما، تم تغيير بعض أفراد كتيبة نقطة التفتيش وقيادتها بأخرين أكثر دقة وصرامة وتنكيلاً بالمواطنين، فلم يستثنوا سيارة رجل اللام شين من عملية التفتيش، لكن ثقة الرجل الزائدة بنفسه ونبرة حديثه الصارم: (معكم عمكم لام شين يا أولاد...) جعلهم يصرون على معرفة كنه هذا الرجل، وفك طلاسم هذا الاسم الغامض (ل ش)، وبمزيد من الإلحاح والتملق، انصاع الرجل إلى رغبتهم طوعًا وأخبرهم بأنه قيادي في (اللجنة الشعبية) لمنطقة ما.

فانهال عليه الجميع -حتى القدامى منهم- ركلاً وضربًا وصفعًا

وخنقًا، حتى تبعثرت تلك العمامة البيضاء واعتجنت بسوائل مختلفة، مع التمزيق الكامل لجلايته البيضاء و«الشال» باهظ الثمن.

لكن لم تمض سوى ساعة حتى حضر نائب الوالي بشحمه ولحمه وسياراته الدستورية الفارهة، بجانب سيارات الحرس الأممية والخلفية مصحوبة بأصوات النجدة وبضع دراجات نارية، فوصل إلى مكان الحدث مغاضبًا، وسرعان ما عوقب الجنود وقائدهم بمثل ما عاقبوا به رجل اللام شين أو يزيد، ثم امتطى الرجل السيارة بمعية نائب الوالي مودعًا من كانوا بالمكان بنظرات وعد ووعيد.

فهل يا ترى فعلاً يمثل هذا الرجل القيادي باللجنة الشعبية هذا القدر الكبير من الأهمية لدرجة أن يحضر نائب الوالي نفسه معتذرًا له؟!

أم أن مهامته تتجاوز تلك الأدوار الإدارية المتواضعة المحدودة التي عادة ما يقوم بها رجال اللجان الشعبية العاديون بالأحياء!

السر الخفي يا -عزيزي القارئ- يكمن في أن جل قيادات اللجان الشعبية يحملون بطاقة عضوية حزب المؤتمر الوطني، لكنهم ليسوا كغيرهم من الأعضاء، إذ تتجلى أهميتهم في أن الحزب يعتبرهم نقطة ارتكاز أولية لبناء الهيكل الهرمي للتنظيم.

وبالتالي تقع على عاتق هذه القيادات أعباء استقطاب العضوية المجانية، بجانب القيام بدور التعبئة والاستنفار وسط البسطاء من المواطنين.

وتوكل إليها مهام حشد الجماهير لاستقبال كبار الزائرين من الحزب، إضافة إلى تخوين المواطنين غير الموالين للنظام واستعدادهم، وشراء الأصوات في الانتخابات.

الأمر الذي جعل جل الدوائر بمعظم قرى السودان وأريافه ومدنه ترقص أوتوماتيكياً على إيقاعات مزار حزب المؤتمر الوطني، إلا المستنيرين من المواطنين، وهم غالباً ما يقعون ضحايا لتقارير قيادات اللجان الشعبية الأمنية، وهي من أخطر المهام التي تسند إلى قيادات اللام شين.

فمن خلال قيادات اللام شين استطاع المؤتمر الوطني أن يستحوذ على معظم قيادات الإدارات الأهلية التي بني عبرها الركيزة الثانية المرموز لها في العنوان أعلاه بـ«المدال شين» أي ميليشيات (الدفاع الشعبي) الجهادية التي ما برحت تقوم بتنفيذ ما تورع عن فعله الجيش النظامي، حتى باتت جيشاً موازياً للقوات المسلحة، بجانب كتائب (الألف شين) الأمن الشعبي الجهادي، أي الجناح الأمني للمدال شين.

إن إجازة قانون تفكيك حزب المؤتمر الوطني ورغم أنها خطوة موفقة جداً نحو كنس نظام البشير وحزبه الدموي إلى سلة مزبلة التاريخ، فإن وجود بؤر وأوكار ومركزات لهذه

الجماعة الإرهابية المتلونة، كالدال شين واللام شين والألف شين، يهدد بنسف هذا القانون في مهده.

وما بيان الدفاع الشعبي الداعي إلى الجهاد الذي سبقه تهديدات رئيس المؤتمر الوطني المنحل إبراهيم غندور -قبل أن يعدل عن تهديداته- إلا تأكيد لما ذكر.

إن رموز النظام السابق وإن تواروا عن الأنظار في الساحة السياسية بحسب المادة التي تنص على منعهم من ممارسة العمل السياسي لفترة أقلها عشر سنوات، إلا أنهم سوف يسعون -كدأبهم- مجددًا إلى التحايل على هذه القوانين بغية إفراغها من محتواها، بتوجيه قواعدهم وخلاياهم النائمة من قيادات اللجان الشعبية والدفاع الشعبي والأمن الشعبي -غير المحروقين- ودعمهم لتكوين جسم موازٍ يحمل ذات الرؤى ونفس الأيديولوجية الكيزانية، ومن ثم الانقضاض على الحكومة الجديدة.

حيث لعبت اللجان الشعبية أدوارًا عجز عن أدائها الأباليس الرجام .

وأخطر تلك الأدوار -بعد التجسس على الشرفاء- قيامها بتنفيذ ما أوكلت إليها من عمليات الترويح وسط المواطنين، وتحفيزهم للانخراط في ميليشيات الدفاع الشعبي، وإقناع الإدارات الأهلية ترغيًا وترهييًّا لحث مواطنيهم للالتحاق بصفوف من أسموهم بالمجاهدين.

ولتحقيق ذلك اعتمدت الحركة الإسلامية على العزف على أوتار مشاعر المواطن الدينية بالخطب الرنانة والأناشيد والمحاضرات الجهادية (المنجورة) حسب ما يقتضيه مشروعهم التمكيني العنصري، فقاموا بإلباس حرب جنوب السودان ثوب الدين والجهاد ضد شعب جنوب السودان ذي الأغلبية المسيحية والثقافات المتنوعة.

وعبر اللجان الشعبية والإدارات الأهلية، استطاعت الحركة الإسلامية، استقطاب آلاف المجاهدين للقتال في الجنوب، وانخرط الشباب في صفوف الدفاع الشعبي زرافات ووحداناً لجهاد من أسموهم بالكفار.. وتحول الصراع من حرب أهلية حول التهميش وتقاسم السلطة إلى حرب جهادية، يدخل المقتول منها الجنة.

وهي في الواقع حرب كراهية وعنصرية أشعلتها عقول استعلائية استبدادية لا صلة لها بالدين الإسلامي في شيء، فقط تسعى للاستمرار في نهب الموارد ومصادرة إنسانية الإنسان وجعله رقيقاً بلا حقوق، يرزح تحت جبروت من يرون أنفسهم أسياداً وسطوتهم، بينما يرون غيرهم من شعوب الهامش مجرد موالٍ وذميين ومؤلفة قلوبهم.

إذ لو كانت حرباً دينية لما استطاع أن يعيش عدد لا بأس به من منتسبي ذات الديانة من الأقباط يمارسون عباداتهم بكامل حريتهم وسط العاصمة الخرطوم ولم يتعرض لهم أحد بأذى، هذا بجانب العلاقات الدبلوماسية والتجارية

والصناعية وحتى الحربية بين حكومة المؤتمر الوطني ودول لا تدين بما يدينون به البتة.

ولو كانت حرباً دينية -كما يزعمون- لما فقد أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ مواطن في دارفور حياتهم على أيدي ذات الميليشيات الجهادية، مما يؤكد بشكل لا التباس فيه أن الدافع الوحيد وراء اشتعال تلك البقاع هو الكراهية والعنصرية التي تمارسها الحركة الإسلامية وقبلها الأنظمة الشمولية ضد أعراق وإثنيات وألوان بعينها، وهو ما جعلهم لا يرون كفرةً في العالم كله إلا في جنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق، وأخيراً دارفور.

لم تكن القوات المسلحة بمنأى عما جرى، فقد جاءت خطوة إنشاء ميليشيات موازية لها كأول استهداف لأقوى مؤسسة قومية بالسودان -على علاقتها- على الرغم من أن القوات المسلحة لم تكن حينها بهذا المستوى من الخنوع لهذه الجماعة الإسلامية، لا سيما بعد أن تنفست الصعداء بالتفاهات الأخيرة بين حكومة الديمقراطية الثالثة والحركة الشعبية لتحرير السودان، قبيل الانقلاب المشؤوم، فقد عبر عدد لا بأس به من ضباط الجيش السوداني عن رفضهم القاطع لتولي هذه الجماعة المتطرفة أمر الحكم بالبلاد، فكانت نتيجة رفضهم واقعة مجزرة الثامن والعشرين من رمضان ١٩٩٠ التي سفكت فيها دماء ٢٨ من الضباط الشرفاء تقيلاً، تبعهم عشرات الآلاف من الضباط وضباط الصف

والجنود غير الموالين للحركة الإسلامية فصلًا وطردًا واعتقالًا وتهجيرًا.

فأخرست تلك الأصوات المعارضة وسط الجيش السوداني، وأخذت مؤسسة القوات المسلحة تتآكل أمام تقدم تلك الميليشيات التي تحوي جنودًا مادلجين لا يعصون الحزب فيما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

وهي بدورها أخذت تتمرحل شيئًا فشيئًا، انطلاقًا من الدفاع الشعبي، ثم الأم باخة قبل -اندلاع الثورة المسلحة في دارفور- ثم الجنجويد، فحرس الحدود، انتهاءً بميليشيات الدعم السريع.

وفي العام ٢٠١٣ أتبعت ميليشيات الدفاع الشعبي بقرار رسمي إلى القوات المسلحة، بعد مطالبات ضمن توصيات الحوار الوطني. وبعد عزل المخلوع البشير ارتفعت الأصوات المنادية بضرورة حلها، فحاولت الحكومة الانتقالية امتصاص الغضب باستصدار قرار تمويهي يقضي بإلغاء الدفاع الشعبي، لكن فعليًا لم يحدث أي إجراء من هذا القبيل. إلى أن جاءت تصريحات المتحدث الرسمي باسم الدفاع الشعبي العميد ركن عامر محمد الحسن الذي قال فيها: إن الدفاع الشعبي قوات متطوعة يُعاملون معاملة رصفائهم من أفراد القوات المسلحة بكل الحقوق المكتسبة بموجب قوانين ولوائح القوات المسلحة. فحملت تفنيديًا صريحًا لحديث عضو المجلس السيادي الفريق أول شمس الدين الكباشي،

الذي قال في حوار مع قناة «سكاي نيوز» في الخامس من سبتمبر، إن قوات الدفاع الشعبي أُلغيت.*

ويقرر الجيش تبعية ميليشيات الدفاع الشعبي له، اعتبر مراقبون أن تهديدها بحرق السودان إذا سلم البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية في ٨ نوفمبر ٢٠١٩، بمنزلة إعلان حرب ضد المدنيين.

والملفت أن الحكومة الانتقالية بشقيها السيادي والتنفيذي صمتت في وجه تلك التهديدات صمت القبور ولم تقم بأي إجراء ضدهم، مما يفتح الباب أمام التكهّنات بشأن إمكانية تهديد هذه الميليشيات الجهادية للفترة الانتقالية برمتها إذا لم تسرع الجهات المعنية بتفكيكها واجتثاثها من الجذور. فهل سيشمل قانون التفكيك هذه البؤرة الكيزانية الإرهابية المتخفية وراء مؤسسة قوات الشعب المسلحة، أم ستفتح لها النوافذ والأبواب واسعًا للقفز مجددًا على ظهر المواطن وزعزعة أمنه واستقراره وفتح أبواب الجهاد وعرس الشهيد وغيرها من ترهات وخزعبلات جماعة الإخوان المسلمين!؟

ختامًا أتركك عزيزي القارئ لتكملة قراءة ما ستؤول إليه الأوضاع في المستقبل بنفسك استنادًا إلى هذه الحقائق المؤلمة، حتى تتوصل إلى الأجوبة عن تلكم التساؤلات التي لا أشك في أنها قد بدأت تتراقص على ذهنك بعد الاطلاع

على هذا الكم الهائل من الأمور المسكوت عنها في أروقة
الشأن السوداني.

وغدًا ستكشف الأيام ما سكتت عنه الألسنُ والأقلام.

تمت في يناير ٢٠٢١

المصادر:

الكتب:

القرآن الكريم .

البروفيسور محمد ود لبات - السودان على طريق المصالحة،
ط ١، المركز الثقافي للكتاب.

عشرة أيام هزت السودان، لمؤلفه صلاح عبد اللطيف،
الطبعة الأولى، دار الهلال للنشر والتوزيع.

المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين.

جغرافيا وتاريخ السودان، نعوم شقير، الطبعة الأولى، دار
عزة للنشر والتوزيع الخرطوم ٢٠٠٧.

سيكولوجية الإنسان المقهور، مصطفى حجازي.

المغرب عبر التاريخ، المجلد الثاني، إبراهيم حركات، دار
الرشاد.

بيت العنكبوت، فتحي الضوء، مكتبة جزيرة الورد القاهرة،
الطبعة الثانية.

الدرر السنوية، المجلد الثامن، مجموعة من المؤلفين.

الصحف والقنوات الفضائية:

- صحيفة دارفور ٢٤ .
- صحيفة الوسط العربية.
- صحيفة الراكوبة الإلكترونية.
- رويترز للأخبار.
- الوكالة السودانية للأخبار.
- العين الإخبارية.
- اسكاي نيوز عربية.
- مونت كارلو الدولية.
- قناة العربية.
- العربي الجديد.
- موقع سودان جيمر.
- سودان تريبون.
- سودانيز أونلاين.
- صوت الهامش.
- موقع الأناضول.

الشرق الأوسط.

قناة الحرة.

Willows House
منشورات
ويلوز هاوس

